الذكرى الخامسة والعشرون

للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد

إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)

دولة الكويت
المجلس الأعلى لشئون الأسرة

مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25
2019

مقدمة

1. إن قضايا حقوق المرأة وجهود مساواتها بالرجل في إطار من قيم العدالة والتكافؤ والرؤية المستقبلية للبلاد ليست بالجديدة على دولة الكويت. فبينما كانت دول المنطقة تخطو أولى خطواتها نحو بناء مفهوم الدولة، كانت الكويت قد رسمت لنفسها مساراً اتفق عليه الحاكم والمحكوم عماده الإيمان بأن الدولة لا تُبنى ولا ترتقي إلا بشعوبها، وأن هذا الشعب هو مركز تطور وتنمية البلاد وهدفها في آن معاً.

2. وبداية، تجدر الإشارة إلى أنه وتجسيداً للأهمية التي توليها دولة الكويت لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، فقد ارتبطت بعدة اتفاقيات دولية على مدى تاريخها، وهي كالتالي:

الرقم	**اسم الاتفاقية**
1	الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926
2	اتفاقية الرق لعام 1926 (المعدلة)
3	الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق
4	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
5	ميثاق منع الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في البغاء

الرقم	اسم الاتفاقية
6	المعاهدة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
7	اتفاقية حقوق الطفل
8	**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**
9	اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
10	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
11	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية
12	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
13	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
14	الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
15	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
16	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية
17	الاتفاقية 138(1973) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام
18	الاتفاقية 182(1999) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها
19	الميثاق العربي لحقوق الإنسان وفقا للقانون رقم (84) لسنة 2013
20	**بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمصدق عليها، بموجب القانون رقم 5 لسنة 2006 الصادر بتاريخ 27 مارس 2006**

3. ويُعتبر **الدستور الكويتي** المظلة السياسية والقانونية لقواعد حقوق الإنسان في الكويت عامة بما فيها حقوق المرأة، كما أن هناك العديد من التشريعات الكويتية تم العمل بها قبل صدور الدستور، وهي تشريعات حرصت على توفير ضمانات العدالة للإنسان في الكويت، من أبرزها قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية اللذان صدرا عام 1960.

الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في دولة الكويت

4. نظراً لأهمية قضايا حقوق الإنسان، تضمنت معظم نصوص الدستور المبادئ التي استقر عليها المجتمع الدولي وعبر عنها في المواثيق الدولية الصادرة في هذا المجال، وزيادة في الحرص والتأكيد تم إنشاء المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1973 من أجل كفالة واحترام وتطبيق الحقوق والحريات على الوجه الأكمل، حيث أولى الدستور الكويتي الحقوق والحريات أهمية قصوى، لذلك نص صراحة على تلك الحقوق في معظم مواده، ونذكر منها:
   - أن الشعب مصدر السلطات والسيادة فيه للأمة (المادة 6).
   - العدل والمساواة والحرية (المادة 7).
   - حماية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية النشء (المادتان 9 و10).
   - رعاية وتوفير التأمين الاجتماعي للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل (المادة 11).
   - كفالة التعليم ورعايته ومجانيته من قبل الدولة (المادة 13).
   - رعاية العلوم والآداب وتشجيع البحث العلمي (المادة 14).
   - الحق في الرعاية الصحية (المادة 15).
   - حق الفرد في التملك وحرمة الأموال العامة وحمايتها (المادتان 16 و17).
   - صون الملكية الخاصة، وألا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي بينها القانون وبشرط تعويضه التعويض العادل (المادة 18).
   - الحق في تولي الوظائف العامة (المادة 26).

5. مبادئ حقوق الإنسان التي شملها الباب الثالث من الدستور

أفرد هذا الباب لبيان الحقوق والواجبات العامة كذلك تضمن العديد من المبادئ التي أرستها المعاهدات الدولية الصادرة في مجال حقوق الإنسان وهي على النحو التالي:

- عدم جواز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون (المادة 27).
- عدم جواز إبعاد الكويتي عن بلده (المادة 28).
- المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين فالمواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة (المادة 29).
- الحريات والحقوق كالحرية الشخصية (المادة 30) وحرية الاعتقاد (المادة 35) وحرية الرأي والبحث العلمي (المادة 36) وحرية الصحافة والطباعة والنشر (المادة 37) وحرية الحياة الخاصة والمسكن (المادة 38) وحرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية وحرية تكوين الجمعيات والنقابات (المادة 43) وحق الاجتماع (المادة 44).
- عدم جواز القبض على إنسان أو حبسه أو تعذيبه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته وإقامته وتنقله وحظر التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة (المادة 31).
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة 32).
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع (المادة 34).
- الحق في التعليم المجاني في مراحله المختلفة مع جعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية (المادة 40).
- الحق في العمل (المادة 41).
- حظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة 46).
- إعفاء أصحاب الدخول الصغيرة من الضرائب (المادة 48).

6. المبادئ التي شملها الباب الرابع من الدستور

حدد هذا الباب في فصوله الأول والثاني والثالث والرابع والخامس الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وبين السلطات الثلاث واختصاصاتها ووظائفها، حيث أكد في المادة (50) منه مبدأ الفصل بين السلطات، وقد عني الفصل الخامس بإيراد مبادئ أساسية مهمة خاصة بالقضاء حيث اعتبر أن نزاهة القضاء أساس الملك وضمان للحقوق والواجبات وأكد على المبادئ التالية:

- مبدأ استقلال القضاء وحصانة القضاة (المادة 163).
- مبدأ حق التقاضي (المادة 164).

كما أنشئت المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1973، وهي هيئة قضائية تختص دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزماً للكافة ولسائر المحاكم، وفي عام 2014 صدر القانون رقم 109 لسنة 2014 بتعزيز حقوق اللجوء لهذه المحكمة حيث منح المشرع للأشخاص حقوق الطعن بعدم دستورية القوانين واللوائح أمام المحكمة بموجب دعوي مباشرة.

7. الجهود الوطنية لرفع التقارير إلى الآليات الدولية:

- في سبيل تحقيق أهداف اتفاقية سيداو، فقد حرصت دولة الكويت على الالتزام بتقديم التقارير الدورية للجنة المعنية، والترحيب بزيارة الفرق العاملة المعنية بمسألة التمييز ضد المرأة، والعمل بتوصيات الملاحظات على كل تقرير مقدم، وكل تقرير زيارة.
- قدمت دولة الكويت تقريرها الأول، والجامع للتقريرين الأول والثاني (CEDAW/C/KWT/1-2) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء في يناير 2004.
- تقديم التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للكويت (CEDAW/C/KWT/3-4) في تشرين الأول/أكتوبر 2011.
- تقديم التقرير الوطني الثاني لدولة الكويت في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2015.
- تقديم التقرير الدوري الخامس للكويت (CEDAW/C/KWT/5) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.
- **تقديم مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25 في مايو 2019.**
- العمل على إعداد تقرير المراجعة الطوعية الوطني الأول لدولة الكويت بشأن أهداف التنمية المستدامة، والذي سيجري تقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في شهر يوليو 2019.

8. رؤية الكويت 2035

في أوائل عام 2010، وضعت الكويت رؤية لعام 2035. وتقوم هذه الرؤية على خمسة أهداف استراتيجية مترابطة يتم تحقيقها من خلال خمس خطط خمسية تنموية. تهدف الرؤية لجعل الكويت مركزًا للتجارة والتمويل، وخلق الظروف المواتية لتعزيز وتحسين الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص الكويتي في التنمية الاقتصادية والتعليم وتدريب الشباب والتنمية الشاملة، كما تركز على الدور الهام للبحوث العلمية في التنمية الاقتصادية والسلام والازدهار المستدام الشامل.
تتألف رؤية الكويت 2035 من سبعة ركائز تدعم بعضها البعض باعتبارها حجر الأساس للاستراتيجية بالكامل، وهي مستوحاة إلى حد كبير من أبعاد أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي تتمثل في الأشخاص والازدهار والكوكب والسلام والشراكة. وفيما يلي الركائز التي تقوم عليها رؤية 2035:

1. **إدارة حكومية فعالة:** تهدف إلى إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام.
2. **رأس مال بشري ابداعي:** تهدف إلى إصلاح نظام التعليم بهدف تحسين إعداد وتجهيز الشباب لكي يصبحوا أفراد تنافسيين ومنتجين في قطاع القوى العاملة.
3. **اقتصاد متنوع مستدام:** تهدف إلى تطوير الاقتصاد المتنوع والمزدهر بغرض تقليل الاعتماد على الإيرادات المحققة من صادرات النفط.
4. **بنية تحتية متطورة:** تهدف إلى تطوير وتحديث البنية التحتية الوطنية بغرض تحسين نوعية الحياة للجميع.
5. **رعاية صحية عالية الجودة:** تهدف إلى تحسين جودة الخدمات في نظام الرعاية الصحية العامة وتطوير القدرات الوطنية بتكلفة معقولة.
6. **بيئة معيشة مستدامة:** تهدف إلى ضمان توافر أماكن الإقامة للعيش فيها من خلال توفير الموارد والأساليب المعيشية المناسبة بيئيًا.
7. **مكانة دولية متميزة:** تهدف إلى تعزيز الوجود الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في مجالات مثل الدبلوماسية والتجارة والثقافة والأعمال الخيرية.

9. خطة التنمية الوطنية الكويتية

تعتبر خطة التنمية الوطنية الكويتية هي الإطار الوطني الاستراتيجي والتوجيهي والتنفيذي وإطار المراقبة، من خلال الخطط الخمسية التي من المفترض أن تحقق أهداف رؤية 2035 وركائزها السبعة. لقد تم وضع هذه الخطة لإرشاد وتوجيه أصحاب المصلحة المعنيين في البلاد (أكثر من 85 هيئة مختصة وشريك وطني بما في ذلك الحكومة والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص)، عند تحديد وتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة التي تقع ضمن اختصاصات ومسؤوليات كل هيئة منها.
خطة التنمية الوطنية الكويتية هي عبارة عن إطار للتنمية الوطنية الشاملة، ويتم تخصيص ميزانيات الخطة بالتنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهي الجهة المسؤولة عن توجيه خطة التنمية الوطنية الكويتية. ويتم اعتماد ميزانية خطة التنمية الوطنية الكويتية من قبل مجلس الوزراء، ويتم إرسال الخطة إلى مجلس الامة قبل 6 أشهر من بداية السنة المالية لمراجعتها ومتابعتها. ويتم تقديم تقارير الإنجاز بشكل شهري من قبل جميع المؤسسات المعنية (الوزارات والهيئات والوكالات وغيرهم) إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لمراجعتها ومراقبتها والمساءلة بشأنها؛ بالإضافة إلى ذلك تقدم الأمانة العامة تقارير ربع سنوية إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

وحرصاً من دولة الكويت على تمكين المرأة وتطورها في كافة المجالات، فقد شملتها في خططها التنموية، فعلى سبيل المثال، جعلت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015 -2020/2019) محور تطوير المرأة من المحاور الأساسية لها. وحددت أهداف وسياسات لتمكين المرأة. وتتضمن الخطة، ضمن جملة أمور، تعزيز قدرات المرأة الكويتية من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية؛ ودعم برامج تطوير القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة؛ وإنشاء آلية مؤسسية لحماية المرأة من العنف في المجتمع والأسرة.

10. مواءمة رؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية الكويتية مع أهداف التنمية المستدامة

منذ أن صادقت دولة الكويت رسميًا على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات 169 والمؤشرات الـ 232 في شهر سبتمبر 2015، فقد استحوذت البلاد على الملكية الكاملة لأجندة 2030 وجعلتها رؤية خاصة بها، بالقدر الذي يعكس المقدمات المنطقية الخاصة بها في رؤية 2035؛ وبالفعل شاركت الكويت على نحو استراتيجي ومتواصل خلال السنوات الأربع الأخيرة في تشجيع وتجميع كافة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وأصحاب المصلحة والجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص على مستوى السياسات و مستوى المؤسسات وقواعد الموارد و المناصرة وبناء التوافق في الآراء، ويتمثل هدفها من ذلك في رفع مستوى الوعي بين جميع الشركاء فيما يتعلق بالتوسع التحويلي وجدول أعمال أجندة 2030، والترابط المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لأهداف التنمية المستدامة والروابط والتداخل بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت لسنة 2035، حيث تطمح إلى مطابقة الركائز السبعة لرؤية 2035 من الناحية الاستراتيجية وخطة التنمية الوطنية ومواءمتها مع أهداف وغايات التنمية المستدامة، في ظل إطار أبعاد أهداف التنمية المستدامة الأساسية الخمسة التي تتمثل في الشعوب والازدهار والكوكب والسلام والشراكة.

ويوضح جدول التالي ركائز رؤية 2035 فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة:

ركائز رؤية الكويت 2035	أهداف التنمية المستدامة 2030
إدارة حكومية فعالة	**الهدف (10):** الحد من عدم المساواة في وبين الدول. **الهدف (12):** ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.
رأس مال بشري ابداعي	**الهدف (1):** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في أي مكان كان. **الهدف (2):** القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. **الهدف (4):** ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل. **الهدف (5):** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيان.
اقتصاد متنوع مستدام	**الهدف (8):** تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمطرد والشامل والعمالة المنتجة والشاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.
بنية تحتية متطورة	**الهدف (6):** ضمان توافر المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع والإدارة المستدامة لها. **الهدف (9):** إنشاء بنية تحتية أساسية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
رعاية صحية عالية الجودة	**الهدف (3):** ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار.
بيئة معيشة مستدامة	**الهدف (7):** ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والموثوق فيها والمستدامة للجميع. **الهدف (11):** جعل المدن ومناطق التجمعات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. **الهدف (13):** اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. **الهدف (14):** الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة من أجل التنمية المستدامة. **الهدف (15):** حماية استعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ومكافحة التدهور ومنع تدهور الأراضي والوقف التدريجي للتدهور ومنع فقدان التنوع التكنولوجي.
مكانة دولية متميزة	**الهدف (16):** تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الحصول على العدالة للجميع وبناء المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة على كافة المستويات. **الهدف (17):** تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

11. ومنذ انضمام دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1994 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي جاءت منسجمة مع مواد دستور الدولة في التمتع بكافة الحقوق التي تكفلها الاتفاقية، فقد حرصت على الالتزام ببنودها وتقديم التقارير الدورية التي تبين جهودها بهذا الشأن.

ويأتي هذا التقرير ليوضح التقدم المحرز الذي قطعته الدولة وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمس وعشرون عاماً استجابة للالتزامات الدولية التي صادقت عليها الكويت وحرصت على الالتزام ببنودها.

12. وعليه، تم تشكيل فريق عمل إعداد وكتابة التقرير الوطني لدولة الكويت، ممثلاً عن وزارات الدولة ومؤسساتها ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني. هذا وقد ضم الفريق في تشكيلته: أعضاء من المجلس الأعلى لشئون الأسرة، مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، مركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لجامعة الكويت، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية بوزارة الشؤون الاجتماعية. ونظراً لاعتماد المجلس الأعلى لشئون الأسرة كجهة مسؤولة عن النظر في ومتابعة قضايا المرأة خلفاً للجنة المرأة التابعة لديوان مجلس الوزراء، فقد ترأس الفريق أحد أعضاءه، وأوكلت للفريق مهام كتابة التقرير.

13. ولقد باشر الفريق أعماله من خلال عدة لقاءات استُهلت بشرح لمتطلبات إعداد التقرير الوطني وفق "المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني" والمعدة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقسيم الاختصاصات بين أعضاء الفريق وفق الهيئات التي يمثلها كل منهم. ومن ثم باشر الأعضاء التواصل مع جميع وزارات الدولة والجهات المعنية من خلال توجيه أسئلة محددة وفق اختصاصات كل جهة وتحديد مواعيد تسليم الردود عبر المراسلات الرسمية ومتابعتها. كما قام الفريق بمراجعة كافة مصادر المعلومات ذات الصلة، بما فيها التقارير والمراجعات الوطنية السابقة، التقارير والإحصاءات الدورية الوطنية الصادرة من الجانب الحكومي (الوزارات والهيئات)، والتشريعي (قوانين ومشروعات القوانين المقدمة في مجلس الأمة الكويتي)، وتقارير جمعيات النفع العام والمؤسسات غير الحكومية (تقارير جمعيات النفع العام المعنية بقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان، تقارير النقابات المهنية والعمالية، وغيرها).
14. وحرصاً من الجهات المسؤولة في الدولة، فقد عقد اجتماعاً تشاورياً خلال الفترة من 7-8 إبريل 2019 لفريق إعداد الاستعراض الوطني المتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمس وعشرون عاماً في دولة الكويت، بحضور خبير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الدكتور أكرم خليفه، لتباحث خطوات إعداد التقرير الوطني ومتطلباته والرد على استفسارات الاعضاء.

يتألف التقرير من أربعة أقسام (تبعاً للترتيب عينه المعتمد في المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني)، كالتالي:

القسم الأول، وخصص لتقديم تحليل شامل للأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق، مع التركيز على السنوات الخمس الماضية (2014-2019)، وكذلك الأولويات الجديدة والناشئة للمستقبل؛
القسم الثاني، والذي يقدم تحليلاً للتدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين مع التركيز على السنوات الخمس الأخيرة؛
القسم الثالث، ويغطي العمليات والآليات الوطنية، وربط المتعلق منها بتنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين بتلك المتعلقة بخطة عمل التنمية المستدامة 2030؛
القسم الرابع، والذي يسلط الضوء على التقدم المحرز بشأن توافر البيانات المصنفة حسب النوع وإحصاءات الجنسين، وربط عملية رصد تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بالتنفيذ المستجيب لمنظور المساواة بين الجنسين لخطة عمل التنمية المستدامة 2030.

القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

1. أهم الإنجازات والتحديات والعوائق للسنوات الخمس الماضية 2014-2019

خلال مسيرة دولة الكويت فيما يختص بقضايا المرأة، سجل التاريخ **إنجازات** هامة، كما وفرضت المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية **تحديات وعوائق** في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نشير لها هنا مع التركيز عل السنوات الخمس الماضية:

أهم الإنجازات:

الاتفاقيات الدولية

1. حرصاً من دولة الكويت على الوفاء بتعهداتها بعد انضمامها إلى الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أنشأت اللجنة المعنية بتحضير وإعداد التقارير الخاصة بدولة الكويت أمام الأجهزة الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان من أجل تقديم تقارير الدولة الدورية والخاصة بتنفيذ كافة اتفاقيات حقوق الانسان أمام هيئات المعاهدات المعنية، وهو التزاماً منها بتنفيذ كافة استحقاقاتها الدولية.
2. انضمت دولة الكويت في مارس 2018، إلى عضوية "مركز بان كي مون للمواطنة العالمية" والتي ساهمت بتأسيسه، بدعم من سمو امير البلاد وتأييد سموه وتم تكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بوضع مرئيات للتعاون بين الجانبين والاستفادة من خدمات المركز لتعزيز هوية المواطنة الدولية للكويت وحث الشباب الكويتي على العمل في المنظمات الدولية ودعم الدبلوماسية.
3. ناقشت دولة الكويت مؤخراً تقريرها الدوري الثالث بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية والسياسية في 21 يونيو 2016.
4. ناقشت دولة الكويت تقريرها الدوري الثالث بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ 25 يوليو 2016.
5. مناقشة التقارير الدورية من 21 إلى 24 الخاصة باتفاقية القضاء على التمييز العنصري بتاريخ 2 أغسطس 2017.
6. أعلنت منظمة العمل الدولية في النصف الأول من 2016 خروج دولة الكويت من قائمة الدول التي عليها ملاحظات في مجال العمل، وسط إشادة من جانب المنظمة بجهود دولة الكويت في الحفاظ على المكتسبات العمالية من خلال تطبيق تشريعات حماية العمال وفق المعايير الدولية. حيث قامت الكويت باستحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة الإدارية التي تساهم في التنفيذ الأكمل للتشريعات والأنظمة المعمول بها، مثل إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة، والتي يمنحها قانون العمل صلاحيات تنظيمية واسعة يمكنها من تأدية دور مركزي وأساسي في عملية تنظيم سوق العمل بشكل عام وتنظيم عملية الاستقدام بشكل خاص. كما وتم افتتاح مركز إيواء العمالة الوافدة بطاقة استيعابية تبلغ 500 عامل، ويسهم في تقديم كافة الخدمات الصحية والنفسية والقانونية للعمالة الوافدة وفي تعديل أوضاعهم أو عودتهم لديارهم بعد الحصول على حقوقهم. هذا وقد نجح المركز بالتعاون مع المنظمات الدولية في تنفيذ مشروع تجريبي للإعادة الطوعية للعمالة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.
7. يجري العمل على استكمال الإعداد للتقرير الوطني الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان المزمع تقديمه في شهر أكتوبر 2019.
8. تمكّنت الكويت من إحراز المركز الأول إقليمياً في ركيزتي تكافؤ الفرص الاقتصادية والتعليم التابعين للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، في تقرير أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. وتمكنت الكويت من التقدم ثلاث مراتب عن ترتيبها في تقرير العام 2017 لتساهم بذلك في تمكين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المحافظة على أدائها الإيجابي فيما يخص سدّ الفجوة بين الجنسين خلال عام 2018. هذا وحققت الكويت أداءً إيجابياً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في انخراط القوى النسائية في المهن التي تتطلب مهنية وحرفية خاصة، حيث حسنت من ترتيبها العام في هذا المؤشر بما يعادل أربعة عشر نقطة.
9. هذا وقد تلقت دولة الكويت إشادة من المفوض السامي لحقوق الإنسان، باعتبارها إحدى الدول التي التزمت التزاماً كاملاً بتقديم التقارير أمام اللجان في الوقت المحدد، ويأتي ذلك نتيجة للعمل والجهد في احترام مثل تلك الالتزامات، والتي تنبع من الإيمان الكامل بالتعاون مع تلك الآليات من أجل الاستفادة من الخبرات التي يتمتع بها أعضاء هذه اللجان من أجل تطوير الآليات الوطنية ذات الصلة بحقوق الانسان.

التشريعات والقوانين

1. يوفر الدستور الكويتي أساساً متيناً لمكافحة التمييز ضد المرأة، وهو يكرّس مبدأ المساواة بموجب المادة 29 التي تنص على أن "جميع الناس متساوون أمام القانون في الكرامة والحقوق والواجبات العامة، دون تمييز على أساس نوع الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".
2. إقرار **قانون التقاعد المبكر**، كتعديل على القانون رقم (61) لسنة 1967 والقانون رقم (110) لسنة 2014، في يناير 2019. ومن بين أبرز التعديلات في القانون الجديد أنه يساوي بين الإناث في التقاعد بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية (بينما كان في السابق يميز بين المتزوجة وغير المتزوجة ل صالح الأولى حيث سنوات خدمة أقل وعمر أصغر يسمح به بالتقاعد)، حيث أصبح بإمكان المرأة غير المتزوجة أن تتقاعد بذات الأحكام المقررة للمرأة المتزوجة، وهي 15 سنة خدمة وسن 48 سنة حتى نهاية السنة الميلادية الحالية. كما يشمل القانون إعادة تسوية الحالات السابقة للمتقاعدات من النساء بما يترتب عليه من استحقاق معاش كامل في بعض الحالات، أو تعديل نسبة التخفيض في حالات أخرى من 2.7 في المئة في السنة إلى 5 في المئة أو استحقاق معاشات فورية بدلاً من المؤجلة.
3. التعديلات التي أجرتها الحكومة الكويتية في فبراير 2016 على المواد 138و140 و142 وإضافة فقرة أخيرة على المادة 146 من القانون (2010/6) بشأن العمل في القطاع الأهلي، الأمر الذي يهدف إلى تفعيل آليات حماية حقوق العمال وكذلك تفعيل آليات مكافحة الاتجار بالبشر، وهذا ما جعل الكويت تحقق تقدما ملموساً في هذا الشأن وهو الأمر الذي أكد عليه تقرير الخارجية الأمريكية بشأن الإتجار بالبشر في الكويت للعام 2016.
4. إقرار قانون العمالية المنزلية رقم (2015/68) واللائحة التنفيذية الخاصة به والذي جاء لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل المنزلي وجهة الاستقدام. ويهدف القانون إلى معالجة بعض السلبيات والملاحظات الموجودة في القانون القديم والذي لم يتم اجراء أي تعديل عليه منذ ما يقارب 15 عاماً بما يحفظ حقوق العامل المنزلي وجميع الأطراف المعنية.
5. إقرار القانون رقم (109) لسنة (2014) والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة (1970) بإنشاء المحكمة الدستورية، حيث كفل القانون الجديد للأفراد دون تمييز حق تحريك الدعوى مباشرة إلى المحكمة الدستورية ما يعد دعماً للحق في التقاضي بصورة كبيرة للجميع دون استثناء على أساس النوع.
6. إقرار القانون رقم (67) لسنة (2015) بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان حيث نصت المادة (6) في الفقرة (3) على حق الديوان بتلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان من قبل الجميع دون استثناء. هذا وقد صدر مرسوم بتعيين أعضاء في مجلس إدارة الديوان الوطني لحقوق الإنسان وعددهم 11 عضواً لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وقد حظيت المرأة بمنصب نائب الرئيس، بالإضافة إلى ثلاثة مقاعد عضوية (بنسبة 36.4%).
7. إقرار القانون رقم (2) لسنة (2015) بإنشاء محكمة الأسرة والتي تختص في الفصل في المنازعات الشخصية دون تمييز بين الأفراد.
8. إقرار القانون رقم (21) لسنة (2015) بشأن حقوق الطفل، وما جاء به من ضمانات لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للطفل –من الجنسين-وبما يتوافق مع نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

السياسات والبرامج

1. بتاريخ 25 سبتمبر 2015، قام سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، وأكد على التزام دولة الكويت بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) لسنة 2030. ولقد تضمنت خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2015-2020 مجموعة أهداف ومستهدفات لمساعدة الكويت في القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة.
2. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لمنطقة الدول العربية بالتشارك لمدة عامين بهدف دعم مشروع مع شركاء محليين لتسريع تنفيذ الهدف الخامس (5) من أهداف التنمية المستدامة (SDG5). وسوف يقوم هذا المشروع بتفعيل التغيرات التحولية طويلة المدى التي من شأنها تمكين دولة الكويت من تحقيق الأهداف الطموحة لأجندة تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في الكويت.
3. إطلاق حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، "المشروع الوطني للتعبير عن رؤية الكويت الجديدة 2035"، والذي يحدد خطة الكويت الوطنية للتنمية لضمان مستقبلاً مستداماً مزدهراً للكويت من خلال مجموعة من الأهداف والغايات التي تمكنها من القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

4. إنشاء "حاضنة سياسية" في جامعة الكويت لتعزيز المهارات وتبادل الخبرات والتشبيك مع البرلمانيات في المنطقة للإسراع من مشاركة المرأة في المجال السياسي وذلك خلال عام 2019.
5. تفخر دولة الكويت بأن تكون أول دولة في مجلس التعاون الخليجي التي تطلق "مبادرة تمكين المرأة اقتصادياً" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عبر دق الجرس في بورصة الكويت في مارس 2018، والتي تهدف إلى المناداة بتكافؤ الفرص وتعزيز دور القطاع الخاص في ضمان مشاركة النساء في التنمية الوطنية والاقتصادية المستدامة. هذا وتقوم حكومة دولة الكويت من خلال المشروع بالإعلان عن التزامها الكامل في دعم وصول المرأة الى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة. وتأتي هذه المبادئ كمبادرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتدريب الشركات على تطوير خطط عمل لتنفيذ هذه المبادئ العالمية. ومن النتائج والإنجازات المهمة للمشروع زيادة عدد الشركات الكويتية الموقعة على المبادئ المعنية بتمكين المرأة بمقدار ثلاثة أضعاف عددها منذ بداية المشروع متضمنة شركات كبرى في القطاع الخاص.
6. قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز دراسات وأبحاث المرأة بأول دراسة وطنية على 1961 أسرة لمعرفة حجم مشكلة العنف ضد المرأة، وتم إطلاق نتائج الدراسة في 28 إبريل 2019. وتلا إطلاق النتائج إقامة ورشة عمل مع مجموعة من ممثلي الجهات الحكومية والمجتمع المدني لمناقشة خطة عمل للحد من هذه المشكلة.

<u>التحديات:</u>

1. لازالت الموروثات الثقافية والأفكار التقليدية تجاه المرأة، والتي تدعمها تفسيرات غير دقيقة لمفاهيم دينية من أهم التحديات التي تواجهها المرأة والفتاة الكويتية، وتحاول المؤسسات المختلفة (حكومية، أهلية، تشريعية، ومجتمع مدني) تبني سياسات وبرامج وخطط تهدف إلى تعديل تلك الموروثات وتدعو إلى إظهار الصورة الحقيقية للمرأة كشريك فاعل في تنمية المجتمع.
2. نتيجة لحداثة خوض المرأة للمعترك السياسي (ترشيحاً وانتخاباً-بدءً من عام 2005)، فقد ضعفت قدرتها التنافسية والمهارية مقارنة بالرجل خاصة في إطار اجتماعي وثقافي جُبل على حصر الثقة والمسؤولية و"الولاية" في المجال السياسي للرجل. كما وتتسبب طبيعة التفاعل بين المرشح والناخب الدارجة في المجتمع الكويتي بالاعتماد على مؤسسات اجتماعية شعبية مثل (الديوانية-والتي تخصص الغالبية العظمي منها للرجال دون النساء) كمنصات لطرح المرشح لبرنامجه الانتخابي، وإتاحة الفرصة للناخب للتواصل مع المرشحين لاختيار الأنسب تحدياً آخر لا يقل أهمية، حيث تفقد النساء تلك الفرص وتفقد معها عدالة الظهور والتواصل مع الناخب مقارنة بالرجل، مما يقلل من فرص تغيير الصورة النمطية لعدم ملاءمة المعترك السياسي للنساء ونيل ثقة التمثيل للشعب على قدم المساواة بالرجل.
3. يمثل العنف ضد المرأة أحد التحديات الهامة التي تواجه المرأة والفتاة الكويتية لما تمثله من انتهاك لكرامتها وأمنها الشخصي ويحول دون قيامها بأدوارها المجتمعية بشكلٍ أمثل، ويتطلب ذلك ضرورة تضافر الجهود بين القطاع الحكومي والأهلي وجمعيات النفع العام المهتمة بشئون المرأة وحقوق الإنسان في تبني مجموعة من البرامج لمواجهة هذه القضية تقوم على رصدها ودراسة أسباب تناميها وخطط مواجهتها بآليات مجتمعية تقوم على تيسير الإبلاغ وتوفير الملاحقة وتحقيق التقاضي وتوفير الحماية ومساعدة الضحايا والتوعية المجتمعية، ومراجعة التشريعات القائمة وإصدار تشريع مستقل لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، مع العمل على توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة به.

2. الأولويات الخمس لدولة الكويت لتسريع تقدم المرأة والفتاة في الكويت في السنوات الخمس الماضية:

- **القضاء على العنف ضد النساء والفتيات**

1. تقديم 3 مشاريع لقانون حماية الأسرة من العنف من قبل أعضاء مجلس الأمة، وجمعيات النفع العام المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والمرأة، يُجرى حالياً العمل على دمجها بمشروع موحد متكامل بمشاركة العديد من الجهات ذات الاختصاص تمهيداً لإقراره في نهاية دور الانعقاد الحالي أو بداية القادم لمجلس الأمة.
2. في الخطة الإنمائية للفترة 2015/16-2019-20، حددت الكويت أهداف وسياسات تمكين المرأة. وتتضمن الخطة، ضمن جملة أمور، تعزيز قدرات المرأة الكويتية من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ودعم برامج تطوير القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وإنشاء آلية مؤسسية لحماية المرأة من العنف في المجتمع والأسرة.

3. تخصيص مقر دائم لأول مركز استماع ودار إيواء وتجهيزهما بجميع المتطلبات المادية استعداداً لاستقبال بلاغات وحالات العنف الأسري فور الانتهاء من تدريب الصف الأول من العاملات لتأهيلهن للتعامل الأمثل مع النساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف أو الناجيات منه. حيث تم تشكيل فريق من المختصين برئاسة عضو بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة من النساء، وعضوية ممثلين من قطاع الرعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية، والمجتمع المدني، والمراكز الأكاديمية والحقوقية، وذلك لدراسة وإنشاء مراكز استماع ودور إيواء لضحايا العنف الأسري وأطفالهن القصر تحت مظلة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
4. أقرار قانون رقم 12 لسنة 2015 والخاص بمحكمة الأسرة؛ ويتكون القانون من 17 مادة تهدف إلى حماية الأسرة. و"يفصل القانون منازعات الأحوال الشخصية عن القضايا المدنية والجنائية بحيث تعنى محاكم الأسرة فقط بعملية التقاضي الأسرية وتحافظ على الخصوصية والسرية المطلوبة للوصول إلى حلول ودية وإلى تسوية النزاعات بطريقة إيجابية تؤمن العدالة والرفاه لكافة أفراد الأسرة".

- **المشاركة والتمثيل السياسي**

1. كفل الدستور الكويتي حقوق المرأة كافة كالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث جعل المساواة كاملة بين الجنسين دون أي تمييز بل حصنها الدستور من خلال المواد (6-7-29-30-35-36-37-40-41-43-44-45-80) والتي تعبر وتعزز كرامتها وحقوقها وواجباتها. كما تم تعديل قانون الانتخابات رقم 1962/35 بموجب القانون رقم 2005/17 الذي أعطى المرأة حقوقها السياسية كاملة شأنها شأن الرجل.
2. كفل الدستور الكويتي المساواة في حق العمل، حيث أكد في مادته رقم (41) على حق العمل لكل كويتي ذكر أو أنثي وحق اختيار نوع العمل الذي يريد، كما كفل للمرأة حرية مزاولة الأنشطة التجارية والاجتماعية دون قيد.
3. قام مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شان تمكين المرأة" بعقد سلسة من الورش المتخصصة بتطوير مهارات قيادية لعدد من المرشحات المستقبليات. هذا وسيدعم المشروع في عام 2019 إنشاء **حاضنة سياسية** في جامعة الكويت لتعزيز المهارات وتبادل الخبرات والتشبيك مع البرلمانيات في المنطقة للإسراع من مشاركة المرأة في المجال السياسي.
4. تقلدت المرأة في الكويت عدة مناصب قيادية، منها تولي حقائب وزارية في الحكومات المتعاقبة للدولة، إضافة إلى نجاحها في نيل شرف تمثيل الشعب من خلال الانتخابات ودون تطبيق لبرامج كوتة معينة أو استثناءات خاصة. كما وتولت المرأة الكويتية مناصب قيادية أخرى، كسفيرة ومنصب وكيل وزارة أو وكيل مساعد ومدير عامة أو مديرة في جميع مجالات العامل بما في ذلك السلك العسكري والوظائف المعاونة للقضاء ومدعي عام ومحام دولة إضافة لتمثيل واضح في المجال الأكاديمي والإعلامي والاقتصادي والتجاري والعمل الاجتماعي.
5. حقق مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شأن تمكين المرأة" والذي ينفذه مركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لجامعة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج كبيرة في تمكين المرأة الكويتية في مجالات عدة منها المجال السياسي من خلال بناء القدرات 60 امرأة كويتية على المهارات القيادية وإدارة الحملات الانتخابية والخطابات والتواصل والموازنة بين العمل والحياة.
6. مبادرة "تمكين المرأة الكويتية في السياسة"، والتي أطلقتها شركة (ابتكار) للاستشارات الاستراتيجية-مؤسسة غير ربحية- عام 2018 لتدريب 15 من القيادات النسائية الكويتية الناشئة (من مختلف الفئات العمرية التي تمثل جميع التركيبة السكانية المختلفة في الكويت ومن القطاعين الخاص والعام وبعضهن يرغبن في الترشح للجمعيات التعاونية والبعض الآخر للبلديات او لمجلس الامة)، من خلال برنامج تدريب مكثف يركز على تنمية المهارات الأساسية في الحملات الانتخابية. وتضمنت المبادرة تدريباً مكثفاً لمدة أسبوعين في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تدريب متكامل على هيئة دورات متفرقة طوال عام في الكويت.
7. قام مركز أبحاث ودراسات المرأة التابع لجامعة الكويت بعقد عدة تدريبات تأتي ضمن برنامج يستهدف رفع نسبة تمثيل النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية ضمن استراتيجية دولة الكويت لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمناصفة بين الجنسين، منها تنظيم مائدة مستديرة ضمت نخبة من أبرز المؤثرين الاجتماعيين والنشطاء الحقوقيين، وتناولت تعزيز الأدوار القيادية للمرأة، بالأخص في المجالين السياسي والاقتصادي. وهدف النقاش فيها إلى الكشف عن التحديات التي تحد من المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، والفرص المتاحة محليا وإقليميا ودوليا وكيفية استثمارها بتوظيف نقاط القوة في المجتمع الكويتي، ودراسة السبل لتحسين ترتيب الكويت على مؤشر الفجوة الجندرية، والوصول إلى تحقيق المناصفة بين الجنسين بحلول العام 2030.

- **ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة**

1. تنفيذ "مبادرة تمكين المرأة" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عبر دق الجرس في بورصة الكويت والتي تهدف الى المناداة بتكافؤ الفرص وتعزيز دور القطاع الخاص في ضمان مشاركة النساء في التنمية الوطنية والاقتصادية المستدامة. هذا وتقوم حكومة دولة الكويت من خلال المشروع بالإعلان عن التزامها الكامل في دعم وصول المرأة الى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة. تأتي هذه المبادئ كمبادرة من قبل هيئة الامم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتدريب الشركات على تطوير خطط عمل لتنفيذ هذه المبادئ العالمية. ومن النتائج الهامة للمشروع زيادة عدد الشركات الكويتية الموقعة على المبادئ المعنية بتمكين المرأة بمقدار ثلاثة أضعاف عددها منذ بداية المشروع متضمنة شركات كبرى في القطاع الخاص.
2. تدريب عشر رؤساء تنفيذيين لشركات خاصة على "مبادئ تمكين المرأة" المعروفة باسم WEPs. وشملت الشركات المشاركة في هذا النشاط: شركة الغانم، بنك الخليج، شركة ايكويت، شركة الخليج للتأمين، بنك برقان، وشركة زين للاتصالات. كما وأيدت دولة الكويت " مبادئ تمكين المرأة" على موقع الأمم المتحدة العالمي لتصبح واحدة من الدول الرائدة لتأييد هذه المبادئ في منطقة الشرق الأوسط.

- **وضع ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين**

1. في إطار برنامج التعاون الوطني بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق مشروع " دعم دولة الكويت في تنفيذ هدف التنمية المستدامة الخامس حول تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين" بالشراكة مع مركز أبحاث ودراسات المرأة في كلية العلوم في جامعة الكويت، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتم إطلاق برنامج تدريبي لمدة ثلاثة أيام وبمشاركة خمسة وعشرين متدرباً يمثلون عشرة جهات حكومية حول "الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي".
2. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم في المرحلة الثانية للمشروع –المذكور أعلاه- تفعيل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتطبيق الخطوات العملية لرصد نقاط ارتكاز النوع الاجتماعي على مستوى الميزانية العامة في الدولة.

- **دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية**

1. في مارس 2019، نظمت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب PAAET، وبالمشاركة مع جامعة ستانفورد مؤتمر "المرأة في علم البيانات" (WiDS) في الكويت، وهو حدث مستقل تنظمه PAAET ليتزامن مع المؤتمر العالمي السنوي للنساء في علم البيانات (WiDS) الذي عقد في جامعة ستانفورد وما يزيد عن 150 موقع في جميع أنحاء العالم. وشارك في WiDS Kuwait القيادات النسائية في علم البيانات للاستماع إلى أحدث الأبحاث المتعلقة بعلوم البيانات في عدد من المجالات، بالإضافة إلى معرفة كيف تستفيد الشركات الرائدة من علوم البيانات لتحقيق النجاح، والتواصل مع الموجهين والمتعاونين وغيرهم في المجال. كما وتضمن المؤتمر محادثات قدم من خلالها رؤية للمتحدثين البارزين من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية؛ كما وفر المؤتمر حلقات نقاش مع الخبيرات والباحثات في المجال الرقمي والتكنولوجي.
2. تأكيد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات أهمية التكنولوجيا المالية الحديثة في عملية التحول الرقمي في البلاد باعتبارها محوراً رئيسياً في تحقيق رؤية (كويت جديدة 2035). حيث أن بإمكانها أن تسخر إمكانيات العصر الرقمي لخلق خدمات مالية أفضل ومستدامة لشرائح أكبر من المجتمع دون تمييز على أساس النوع للجيل الحالي والأجيال القادمة، وذلك خلال إقامة مؤتمر ومعرض الكويت العالمي للتكنولوجيا المالية (فينتك) السنوي والذي أقيم في دولة الكويت في أكتوبر عام 2018، والذي استضاف مسؤولين وصناع القرار والمهتمين بصناعة التكنولوجيا المالية من القطاع الحكومي والخاص كما تضمن ورش عمل تدريبية للمفاهيم المرتبطة بتلك الصناعة، بمشاركة العديد من النساء كممثلات لجهات عملهن سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

3. ثلاثة أمثلة على تدابير محددة لمنع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتشابكة من التمييز خلال الـ 5 سنوات الماضية

النساء ذوات الإعاقة

1. منذ صدور القانون رقم 8 لسنة 2010م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استمرت الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة وبشكل دوري بتطوير خطط وبرامج تأهيل وتدريب للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين لتدريبهم على القيام بالمهن التي تتناسب مع أقصى ما لديهم من طاقات وإمكانيات بدنية وعقلية وبما يمكنهم من إعالة أنفسهم بالعمل المنتج الذي يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلي لتحقيق إدماجهم بالمجتمع. وتختص إدارة التأهيل المهني التابعة للهيئة بوضع برامج التدريب والتأهيل المناسبة والإشراف على إعداد وتنفيذ الخطة لجميع البرامج والأنشطة للمتدربين والمتدربات والإشراف على تطويرها على مدى أربع سنوات، يتخرج بعدها المتدرب/المتدربة ليندمج مع أقرانه في سوق العمل.
2. كما اعتمدت إدارة التأهيل المهني للعام 2018-2019 برنامج ورش العمل الحرفية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة والمتوسطة والمزدوجة، مع توفير كافة السبل لتسهيل التزامهم بها مثل تقديمها جميعاً بالمجال مع توفير المواصلات. ومن أمثلة تلك الورش الحرفية: النجارة، الخزف، الحاسب الآلي، الأعمال الفنية، الموسيقى، والزراعة. ويستحق الموظف –من الجنسين- من ذوي الإعاقة، أو ممن يرعى ولداً أو زوجاً من ذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة تخفيفاً لساعات العمل بواقع ساعتين يومياً مدفوعة الأجر، وذلك وفقاً للضوابط والشروط التي يصدر بها قرار من الهيئة.
3. وبلغت ميزانية الدعم التعليمي للأشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة للسنة المالية 2018-2019م، 36.133.740 مليون دينار كويتي. حيث تابعت الهيئة 8666 ملف تعليمي خاص بالطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة ممن صدر لهم قرار تعليمي والتحقوا بالمدارس المعتمدة من الهيئة. وتشمل تلك المدارس المعتمدة لتقديم الخدمات التعليمية الخاصة بهذه الفئة 29 حضانة معدة ومجهزة بكافة احتياجات الطلبة والطالبات الخاصة، و15 مدرسة عربية، و17 مدرسة ثنائية اللغة.
4. كما تصرف الدولة مخصص شهري بقيمة 185 دك حتى سن 21 سنة لذوي الإعاقات التعليمية والبسيطة، و225 لذوي الإعاقات المتوسطة، و277 لذوي الإعاقات الشديدة، ويستمر الصرف حتى سن 28 سنة في حال استمرار الدراسة. ويصرف لمن بلغ 21 سنة من ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة من الجنسين مبلغ 594 د.ك عن طريق مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ويصرف بدل للمرأة التي ترعى معاقاً ذو إعاقة شديدة مبلغ وقدره 300 د.ك بشرط ألا تكون عاملة لدى جهة حكومية أو خاصة.

النساء الأكبر سنًا

1. إصدار "بطاقة الأولوية للمسنين"، لكبار السن من الجنسين ممن يبلغ فوق 65 عاماً من قبل إدارة رعاية المسنين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في ديسمبر 2017. وتمنح البطاقة كبار السن الكثير من المميزات، منها أولوية إنجاز المعاملات في الجهات الحكومية والخاصة، والإعفاء من الرسوم الجمركية، ورسوم الخدمات العامة في جميع الوزارات، فضلاً عن الإعفاء من الطوابع الحكومية.
2. صدر قرار وزاري في أكتوبر 2016، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين. وحددت اللائحة التنفيذية استحقاقات جديدة للمسن ممن تجاوز عمره 65 عاماً من النساء والرجال على النحو التالي:
3. يستحق المسن المعوز (ذكر أم أنثى) نتيجة قصور في قدراته المالية مخصصا شهريا يبلغ القدر اللازم لإكمال المبلغ المتبقي له بعد خصم التزاماته ليصبح 250 دينارا.
4. يستحق المسن المعوز نتيجة قصور في قدراته المالية بدل عامل منزلي يبلغ 100 دينار.
5. يستحق المسن المعوز ذو الحالة السريرية بدل ممرض يبلغ 200 دينار شريطة تقديم تقرير طبي مفصل من أحد المستشفيات الحكومية وبعد عرض المسن على اللجنة الطبية المختصة وموافقتها.
6. تودع المبالغ المخصصة للمسن في حسابه المصرفي الخاص.
7. تشمل الرعاية للمسن النواحي الاجتماعية والنفسية والمعيشية والصحية

8. يراعى في تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية للمسن العمل على ضمان تواصل المسن موضوع الرعاية مع الأقارب والأصدقاء ومشاركته لهم وعدم عزله عنهم وإبعاد المسن عن كل مثير قد يسبب له الضيق أو الإحباط أو يدخله في أي صراع نفسي، والعمل على المحافظة على كرامته ومكانته في المجتمع، وكل ما من شأنه أن يلحق ضررا ماديا أو معنويا بالمسن.
9. يراعى في تقديم الرعاية المعيشية والحياتية توفير جميع احتياجات المسن محل الرعاية من مسكن وملبس وترفيه.
10. يراعى في تقديم الرعاية الصحية والتأهيلية للمسن موضوع الرعاية تأمين سبل الوقاية والفحص الدوري والعلاج للمسن بما يكفل وقايته وحمايته من الإصابة بالأمراض والأخطار التي يمكن ان يتعرض لها وعلاجه منها.

- **أخرى: النساء المطلقات**

الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال إدارة الرعاية الأسرية لفئة المطلقات:

1. صرف مساعدة مالية للمطلقة الغير موظفة بمبلغ (559 د.ك) ويضاف إليها نفقة أبنائها متى ما صدر حكم قضائي بحضانتها لهم. وفي حال وجود نفقة للمطلقة، يتم استكمالها لتصل لهذا المبلغ (على سبيل المثال، إذا حكم لها القاضي بـ 250 د.ك كنفقة، يتم زيادتها من قبل وزارة الشئون الاجتماعية بمبلغ 309 د.ك ليصبح مجموع ما تتقاضاه 559 د.ك).
2. صرف بدل إيجار سكن للمطلقة يقدر بمبلغ (150 د.ك) في حال لم تكن حاضنة لأبنائها.
3. إشراك المرأة المطلقة بالدورات التدريبية والحرفية والتي من شأنها الارتقاء بقدراتها كونها المعيل للأسرة وتأهيلها للتعاطي مع المشكلات الاجتماعية التي تواجهها، وذلك ضمن مشروع (من كسب يدي) وتمنح علاوة تدريب عن الدورات التي تحضرها بواقع (50 د.ك) شهريا.
4. للمرأة المطلقة الحق في مزاولة العمل التجاري من خلال الاشتراك بحاضنة الأعمال للمشاريع الصغيرة (بوتيك 33) في حال تقدمت بفكرة مشروع يمكن تنفيذها على أرض الواقع مع تقديم كافة التسهيلات والاستشارات في المجالات الفنية والمالية، وتوفير الاحتياجات الأولية لإقامة المشروع وتجهيز المحل بالإضافة إلى خدمات الدعاية والإعلان والتسويق.
5. بالنسبة للمطلقات من مجهولي الأبوين، فقد أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القانون رقم (80) لسنة 2015 بشأن الحضانة العائلية، حيث نصت المادة (42) من اللائحة الداخلية للقانون بأنه يتم إيواء الفتيات المطلقات واللاتي لا يقمن في سكن الزوجية أو في حالة وفاة الزوج، في بيت ضيافة الفتيات التابع لإدارة الحضانة العائلية. وبلغ عدد حالات المطلقات المقيمات في بيت ضيافة الفتيات في عام 2016م (8) حالات، كما تقوم الوزارة بصرف مساعدة مالية لهن بقيمة (559 د.ك)، وفي حال كانت المطلقة موظفة براتب يقل عن المبلغ المذكور أعلاه يتم صرف مساعدة مالية حتى يساوي مدخولها الشهري مبلغ (559 د.ك).

4. هل أثّرَ العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية -الناجمة عن النزاع أو أحوال الطقس الشديدة أو أحداث أخرى -على تنفيذ منهاج عمل بيجين في دولتك؟

لا لم يؤثر.

5. الأولويات الخمسة الأولى لدولة الكويت لتسريع تقدم المرأة والفتاة على مدى السنوات الخمس القادمة

تحدد رؤية الكويت لعام 2035 الأولويات طويلة المدى للتنمية لدولة الكويت، وترتكز على خمسة موضوعات، أو نتائج مرجوة (مشاركة المواطن واحترام القانون، حكومة فاعلة، اقتصاد مزدهر ومستدام، دولة مزدهرة، ومكانة عالمية متميزة) وسبعة ركائز (إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع ومستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس بشري إبداعي، ومكانة دولية متميزة)، وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها. وكل ركيزة من الركائز السبعة تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة. ويمكن تحديد أولويات الكويت فيما يختص بقضايا المرأة تبعاً لهذه الرؤية على النحو التالي:

- **المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى تحقيق العدالة**

1. استكمالاً لجهود دولة الكويت في تعزيز المساواة وعدم التمييز في الوصول إلى تحقيق العدالة لجميع الفئات بموضوعية، فقد أنشئت المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1973، وهي هيئة قضائية تختص دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزماً للكافة ولسائر المحاكم، **صدر** في عام 2014 القانون رقم 109 لسنة 2014 بتعزيز حقوق اللجوء لهذه المحكمة للجميع دون استثناء حيث منح المشرع للأشخاص حقوق الطعن بعدم دستورية القوانين واللوائح أمام المحكمة بموجب دعوى مباشرة.
2. أن حق التقاضي مكفول للجميع وفقا للمادة (166) من الدستور الكويتي، مما يؤكد على حماية فعالة للمرأة في درجات المحاكم لرفع أي تمييز تشعر به المرأة. وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ المساواة المنصوص عليه بالمادة 29 من الدستور يجد محله في التطبيق في العديد من الأحكام القضائية التي تصدت لأي تمييز ناشئ على أساس الجنس/النوع، ومن أمثلة ذلك أحكام المحكمة الدستورية والقضاء الإداري بالنسبة لحق تقلد الوظائف العمومية وتلقي امتيازاتها الوظيفية، وقبول المتقدمين للجامعات، وحق التنقل واستصدار الوثائق الرسمية وغيرها.
3. هذا وقد تضمنت أهداف وسياسات رعاية وتمكين المرأة في الخطة الإنمائية الوطنية (2019/2025-2016/2015)، مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية، بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها.
4. يوفر معهد الدراسات القضائية والقانونية التدريب في مجال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات للقضاة والمدعين العامين لضمان التأكيد على فرض المساواة ونبذ التمييز في الوصول إلى تحقيق العدالة.
5. قيام وزارة العدل بإصدار القرار الوزاري رقم 463 لسنة 2016 بإنشاء لجنة تختص في تذليل كافة العقبات التي تواجه المرأة العاملة بالوزارة والجهات التابعة لها أو المرأة المترددة عليها، وتقديم مقترحاتها وتوصياتها وتقاريرها إلى الوزير بصفة مباشرة، والجدير بالذكر أن جميع أعضاء اللجنة من داخل قطاع الوزارة ومن المجتمع المدني من النساء.

- **جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات**

1. يتقاطع الهدف رقم (4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، مع الخطة الإنمائية لدولة الكويت 2020/2019-2016/2015 وكذلك ركائز وبرامج الخطة السنوية 2018/2017، حيث ركزت الخطة الوطنية على برامج جودة التعليم ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي (ضمن ركيزة رأس مال بشري إبداعي) من الجنسين دون تمييز، من خلال سياسات تحقيق تقدم أفضل في المؤشرات التعليمية عن طريق: تطوير المناهج التعليمية وفقا للمعايير الدولية، تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على كافة المدارس، وبما يمكن الطلبة والطالبات من المنافسة على المستويات الدولية، إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية من خلال تطبيق أسس ومعايير علمية للالتحاق بمهنة التدريس (نظام الرخصة المهنية)، وبما يتوافق مع المعايير العالمية للمدرس، زيادة كفاءة الإدارة المدرسية والتربوية واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، و زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
2. على صعيد معدل المشاركة في التعليم المنظم، خلال عام2017/2016 ، فقد بلغ هذا المعدل على المستوى الإجمالي 94%، ويرتفع هذا المعدل بين المواطنين (97.3%) عنه لغير المواطنين، وللإناث (96.8%) بوجه عام عن الذكور.
3. تشير البيانات المتوفرة عن دولة الكويت خلال الفترة من 2012 وحتى 2016 أن 100% من المدارس تحصل على الطاقة الكهربائية، شبكة الانترنت بغرض التعليم، ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة.
4. قامت وزارة التربية خلال السنوات الماضية بتعديل مناهجها الدراسية بما يتواكب مع المتغيرات الحديثة، والتي منها حقوق المرأة والصورة النمطية حول دورها في المجتمع وأهمية موضوعات حقوقها، حيث شغل موضوع المرأة مساحات كبيرة في مضامين المناهج الدراسية دون استثناء كالتربية الإسلامية واللغة والعربية والمواد الاجتماعية

وغيرها، والتي أخذت تؤكد على دور المرأة الإنساني والمهم في حياة المجتمع، والتأكيد على أن لها حقوق مساوية للرجل وفقا للدين الإسلامي والقانون الكويتي.

5. كذلك يتم تدريس عدة موضوعات عن حقوق المرأة في مقرر حقوق الإنسان في المرحلة الثانوية يتطرق إلى: صور من انتهاكات حقوق المرأة عبر التاريخ، أهمية حقوق المرأة، حقوق المرأة في الإسلام، وحقوق المرأة في المواثيق الدولية حقوق المرأة في الدستور الكويتي.
6. كما يتم التأكيد من خلال تدريس موضوع حقوق المرأة على مساواتها للرجل في المواطنة، مما يعزز الاعتراف بإنسانيتها وتقدير مكانتها في المجتمع، ويعتبر تمتعها في هذه الحقوق تفعيل لدورها ومشاركتها في تطور الدولة، وأن انتهاك حقوق المرأة يُعد انتهاكا لحقوق الإنسان.
7. سجلت دولة الكويت في مقاييس تعلم المهارات الأساسية من خلال التعليم في عام 2017 النتائج التالية: 35% من التلاميذ الإناث يتقنون الرياضيات، مقابل 25% من الذكور، وكذلك تتفوق الإناث في إتقان القراءة بنسبة 68% مقابل 47% فقط للذكور بنهاية المرحلة الابتدائية.
8. كشفت آخر الإحصاءات الرسمية أن إجمالي عدد الطلبة الكويتيين في المدارس الحكومية بلغ نحو 330 ألفاً، منهم 157 ألف طالب و172 ألف طالبة، في حين بلغ إجمالي عدد الطلبة غير الكويتيين في المدارس نفسها نحو 53 ألف طالب وطالبة. وأظهرت النشرة التعليمية للعام الدراسي 2017-2016 التي أصدرتها الإدارة المركزية للإحصاء أن إجمالي عدد المدارس الحكومية في كل المناطق التعليمية بلغ 622 مدرسة، منها 306 مدارس للذكور و316 للإناث. وبلغ إجمالي أعداد المدرسين الكويتيين في المدارس الحكومية 42 ألف معلم ومعلمة، بواقع 35 ألف معلمة كويتية في حين لم يتجاوز عدد المعلمين الذكور نحو 6 آلاف فقط. ولهذا، فقد قامت الوزارة بتأنيث عدد من مدارس المرحلة الابتدائية للذكور من حيث الهيئات التدريسية والإدارية والفنية. وبين الإحصاء أن إجمالي عدد المعلمين غير الكويتيين بالمدارس الحكومية بلغ 25 ألفاً، (14ألف أنثى ونحو 11 ألف ذكر). واستحوذت المرحلة الابتدائية على معظم أعداد المعلمين الكويتيين، بنحو 17 ألف معلم ومعلمة، ثم المرحلة المتوسطة بواقع 12 ألفاً، ورياض الأطفال 7 آلاف معلمة، وأخيراً المرحلة الثانوية بـ 6 آلاف معلم ومعلمة. هذا ويتميز الكادر التعليمي في الكويت بتفوق أعداد المدرسات النساء على الذكور لعدة سنوات، حيث تبلغ نسبهن 100% في مدارس مرحلة رياض الأطفال.

- **القضاء على العنف ضد النساء والفتيات** وتأمين بيئة آمنة تستطيع المرأة فيها أن تأمن على حياتها وحريتها وحقها في تقرير مصيرها في كافة جوانب حياتها

1. ضمن جهود المجلس الأعلى لشئون الأسرة، شُكل فريق من المختصين والمهتمين بقضايا حقوق المرأة يمثلون وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعيات النفع العام والمراكز الأكاديمية والبحثية المختصة بالمرأة، برئاسة عضو في المجلس الأعلى لشئون الأسرة وأستاذة في العمل الاجتماعي بجامعة الكويت لدراسة وإنشاء مراكز للاستماع ودور إيواء لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال القصر. وباشر الفريق أعماله في إبريل من عام 2017. واستكمل الفريق إعداد استراتيجية للحماية من العنف الأسري، بالإضافة إلى صياغة أهداف المراكز وتحديد الفئات المستفيدة وأنواع الخدمات التي تقدمها المراكز وشروطها. كما قام بالإشراف على تجهيز أولى مباني المراكز مع وزارة الشؤون الاجتماعية.
2. في إبريل 2019، اعتمد ديوان الخدمة المدنية في الكويت الهيكل الإداري التنظيمي للمجلس الأعلى لشئون الأسرة، والذي يتضمن إفراد إدارة خاصة لمراكز الاستماع ودور الإيواء لضحايا العنف الأسري، مما يسرع في عملية التعاطي مع قضايا العنف الأسري بشكل عام وتأمين الحماية والتمكين للنساء والفتيات من الضحايا والناجيات بشكل خاص.
3. قيام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بتدريب القانونين العاملين في وزارات وأجهزة وهيئات الدولة المختلفة في مجال العنف المنزلي والجنسي لتأمين تعاطي أكثر حساسية لخصوصية قضايا العنف ضد النساء والفتيات ويؤمن تعامل أفضل معهن من قبل المختصين مما يساهم في خلق بيئة آمنة تشجع الضحايا على الحديث عن مشكلة العنف وطلب الحصول على الخدمات المتاحة للتصدي لها.
4. إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية عام 2008 وإشراك العناصر النسائية المدربة في هذه الإدارة جعلها قادرة على العمل على إيجاد الحلول للعديد من مشاكل العنف ضد النساء بكافة الأعمار، وبعد اعتماد إدارة لمراكز الاستماع ودور الإيواء ستكون الشرطة المجتمعية في المرحلة المقبلة الساعد الأيمن للمجلس الأعلى لشئون الأسرة في أداء مهامه. ومن ضمن أهداف واختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية: تقديم خدمات متميزة لأفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية

والأهلية تساهم في تقريب الفجوة بين الشرطة والمجتمع وتؤصل مبدأ التعاون والشراكة بين الشرطة والمجتمع خاصة في القضايا والخلافات الاجتماعية والتي من ضمنها العنف المنزلي والجنسي، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة خاصة من النساء والأطفال والمشاركة بتنظيم الرعاية اللاحقة لهم، التدخل المبكر لحل الخلافات والمشاجرات الأسرية والعمل على احتوائها وإزالة مسبباتها والحد من تفاقمها ووصولها إلى المحاكم وذلك للحفاظ على تماسك كيان الأسرة، بالإضافة إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع المحلي حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف وحول ما يمكن أن يتعرض له الأبناء سواء من داخل الأسرة أو من خارجها.

5. تفعيل قرار إنشاء مراكز تسوية النزاع التابعة لوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها بالمادة رقم (8): "ينشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء الذي يقع من أحدهم على أفرادها الآخرين ويصدر قرار من وزير العدل بتنظيم هذا المركز وتحديد مهامه والاجراءات التي تتبع أمامه. ويكون اللجوء إلى المركز بدون رسوم". حيث ستقوم تلك المراكز بتقديم الدعم القانوني الفني لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال من خلال التعاون مع المجلس الأعلى لشئون الأسرة وهو الجهة المختصة بالإشراف على مراكز الإيواء والاستماع.

□ الحصول على رعاية صحية ذات جودة معقولة

تحت ركيزة "توفير رعاية صحية عالية الجودة" ضمن ركائز رؤية الكويت 2035، خصصت الدولة 18 هدفاً منها:

1. البرنامج الوطني للاعتراف بجودة الخدمات في المؤسسات الصحية: يمثل البرنامج محوراً هاماً في مجال الرعاية الصحية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ويهدف إلى ضمان التحسين المستمر للجودة والأمان في الخدمات الصحية المقدمة للإناث والذكور على حد سواء، وتقليل المخاطر الوشيكة والنتائج العكسية والأخطاء الطبية مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع في جودة وسلامة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، إذ أنه من خلال البرنامج الوطني للاعتراف يتم تقييم المؤسسات الصحية لتقدير مدى توافق أداء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية مع المعايير القياسية.
2. برنامج جودة الخدمات الصحية: يركز على تأسيس البنية التحتية لنظام صحي يقدم خدمة صحية ذات جودة عالية للمرضى والمجتمع الكويتي، وذلك عن طريق نشر مفاهيم الجودة، وتدريب العاملين على كيفية استخدام أدوات الجودة في تحسين مستوى الرعاية الصحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز أنماط الحياة الصحية بمشاركة كافة قطاعات المجتمع. ويتم تنفيذ المشروع عن طريق إعداد مجموعة من السياسات والأدلة الإرشادية التي تستند عليها المؤسسات الصحية في تطبيق برامج الجودة المختلفة، بالإضافة إلى وضع وقياس مؤشرات الأداء لتقييم مستوى جودة الرعاية الصحية.

□ ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة

ضمن جهود دولة الكويت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال برامج ومشاريع خطة التنمية الوطنية، وتحت ركيزة "رأسمال بشري إبداعي"، تولي حكومة الكويت اهتماماً نحو دعم برامج تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً. وتحقيقاً لهذا الهدف، صاغت خطط التنمية الوطنية الحالية والمستقبلية مجموعة من الاهتمامات والبرامج والسياسات التي من شأنها تحقيق أهدافها، ونذكر منها هنا على سبيل المثال:

1. العمل على زيادة عدد المنتسبات من الفتيات والنساء في الدورات التدريبية وورش العمل الحرفية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع ممثلي القطاع الأهلي وجمعيات النفع العام ذات الاختصاص من القادرات على العمل من متلقي المساعدات الاجتماعية، وذلك لتغير فلسفة المساعدات من الدعم إلى التمكين.
2. أطلقت الكويت برنامج تمكين المرأة وإدماجها في المجالين السياسي والاقتصادي بمشاركة كل من مركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. حيث تم تدريب 61 امرأة على المشاركة في المناصب السياسية.
3. احتفالية "رنين جرس بورصة الكويت" تعبيراً عن تأييد الدولة لجهود التمكين الاقتصادي للنساء.
4. استحداث "جائزة الكويت للمرأة المتميزة" برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر

البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة:
A. المرأة والفقر
F. المرأة والاقتصاد
I. الحقوق الإنسانية للمرأة
L. الطفلة الأنثى

6. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة.

☐ **تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور**

1. استكمالاً لما تتخذه دولة الكويت من تدابير لضمان المساواة في ميدان العمل وتقلد الوظائف العامة؛ فقد تم تعيين 22 امرأة للعمل في السلك القضائي بوظيفة وكيل نيابة حيث باشرن التحقيقات الجنائية في مواد الجنايات والجنح الهامة التي تتولى النيابة العامة التحقيق فيها وذلك بعد أدائهن للقسم القانوني في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وبعد نجاح هذه التجربة سيتم العمل على تعميمها وذلك تمهيداً لترقيتهن قضاة في المحكمة الكلية لنظر القضايا في المحاكم بعد إتمام المدة القانونية المقررة في هذه الوظيفة أسوة بزملائهم القضاة. كما وتم قبول الإناث في السلك القضائي عام 2018.
2. شاركت المرأة الكويتية في رئاسة لجان الإشراف على الانتخابات العامة التي أجريت في 26 نوفمبر 2016، حيث أكدت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في 3 مايو 2017 سلامة مشاركتهن، والذي على إثره أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراره رقم 28-2017 بتاريخ 18 سبتمبر 2017 بالموافقة على إعادة فتح المجال لتوظيف المزيد من العناصر النسائية للعمل في النيابة العامة في المواسم القضائية المقبلة.
3. تم زيادة العنصر النسائي لدى الإدارة العامة للتحقيقات، حيث بلغت نسبة المحققات من النساء 44% مقابل 56% للمحققين الرجال.
4. حظر تشغيل النساء ليلًا، فقد نصت المادة (22) من قانون العمل (لا يجوز تشغيل النساء ليلا في الفترة ما بين العاشرة مساء والسابعة صباحا، و**تستثنى** من ذلك المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية، على أن تلتزم جهة العمل في جميع الحالات المشار إليها في هذه المادة بتوفير متطلبات الأمن لهن مع توفير وسائل انتقالهن من جهة العمل وإليه، كما تستثنى من أحكام هذه المادة ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك).
5. كما حظر قانون العمل تشغيل النساء في المهن الخطرة أو الشاقة وفقا للمادة (23) حيث يحظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا، كما يحظر تشغيلها في الأعمال الضارة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال أنوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة، وكذلك يحظر تشغيلها في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط.
6. وأضافت المادة (46) من القانون حكما آخر نص على أنه لا يجوز إنهاء خدمة العامل من دون مبرر أو بسبب نشاطه النقابي أو المطالبة أو التمتع بحقوقه المشروعة وفقا لأحكام القانون، كما لا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.
7. جاءت المادة (24) من قانون العمل بالنص الآتي: (تستحق المرأة العاملة الحامل إجازة مدفوعة الأجر لا تحسب من إجازاتها الأخرى لمدة سبعين يوما للوضع بشرط أن يتم الوضع خلالها، ويجوز لصاحب العمل عقب انتهاء إجازة الوضع منح المرأة العاملة بناء على طلبها إجازة من دون أجر لا تزيد مدتها على أربعة أشهر لرعاية الطفولة ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العاملة أثناء تمتعها بتلك الإجازة أو انقطاعها عن العمل بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة للحمل أو الوضع).
8. نصت المادة (25) من قانون العمل (يجب منح المرأة العاملة ساعتين للرضاعة أثناء العمل وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار الوزارة، ويجب على صاحب العمل إنشاء دور حضانة للأطفال أقل من 4 سنوات في مراكز العمل التي يزيد عدد العاملات بها على 50 عاملة أو يتجاوز عدد العاملين بها 200 عامل)

9. لم يقتصر الاهتمام بعمل المرأة على الجانب المدني بل شمل الجانب العسكري. حيث تم فتح العديد من المجالات التي كانت حكراً للرجال دون النساء في السابق. من بينها توظيف العنصر النسائي في قوة الشرطة وقد بلغ عددهن حوالي 400 امرأة، وفي ازدياد.

تقديم/تعزيز سياسات سوق العمل النشطة المراعية للمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التعليم والتدريب والمهارات والإعانات)

1. تقوم الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم الدعم لتعزيز مشاركة المرأة ودخولها سوق العمل، حيث خصصت الوزارة مقراً للمشاريع الصغيرة (حاضنة السلام – بوتيك 33)، بعد توقيع اتفاقية تعاون ثنائي بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) لتمكين المرأة الاقتصادي، والتي هدفت إلى إيجاد حاضنة أعمال للمشاريع الصغيرة لتوفير منافذ تسويقية للمرأة الكويتية الراغبة بالعمل الحر.
2. تمثلت أهداف الحاضنة في: تفعيل دور المرأة كعضو أساسي ومنتج في المجتمع، وتشجيع وتحفيز المرأة على تأسيس مشاريع خاصة، عوضاً عن التوجهات السائدة بالاعتماد على الوظائف الحكومية، ونشر الوعي بالمجتمع بأهمية المشاريع الصغيرة كأحد دعائم الاقتصاد المحلي، وتنشيط عجلة الاقتصاد من خلال المساهمة في خلق مشاريع رائدة.
3. تم تنظيم العديد من المعارض في مراكز تنمية المجتمع التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في جميع محافظات الكويت لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة ودعم أنشطتها. والأمثلة لتلك المعارض كثيرة منها على سبيل المثال: معرض المهارات الحرفية والاقتصادية للمرأة الكويتية – 24 أكتوبر 2017.
4. رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي للملتقى السنوي السابع لمركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت تحت شعار (المرأة والاقتصاد) في إبريل 2017، يسلط الضوء على انجازات المرأة والتحديات التي تواجهها في العمل الاقتصادي كما يتيح المجال لتبادل الافكار في آفاق المستقبل الاقتصادي ودور المرأة المأمول به والخروج برؤى وتوصيات للقضايا المطروح يتم تعميمها لدى الجهات ذات الاختصاص للمساهمة بتمكين المرأة اقتصادياً.

وضع آليات لمشاركة المرأة المتساوية في هيئات صنع القرار الاقتصادي (على سبيل المثال، في وزارات التجارة والمالية والمصارف المركزية واللجان الاقتصادية الوطنية)

1. في إطار الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة للعام 2019، نظمت بورصة الكويت فعالية "قرع الجرس"، والتي تهدف إلى رفع درجة الوعي حول الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الأعمال وأسواق المال حول العالم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتعلق بتمكين المرأة.
2. تأكيداً على التزام شركة البورصة بتعزيز ثقافة التنوع والاندماج في بيئة العمل، وقع الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت على بيان دعم "مبادئ تمكين المرأة"، والذي يسلط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الأعمال في تحقيق "خارطة الطريق 2030" وأهداف التنمية المستدامة.
3. صنف البنك الدولي المرأة الكويتية الأفضل خليجياً في حصولها على الفرص الاقتصادية وعلى فرص العمل، في تقرير صدر تحت عنوان: "النساء، الأعمال والقوانين 2014". وجاءت الكويت في المرتبة 11 عالمياً و9 عربياً على صعيد أوجه التمييز القانوني بين حقوق الرجال والنساء. وكانت في المرتبة الافضل خليجياً. ويقيس تقرير "المرأة، أنشطة الأعمال والقانون" كيفية تمييز القوانين واللوائح والمؤسسات بين المرأة والرجل بطريقة تؤثر في حوافز المرأة أو قدرتها على القيام بأنشطة الأعمال وإدارتها. ويحلل التقرير الفروق القانونية القائمة على أساس الجنس في 143 بلدا، مغطيا ستة مجالات: القدرة على الوصول إلى المؤسسات، استخدام الممتلكات، الحصول على فرصة عمل، تقديم حوافز من أجل العمل، بناء الائتمان، والتقاضي.

7. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل

☐ **توسيع خدمات رعاية الأطفال أو تقديم الخدمات القائمة بأسعار أكثر يسرًا**

1. ضمن استراتيجية تمكين المرأة اقتصادياً، وبعد التوقيع على عريضة WEPs للشركات الخاصة، خصص بنك الكويت الوطني دوراً كاملاً من مبناه الجديد المتوقع افتتاحه في المستقبل القريب لاستغلاله في إنشاء حضانة لأطفال الموظفات العاملات بالبنك تطبيقاً لغرض خلق الفرص لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة للنساء العاملات والذي دعت إليه مبادئ التنمية المستدامة وأكدت عليه جهود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء. هذا وبلغت نسبة النساء العاملات في بنك الكويت الوطني نحو 45% خلال عام 2017. ومن الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني كان من أوائل شركات القطاع الخاص التي أولت اهتماماً خاصاً بتدريب وتوظيف النساء، وأن منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، ومنصب مدير إدارة الفروع، ومدير إدارة المواهب تشغلها نساء.

☐ **توسيع الدعم للأشخاص كبار السن الضعفاء وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية**

2. صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية في أكتوبر 2016، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين. وحددت اللائحة التنفيذية استحقاقات جديدة للمسن ممن تجاوز عمره 65 عاماً من النساء والرجال على النحو التالي: يستحق المسن المعوز (ذكر أم أنثى) نتيجة قصور في قدراته المالية مخصصا شهريا يبلغ القدر اللازم لإكمال المبلغ المتبقي له بعد خصم التزاماته ليصبح 250 دينارا (حوالي 800 دولار أمريكي). كما ويستحق المسن المعوز نتيجة قصور في قدراته المالية بدل خادم بمقدار 100 دينار كويتي (حوالي 300 دولار أمريكي)، كما ويستحق المسن المعوز ذو الحالة السريرية بدل ممرض يبلغ 200 دينار (نحو 600 دولار أمريكي) شريطة تقديم تقرير طبي مفصل من أحد المستشفيات الحكومية وبعد عرض المسن على اللجنة الطبية المختصة وموافقتها.

☐ **تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية أو أي نوع آخر من الإجازات العائلية**

3. في قانون العمل الكويتي، جاءت المادة (24) بالنص الآتي: (تستحق المرأة العاملة الحامل إجازة مدفوعة الأجر لا تحسب من إجازاتها الأخرى لمدة سبعين يوماً للوضع بشرط أن يتم الوضع خلالها، ويجوز لصاحب العمل عقب انتهاء إجازة الوضع منح المرأة العاملة بناء على طلبها إجازة من دون أجر لا تزيد مدتها على أربعة أشهر لرعاية الطفولة ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العاملة أثناء تمتعها بتلك الإجازة أو انقطاعها عن العمل بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة للحمل أو الوضع).
4. كما ونصت المادة (25) من قانون العمل بأنه (يجب منح المرأة العاملة ساعتين للرضاعة أثناء العمل وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار الوزارة، ويجب على صاحب العمل إنشاء دور حضانة للأطفال أقل من 4 سنوات في مراكز العمل التي يزيد عدد العاملات بها على 50 عاملة أو يتجاوز عدد العاملين بها 200 عامل)

8. هل أدخلت دولتك تدابير التقشف/ضبط أوضاع المالية العامة، مثل تخفيض الإنفاق العام أو تخفيض عمالة القطاع العام خلال السنوات الخمس الماضية؟

لا

مجالات الاهتمام الحاسمة:
A. المرأة والفقر
B. تعليم المرأة وتدريبها
C. المرأة والصحة
I. الحقوق الإنسانية للمرأة
L. الطفلة الأنثى

9. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات

1. تتبع الدولة مجموعة من السياسات التي تساعد في خلق حياة كريمة للفئات الخاصة كحالات العجز عن العمل والطلبة في الخارج والأيتام والأرامل وحالات العجز المادي والشيخوخة والمطلقات وربات البيوت وغيرها، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية.
2. سعت الكويت دوماً إلى توفير الخدمات الأساسية للسكان سواء المواطنين أو غير المواطنين، واعتبرته أحد أهم أولوياتها، بحيث تضمن لجميع سكانها الحصول على الخدمات الأساسية والتي تتضمن المياه الآمنة، والكهرباء، والتعليم والصحة والاتصالات والمواصلات، والخدمات البنكية، وبالتالي بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية 100% خلال الفترة من 2012 وحتى 2016.
3. تشير البيانات أن إنفاق الحكومة الكويتية على الخدمات الأساسية المتمثلة في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية قد ارتفع من نحو 2957.5 مليون دينار كويتي خلال عام 2012 إلى 3578.3 مليون دينار كويتي عام 2016م، وبالتالي ارتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق الحكومي من 40.3% إلى 41.2% بين عامي 2012 و2016.

- **تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك) والتدابير الهادفة**

1. إن مفهوم الدعم الذي تقدمه الحكومة الكويتية للمواطنين يشهد تغييراً جذرياً من خلال التحول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، التي تتبنى مفهوم متطور لـ "دولة العقد الاجتماعي"، من أجل الحفاظ على معيشة كريمة لمحدودي الدخل.
2. أعد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية دراسة، تتضمن مقترحاً للحماية الاجتماعية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي في الكويت، والتي تحوي مفهوم دولة العقد الاجتماعي الذي يصيغ العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال تحديد الحقوق والواجبات بين طرفي العلاقة، وذلك عبر برنامج متكامل لحماية الحقوق، تستهدف من خلاله الدولة محدودي الدخل بالأساس، بينما تمتد منافعه إلى المواطنين كافة.
3. ويُعد المقترح الذي طرحته الدراسة خارطة طريق لكيفية تحول الكويت من نظام الدعوم المتناثرة إلى شبكة أمان اجتماعي مستدامة ومتكاملة، تتعاطى مع المستحقين للدعم عبر نظام "الاستهداف"، وتتلافى المآخذ على النظام الحالي الذي لا يعتمد على نموذج واضح، ويتكون من خطط منفصلة.
4. وراعت الدراسة خصوصية الكويت في بناء شبكة الأمان الاجتماعي، إذ حددت تعريفاً إجرائياً يُشكل تغييراً جوهرياً في مفهوم الأمان الاجتماعي، وجعلتها شبكة وطنية تنطلق من رؤية "كويت جديدة"، وتديرها الدولة وتشترك في تمويلها بالتعاون مع شركاء التنمية (القطاع الخاص، المجتمع المدني)، كما أنها شبكة شاملة ومتكاملة ومستدامة تشمل نظم وبرامج الدعم المستهدف للأفراد والفئات المحتاجة لخدماتها في المجتمع، تستهدف ضمان أفضل مستوى معيشي والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على محدودي الدخل من الجنسين دون تمييز، كما تسعى إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير فرص للتأهيل والتدريب والتشغيل لتحفيز "المستهدفين" بالحماية للخروج من الشبكة كلما أمكن والاعتماد على الذات.
5. ومن الأهداف الفرعية للخطة: حماية محدودي الدخل، وتحسين المستويات المعيشية والاجتماعية للفئات الأشد احتياجاً في المجتمع، والصعود بها من المستوى الذي يعيق دور الأسرة ودرجة تكيفها في المجتمع، وتعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدة الأسر في إدارة المخاطر والتغلب على تأثيرات الصدمات السلبية على محدودي الدخل، التحفيز وهو ما يضمن الإدماج الاجتماعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والاعتماد على الذات.

6. الفئات المستهدفة من شبكة الأمان الاجتماعي: محدودي الدخل المتضررين من برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي، المتعطلون عن العمل، الأطفال والأيتام، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، المطلقات وغير المتزوجات والأرامل ومن فقدوا المعيل وأبنائهن، العمالة غير القادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل، المرضى بأمراض مزمنة وغير القادرين على تحمل نفقات العلاج، أسر وأبناء الشهداء والأسرى والمفقودين ومن في حكمهم، وأسر المساجين. ويضع النظام سياسة للخروج من الشبكة خلال فترة زمنية محددة من أجل تحويل المستفيدين من الاعتماد على الدولة إلى منتجين من خلال الاعتماد على الذات، مع ضمان خروج المستفيدين من برامج الشبكة بشكل مناسب.

- **دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع**

1. تنفيذ "مبادرة تمكين المرأة" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عبر دق الجرس في بورصة الكويت والتي تهدف الى المناداة بتكافؤ الفرص وتعزيز دور القطاع الخاص في ضمان مشاركة النساء في التنمية الوطنية والاقتصادية المستدامة. هذا وتقوم حكومة دولة الكويت من خلال المشروع بالإعلان عن التزامها الكامل في دعم وصول المرأة الى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة. تأتي هذه المبادئ كمبادرة من قبل هيئة الامم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتدريب الشركات على تطوير خطط عمل لتنفيذ هذه المبادئ العالمية. ومن النتائج الهامة للمشروع زيادة عدد الشركات الكويتية الموقعة على المبادئ المعنية بتمكين المرأة بمقدار ثلاثة أضعاف عددها منذ بداية المشروع متضمنة شركات كبرى في القطاع الخاص.
2. تدريب عشر رؤساء تنفيذيين لشركات خاصة على "مبادئ تمكين المرأة" المعروفة باسم WEPs. وشملت الشركات المشاركة في هذا النشاط: شركة الغانم، بنك الخليج، شركة ايكويت، شركة الخليج للتأمين، بنك برقان، وشركة زين للاتصالات. كما ووقعت هذه الشركات وغيرها (20 شركة خاصة) على وثيقة "مبادئ تمكين المرأة"، مما يعني التزامها بتدريب وتوظيف نسبة من النساء في شركاتهم ومنحهن حقوق وامتيازات عادلة تتناسب مع الأعمال التي يقومون بها وكذلك ضمان تدرجهن بالمناصب حسب معايير محددة لا يكون النوع أحدها.

10. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات

- **تقديم أو تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء العاطلات عن العمل (مثل استحقاقات البطالة، وبرامج الأشغال العامة، والمساعدة الاجتماعية)**

1. أرشفة معظم ملفات المساعدات الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وإدخالها عبر النظام الآلي، والبالغ عددها قرابة 42 ألف ملف في عام 2018، بميزانية شهرية تقدر بنحو 22 مليون دينار.
2. تعديل وزارة الشؤون الاجتماعية على القرار الإداري (3695/أ) لسنة 2016، الصادر بشأن اللائحة التنظيمية لصرف المساعدات العامة والتي من شأنها تبسيط وتسهيل إجراءات صرف المساعدات لمستحقيها، واستحداث فئات جديدة للاستحقاق، وهي (الأرملة، المطلقة، اليتيم، الشيخوخة، المريض، الطلبة، السجين المفرج عنه، أسرة السجين، العاجز مادياً، البنت غير المتزوجة، المتزوجة بغير كويتي، والكويتية المتزوجة التي بلغت سن 55 عاماً.
3. مادة (2): يكون ربط المساعدات الأساسية لمن يثبت البحث الاجتماعي أنه يستحق المساعدة وذلك على النحو التالي: 559 دينار كويتي لمن ربطت له المساعدة. و121 دينار للزوجة او أكبر الأبناء او الإخوة سناً بحسب الأحوال. 65 دينار للطلبة ممن يدرسون في مراحل التعليم العام (رياض أطفال -ابتدائي – متوسط – ثانوي وما يعادلها)، كما تصرف ذات المساعدة لمن هم دون سن الدراسة.
4. مادة (3): إذا توافرت في طالب المساعدة شروط استحقاق أكثر من حالة من الحالات المذكورة في المادة الأولى فلا تصرف له إلا المساعدة الأكبر قيمة.
5. مادة (4): يصرف بدل إيجار يساوي الإيجار الثابت بالعقد أو 150 دينار شهرياً أيهما أقل.
6. مادة (5): تصرف علاوة تدريب أو تأهيل قدرها 50 دينار شهرياً لمن تلحقه الوزارة بأحد مراكز أو دورات التدريب أو التأهيل المهني.
7. مادة (6): لا يجوز أن تزيد قيمة المساعدات المستحقة للأسرة الواحدة على 1200 دينار ولا تقل عن 255 دينار.

- **إصلاح برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات لتعزيز مستويات وصول المرأة واستفادتها**

1. حرصت دولة الكويت على تطوير نظام المساعدات العامة بما يكفل الحد الأدنى للعيش الكريم وفقا للمتغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار والتضخم الاقتصادي بما يتناسب مع المستوى المعيشي المرغوب، حيث لم تغفل الدولة شمول الزيادات التي تقررها في دخل الفرد لتمتد إلى شريحة المستفيدين من المساعدة العامة، حتى بلغت مداها وفقا لآخر مراجعة تشريعية والمتمثلة بالمرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة لتصل إلى 559 د.ك (أي ما يعادل 1800 دولار أمريكي شهريا) بالنسبة للفرد الأول في للأسرة، وبما لا يتجاوز 1300 د.ك (أي 4000 دولار أمريكي شهريا) للأسرة ككل وذلك بحسب عدد أفرادها.
2. ولم ينحصر اهتمام المشرع في المرسوم آنف البيان بتحديد قيمة المساعدة على النحو المتقدم، بل قام بتوسيع شريحة المستفيدين منها لتشمل على وجه الخصوص الفئات التالية:
3. الأرملة، والمطلقة ممن أنهت عدتها الشرعية، ومنحت المساعدة بموجب هذا المرسوم لكل زوجة سجين وأبناءها وتعتبر كل زوجة أسرة مستقلة في تقدير المساعدات، وكذلك للبنت غير المتزوجة متى تجاوزت الثامنة عشرة عاماً وليس لها عائل ومن بلغت الخامسة والثلاثين ولم تتجاوز الستين ولو كان لها عائل. والمرأة المتزوجة من غير كويتي، والمرأة الكويتية المتزوجة والتي بلغت 55 سنة ميلادية ما لم يثبت وجود مصدر دخل خاص بها، وكل ذلك مزايا منحت للمرأة الكويتية في مجال المساعدة العامة.
4. فيما يتعلق بالفئات التي تحتاج إلى رعاية خاصة مثل المسنين والمعاقين ويسري ذلك الوضع على المرأة الكويتية ويأتي هذا تنفيذاً للمادة (11) من الدستور والتي نصت على أن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل.

- **تحسين الوصول إلى كل ما سبق بالنسبة إلى فئات سكانية معينة (فئة المقيمين بصورة غير قانونية)**

1. إطلاق الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، آلية لتوظيف أبناء المقيمين بصورة غير قانونية من الإناث والذكور في القطاع الحكومي، بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية في إطار سياسة الجهاز لتوفير فرص عمل لأبناء هذه الفئة ولأبناء الكويتيات.
2. كما أن الأولوية للتوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية تكون للكويتي ومن ثم أبناء الكويتية.

أعداد الموظفين من فئة المقيمين بصورة غير قانونية في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة (لعام 2018) مع الخدمات المقدمة لهم:

الشركة	أعداد العاملين	الخدمات المقدمة
مؤسسة البترول الكويتية	5	السكن: سكن عيني – بدل سكن – سكن جماعي تذاكر السفر: تذاكر سفر سنوية – تذاكر سفر كل سنتين النقل: نقل جماعي – بدل نقل – تخصيص سيارة (حسب حاجة العمل) العلاج الطبي: تأمين صحي حكومي-تأمين صحي خاص خدمات أخرى: جهاز هاتف نقال-فاتورة اشتراك هاتف نقال-وجبات يومية-بدل طعام
شركة نفط الكويت	506	
شركة البترول الوطنية الكويتية	6	
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	1	
شركة صناعه الكيماويات البترولية	2	
الشركة الكويتية لنفط الخليج	28	
شركة البترول الكويتية العالمية	1	ملاحظة: تختلف الخدمات المقدمة باختلاف نوع العقد والشركة والوظيفة.
الاجمالي	**549**	

أعداد الموظفين من المقيمين بصورة غير قانونية العاملين بالجمعيات التعاونية لعام 2018:

	اسم الجمعية	**عدد الموظفين**
1	جمعية الشرق التعاونية	6
2	جمعية النسيم التعاونية	42
3	جمعية الصليبيخات والدوحة	18
4	جمعية ضاحية عبدالله السالم والمنصورية التعاونية	1
5	جمعية الجابرية التعاونية	25
6	جمعية الاندلس والرقعي التعاونية	37
7	جمعية الفنطاس التعاونية	1
8	جمعية السالمية التعاونية	16
9	جمعية الزهراء التعاونية	8
10	جمعية الصباحية التعاونية	24
11	جمعية السرة التعاونية	9
الاجمالي 187 موظف		

بالإضافة الى 413 موظف لذات الفترة الزمنية في 25 جمعية أخرى.

إحصائية المعينين من المقيمين بصورة غير قانونية خلال الفيرة (1-1-2018 الى 31 – 12 – 2018)

الفئة	الجهة	عدد الكل
الوزارات	وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية	19
الوزارات	وزارة العدل	6
الوزارات	وزارة الشئون الاجتماعية	2
الوزارات	وزارة الصحة	129
الوزارات	وزارة المالية	1
الوزارات	وزارة الاشغال العامة	8
الوزارات	وزارة الاعلام	3
الوزارات	وزارة الكهرباء والماء	1
الوزارات	وزارة التربية	129
الوزارات	وزارة الداخلية	6
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	بلدية الكويت	3
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	الهيئة العامة للغذاء والتغذية	2
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	الهيئة العامة لشئون ذوي الاعاقة	4
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	الهيئة العامة للرياضة	1
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	الهيئة العامة للبيئة	1
الهيئات ذات الميزانية الملحقة	مؤسسة موانئ الكويت	9
المجموع		**324**

3. مشروع **تدريب وتوظيف أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي**: بتاريخ 2018/1/9 وقعت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مع معهد البناء البشري للتدريب الأهلي بروتوكول تعاون لتدريب وتوظيف أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي. وقد تقدم عدد كبير من أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي للتدريب وتم تسجيل عدد 27 شخص من الراغبين في الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص بينهم عدد 6 أشخاص يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم. وقد تم اختيار الجهات للتوظيف بتعاون المعهد مع ديوان الخدمة المدنية. وقام أعضاء الفريق من الجمعية بمتابعة مهمة تقديم كتب طلب توظيف للجهات المختلفة ومتابعة المسئولين لتحقيق الهدف.

11. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات بها

- **تعزيز حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة**

1. تتمتع المرأة بكافة الخدمات الصحية بالدولة، والتي تقدم بالمجان، وعلى وجه الخصوص خدمات الرعاية الصحية الأولية.
2. يبلغ إجمالي عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة (97) مركزاً صحياً موزعة على جميع المناطق الصحية، ويخدم كل مركز صحي حوالي أربعين ألفاً من السكان ويقدم المركز الصحي خدمات الممارس العام وطب العائلة ورعاية الأمومة وصحة المرأة والطفولة وطب الأسنان والتطعيمات والصحة الوقائية والصحة النفسية.
3. كما توجد بالمراكز الصحية عيادات رعاية مرضى السكر والأمراض المزمنة والصحة النفسية والمختبرات والصيدلة والأشعة والتمريض؛ وتعمل المراكز الصحية بنظام الملف الإلكتروني.
4. وتطبَّق بمراكز الرعاية الصحية الأولية بروتوكولات العلاج وسياسات العمل ومعايير الجودة حسب إرشادات منظمة الصحة العالمية WHO، وجاري حالياً اتخاذ إجراءات تطبيق نظام الجودة والاعتراف العالمي بجودة الخدمة بالتعاون مع الهيئة الكندية للاعتراف تنفيذاً لأحد أهم أهداف خطة كويت جديدة 2035 والتي أفردت له هدفاً منفصلاً يتمثل بـ: "تحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنية في نظام الرعاية الصحية وبتكلفة منخفضة".
5. ويندرج تحت ركيزة "تحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنية في نظام الرعاية الصحية"، عدة مؤشرات منها: جودة الخدمات (البرنامج الوطني للاعتراف بجودة الخدمات في المؤسسات الصحية، تطوير خدمات الصحة المهنية)، الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية (تطوير الخدمات الصحية لطلبة المدارس، مبادرة المدن الصحية، الوقاعة والتصدي للأمراض المزمنة غير السارية)، زيادة السعة السريرية للمستشفيات (مباني المستشفيات الجديدة وتوسعة الموجودة، مشروع مدينة الكويت الطبية، تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية).

- **توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)**

1. تشير البيانات الخاصة بوزارة الصحة أن دولة الكويت قد تجاوزت المتطلب الدولي حول نسبة الوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 ألف مولود حي بحلول عام 2030، سواء على مستوى المواطنين أو غير المواطنين. إذ يتضح من الجدول التالي أن عدد الوفيات النفاسية منخفضاً إلى حد كبير في دولة الكويت بحيث بلغ أعلى مستوياته في عام 2014 مسجلاً عدد 7 حالات على مستوى الدولة (لدى غير المواطنين)، وبرغم ذلك لم يتجاوز المعدل 11.4 حالة لكل مائة مولود حي في ذلك العام. هذا وقد استمر هذا المعدل بالتناقص حتى بلغ 3.4 حالة خلال عام 2016، حيث لم تسجل حالات وفيات نفاسية في هذا العام إلا حالتين (من غير المواطنين)، وفقاً لبيانات وزارة الصحة.

مؤشر معدل الوفيات النفاسية لكل مئة ألف مولود حي:						
	مواطن		غير مواطن		إجمالي السكان	
العام	#	%	#	%	#	%
2013	3	9	1	3.8	4	6.7
2014	0	0	7	26.3	7	11.4
2015	0	0	5	19.5	5	8.4
2016	0	0	2	7.9	2	3.4

2. وعلى صعيد الإشراف الطبي على الولادات، فتشير البيانات الخاصة بوزارة الصحة أن جميع حالات الولادات يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة بنسبة 100% خلال الفترة من 2012-2016.
3. وفي مجال خفض معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ما دون 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، فتشير البيانات المتوفرة أن هذا المعدل منخفض في دولة الكويت، حيث يتراوح بين 9.0 و9.3 خلال عامي 2012-2016.
4. وتشير البيانات أنه لم تسجل أي حالات للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة في دولة الكويت خلال الفترة من 2012-2016 باستثناء عام 2015 حيث بلغ عدد الإصابات الجديدة معدل 0.02 لكل ألف شخص غير مصاب من السكان، وعلى صعيد متصل، لم تسجل أيضاً أي حالات إصابة جديدة بالملاريا أو أمراض التهاب الكبد الوبائي أو الأمراض المدارية المهملة خلال الفترة ذاتها.
5. انخفاض معدل حالات الانتحار لكل مائة ألف شخص في دولة الكويت، بحيث لم يتعدى 0.5 حالة خلال الفترة من 2013-2016، وترتفع حالات الانتحار بين غير المواطنين مقارنة بالمواطنين.
6. انخفض العدد الإجمالي للولادات لدى المراهقات من فئة (10-14) سنة من 5 حالات عام 2012 إلى 3 خلال عام 2016. كما انخفضت الحالات من فئة (15-20) سنة من 769 عام 2012 إلى 630 في 2016.
7. وجود تغطية شاملة لجميع السكان بالتأمين الصحي أو النظام الصحي أي بنسبة 100% بما تكفله القوانين واللوائح الصحية بدولة الكويت.

3 تعزيز التثقيف الجنسي الشامل في المدارس أو من خلال البرامج المجتمعية

- يتم تدريس موضوعات التربية الجنسية والصحة الإنجابية في المناهج الدراسية بصورة ضمنية وصريحة في جميع المراحل، حيث تم ذكر هذه الموضوعات على النحو الآتي:

أ - التربية الجنسية تدرس موضوعاتها من خلال:

- التكاثر الجنسي (تعريفه – أهميته)
- الجهاز التناسلي للرجل والمرأة.
- الأمراض الجنسية والمناعة.
- الأخلاق والآداب المرتبطة بالموضوعات الجنسية.

ب - الصحة الإنجابية تدرس موضوعاتها من خلال:

- الإخصاب.
- الحمل (الأغشية الجنينة -المشيمة والحبل السري).
- الولادة.
- الرضاعة.

- أطفال الأنابيب.
- المادة الوراثية.
- الصفات المرتبطة بالجنس.
- الوراثة البشرية.
- الهندسة الوراثية.

12. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات

☐ **اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم، والتدريب التقني والمهني (TVET) وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها**

1. أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عام 1982، لتقدم برامج التدريب التقني والمهني استكمالاً لأدوار التعليم الجامعي والذي يركز على الجانب العلمي الأكاديمي. وتتشارك غالبية الكليات التابعة للهيئة بسياسة موضوعية في القبول بلا تمييز على حسب النوع (باستثناء بعض التخصصات مثل: صحة الفم والأسنان، وبكالوريوس صحة بيئية للبنات فقط، وبرامج دبلوم كلية الدراسات التكنولوجية مثل تكنولوجيا ميكانيكا – قوى محركة، تصنيع، ميكانيكا سيارات، ميكانيكا تبريد وتكييف الهواء، ميكانيكا هندسة بحرية، تكنولوجيا اللحام، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، تشغيل المصافي، تكنولوجيا الصناعات الكيميائية، هندسة بترول استكشاف، وإنتاج وتصدير، والتي تقتصر على البنين).

- **<u>اهداف كليات التعليم التطبيقي</u>**

مادة (1):

الهدف من إنشاء كليات التعليم التطبيقي هو توفير تنمية القوى العاملة الوطنية بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية، وتزويد البلاد بحاجتها من العمالة المطلوبة في مجالات الإنتاج المختلفة والخدمات بالنوعيات والأعداد والمستويات اللازمة لسد احتياجات سوق العمل وذلك عن طريق ما تقدمه من برامج تتلاءم مع قدرات الطلبة وتحقق الاستجابة الوظيفية لحاجات المجتمع في المجالات التالية :

1. الصناعية والتكنولوجية
2. الادارية والتجارية والمالية
3. الصحية والطبية المعاونة
4. التربوية والخدمات التعليمية المعاونة

الطلبة المستجدين بكليات التعليم التطبيقي حسب الجنسية والنوع للعام الدراسي 2016-2017

الكلية	الفصل	كويتي			غير كويتي			الإجمالي الكلي
		ذكر	انثى	الإجمالي	ذكر	انثى	الإجمالي	
الدراسات التجارية	الأول	893	1138	2031	1	4	5	2036
	الثاني	518	599	1117	229	354	583	1700
العلوم الصحية	الأول	99	192	291	0	0	0	291
	الثاني	5	29	34	138	139	277	311
الدراسات التكنولوجية	الأول	609	87	696	1	0	1	697

	الثاني	1091	66	1157	0	0	0	1157
التمريض	الأول	39	41	80	0	0	0	80
	الثاني	20	15	35	61	63	124	159
إجمالي	الأول	2452	3292	5744	3	4	7	5751
	الثاني	2533	2275	4808	618	1198	1816	6624

2. ويتضح من الجدول السابق تفوق عدد الطالبات على أقرانهن من الطلبة في غالبية البرامج عدا كلية الدراسات التكنولوجية حيث تفوق عدد الذكور بشكل ملحوظ. وقد يعود هذا التفوق العددي لطبيعة البرامج التي تطرحها هذه الكلية (والتي سبق ذكرها بالفقرة السابقة) والتي تتسم بطابع عمل حقلي field work والذي يعتبر بيئة عمل طاردة للفتيات، كما وأن العديد من الشركات والمؤسسات التي تستخدم الوظائف المرتبطة بتلك التخصصات غالباً ما تطلب مرشحين من الذكور للعمل بسبب طبيعة العمل والتي يتميز معظمها بنظام ساعات العمل المتفاوتة على مدى الـ 24 ساعة من اليوم، وكذلك مواقع العمل البعيدة عن المدينة.

- **زيادة إمكانية الوصول إلى المهارات والتدريب في المجالات الجديدة والناشئة، ولا سيما STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) والطلاقة ومحو الأمية الرقمية**

1. إن نظام الدراسة في التعليم العالي في دولة الكويت، لا يضع أي قيد أو شرط للالتحاق بكافة التخصصات حسب النوع، فلا يوجد تمييز ضد المرأة في هذا المجال، بل أن المحكمة ألغت قراراً سابقاً لكلية الطب حدد عدد مقاعد الطالبات لصالح مقاعد الطلبة الذكور لأن في ذلك تمييز واضح.
2. يتضح مما سبق أن المساواة مكفولة في مجال التعليم والتدريب، ولا توجد أية قيود على تعليم المرأة أو تمييز خاص بالرجل، وهذا تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم.
3. وقد جاء في تقرير دولة الكويت عام 2014 الخاص بمراجعة أهداف الألفية، الصادر عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، أن تعزيز المساواة بين الجنسين تحقق بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العام والعالي، بمعدلات تتخطى المستويات العالمية، كذلك جاء في تقرير الإدارة المركزية للإحصاء 2014" أن هناك تحسنا واضحا في مؤشر التكافؤ بين الجنسين مما ساهم في الحسم النهائي في مسألة التمييز بين الجنسين أبناء الوطن الواحد".

جدول: الطلبة المقبولين في جامعة الكويت حسب الجنسية والنوع والكلية في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2018-2017

الكلية	كويتي			غير كويتي			إجمالي		
	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي
الحقوق	152	348	500	6	11	17	158	359	517
الآداب	437	394	831	74	93	167	511	487	998
العلوم	97	279	376	58	80	138	155	359	514
الطب	13	82	95	6	9	15	19	91	110
الهندسة والبترول	140	584	724	38	58	96	178	642	820

العلوم الطبية المساعدة	2	139	141	2	29	31	4	168	172
التربية	20	467	487	15	70	85	35	537	572
الشريعة والدراسات الإسلامية	147	438	585	32	36	68	179	474	653
العلوم الإدارية	171	302	473	24	25	49	195	327	522
الصيدلة	5	37	42	1	6	7	6	43	49
طب الأسنان	3	23	26	1	0	1	4	23	27
العلوم الاجتماعية	155	332	487	16	34	50	171	366	537
كلية العلوم الحياتية	9	112	121	3	29	32	12	141	153
كلية العمارة	3	61	64	1	8	9	4	69	73
كلية علوم وهندسة الحاسوب	5	32	37	11	11	22	16	43	59
كلية الصحة العامة	0	7	7	0	0	0	0	7	7
الإجمالي العام	1,359	3,637	4,996	288	499	787	1,647	4,136	5,783

4. ويلاحظ من الجدول السابق التفوق العددي الواضح للطالبات مقارنة بالطلبة الذكور في مجالات (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، مما يدل على ارتفاع إمكانية الالتحاق بها للنساء والفتيات دون قيد أو حاجز.

- **تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيز، على جميع مستويات التعليم**

1. يتلقى جميع المتعلمين من الذكور والإناث المناهج ذاتها دون تمييز، وهذا في جميع المراحل الدراسية بدءاً من رياض الأطفال حتى التعليم العالي، مروراً بالتعليم العام كما أن الخطط الدراسية واحدة.
2. المرافق التعليمية واحدة للجنسين دون تمييز، مما يؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يشمل ذلك فصول الدراسة والمكتبات والصالات الرياضية والساحات وغيرها بالإضافة للبنية التحتية.
3. تسعى دولة الكويت للقضاء على أي مفهوم نمطي، أو قوالب جامدة حول المرأة والرجل ودور كل منهما في المجتمع، بل أن ثقافة التشارك والمساواة في الحقوق والواجبات من أهم الأسس التي تتضمنها الكتب الدراسية، بل قد يفوق الحديث عن دور المرأة الرجل في بعض الموضوعات، فعلى سبيل المثال: يتم تدريس موضوعا كاملا يحمل عنوان (حقوق المرأة) يتناول: مفهوم حقوق المرأة - عرض لصور من انتهاكات حقوق المرأة عبر التاريخ - أهمية حقوق المرأة - حقوق المرأة في الإسلام - حقوق المرأة في المواثيق الدولية - حقوق المرأة في الدستور الكويتي.

مجالات الاهتمام الحاسمة:
D. العنف ضد المرأة
ط. الحقوق الإنسانية للمرأة
K. المرأة ووسائل الإعلام
L. الطفلة الأنثى

13. في السنوات الخمس الماضية، أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أعطتها دولة الكويت الأولوية للعمل

- **عنف الزوج/العنف المنزلي**

1. صدر المرسوم رقم 401 لسنة 2006 بشأن إنشاء المجلس الأعلى لشئون الأسرة في 22 من نوفمبر لسنة 2006 برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه، وعضوية عشرة أعضاء، وذلك للعناية بكافة شئون الأسرة والحفاظ على كيانها وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي. وأعقب ذلك صدور مرسوم رقم 83 لسنة 2016 بتعديل المادة الثانية منه لتصبح: "يشكل المجلس الأعلى لشئون الأسرة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه وعضوية كل من: وزراء الشئون الاجتماعية، التربية، الإعلام، الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزير الصحة، بالإضافة إلى 5 أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء".
2. وفي سبيل ترجمة أهداف المجلس، فقد شكل فرقاً متخصصة برئاسة أحد أعضائه وعضوية ممثلين عن جمعيات النفع العام ذات الاختصاص وذوي الخبرة الأكاديمية والمهنية، عملاً بمفهوم الشراكة المجتمعية، ومن بين هذه الفرق فريق دراسة وإعداد إنشاء مراكز إيواء واستماع لضحايا العنف المنزلي، برئاسة عضو المجلس الأعلى لشئون الأسرة (ورئيس فريق إعداد التقرير الوطني الذي بين أيديكم) أستاذة في جامعة الكويت متخصصة بالعمل ا لاجتماعي. ويختص الفريق بدراسة وإعداد إنشاء مراكز إيواء واستماع لضحايا العنف المنزلي.
3. قام الفريق بوضع استراتيجية عامة للمشروع، والذي أطلق عليه اسم مشروع "فنر"، تتضمن رسالته وأهم أهدافه وطريقة عمله، بالإضافة إلى رسم السياسات الخاصة بتحديد المستفيدين من المشروع ونوعية الخدمات المقدمة وأساليب التدخل والعلاج النفسي والاجتماعي والقانوني، بالإضافة إلى تحديد الهيكل التنظيمي للمركز. كما ووضع الفريق الخطوط العريضة لخطة تأهيل وتدريب للعاملات في المركز من أخصائيات اجتماعيات ونفسيات ومشرفات وكذلك من المتطوعات لتزويدهن بأهم المعارف والمهارات الكفيلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدات من النساء والأطفال قبل مباشرتهن العمل.
4. ينقسم مشروع فنر إلى جزأين:
5. أولاً: مركز فنر للاستماع
6. هو مركز استقبال لبلاغات حوادث العنف الأسري من قبل النساء والفتيات المتعرضات للعنف الأسري، في بيئة آمنة محاطة بالسرية والخصوصية، وذلك لتقديم المشورة والمساعدة اللازمة حسب الظروف والملابسات الفردية لكل حالة على حدا، من قبل مختصين في مجالات الخدمة الاجتماعية وعلم النفس والقانون. وتم افتتاح مبناه في 26 أكتوبر 2017 وسيبدأ باستقبال الحالات خلال العام 2019 بعد تدريب الطاقم الفني.
7. ثانياً: دار فنر لإيواء ضحايا العنف الأسري
8. وتُعنى الدار بإيواء الفتيات والنساء المعنفات أسرياً، وتوفير بيئة آمنة مؤقتة لهن توفر السلامة والحماية والكرامة لهن مع الأطفال المرافقين لهن من خلال التعامل مع كل حالة منهن على حدا وحتى انتفاء الحاجة للإيواء سواء لعودة الناجيات إلى بيئة أسرية آمنة مع ضمانات السلامة من عدم تكرار العنف، أو بتوفير سكن مستقل بذات شروط الأمان.
9. وستقوم الدار بتقديم الرعاية الشاملة والخدمات والاحتياجات الأساسية للفئات المستهدفة بالمجان، كما تقوم بتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية حسب الحاجة. وتشارك الجمعيات الأهلية والمهنية المختصة وبجهود تطوعية في الإدارة والإشراف، كما وتشارك الجهات الحكومية ذات الاختصاص (مثل وزارة العدل، وزارة الداخلية ممثلة بإدارة الشرطة المجتمعية، وزارة الصحة، وزارة التربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك تفعيلاً لمبدأ الشراكة المجتمعية. على أن تكون المتابعة والرقابة من خلال المجلس الأعلى لشئون الأسرة. وقد تم الانتهاء من

استكمال صيانة وتجهيز وتأثيث مبنى الإيواء في نوفمبر 2018، وسيتم استقبال الحالات فيه بعد توظيف وتدريب الطاقم الفني المطلوب من المختصين خلال العام 2019-2020.

10. ويعمل الفريق حالياً على إنشاء آلية فعالة تتيح للنساء ضحايا العنف تقديم الشكاوى، والحرص على تسجيل الشرطة لمحاضر هذه الشكاوى وإجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة وشاملة فيها ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم، عند الاقتضاء، وهو ما أوصى به الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة التابع لمجلس حقوق الإنسان خلال زيارته لدولة الكويت خلال الفترة من 6-15 ديسمبر 2016.
11. دراسة مسودة مقترحات 3 مشاريع لقانون حماية الأسرة من العنف من قبل أعضاء مجلس الأمة، ساهم بإعدادها المجلس الأعلى لشئون الأسرة، وجمعيات النفع العام المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والمرأة، بالإضافة إلى مقترحات من أعضاء في البرلمان. ويُجرى حالياً العمل على دمجها بمشروع موحد متكامل بمشاركة العديد من الجهات ذات الاختصاص تمهيداً لإقراره في نهاية دور الانعقاد الحالي أو بداية القادم لمجلس الأمة.

- **العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (على سبيل المثال، التنمر الإلكتروني، والمطاردة عبر الإنترنت)**

1. جاء قانون مكافحة الجرائم الالكترونية رقم 63 لعام 2015، لمحاربة الجرائم الالكترونية بجميع أنواعها وتطبيق القانون على الجميع، حيث يعد هذا القانون من الخطوات الهامة للقضاء على جرائم تقنية المعلومات وبعدما لوحظ في الآونة الأخيرة من تجاوزات وجرائم يقوم بها البعض من خلال استخدام أجهزة الحاسب الآلي، تم العمل بقانون جرائم تقنية المعلومات بداية من يوم 2016/1/12، وذلك بعد ما تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2015/7/7 .

الجريمة	العقوبة
تهديد او ابتزاز شخص طبيعي أو اعتباري لحمله على فعل أو الامتناع عنه	الحبس مدة لا تتجاوز (3) سنوات + الغرامة (3 -10) ألف دينار أو أحدهم
إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بما يعد مساساً بكرامة الشخص أو خدش للشرف أو الاعتبار	تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز (5) سنوات + الغرامة (5 - 20) ألف دينار أو أحدهم.
الاستيلاء على منفعة أو مال أو مستند أو توقيع على مستند باستعمال طرق احتيالية	الحبس مدة لا تتجاوز (3) سنوات +غرامة (3 -10) ألف أو أحدهم
التحريض على ارتكاب اعمال الدعارة والفجور او المساعدة على ذلك	الحبس مدة لا تتجاوز سنتين + غرامة (2 -5) ألف دينار او أحدهم
إنشاء موقع أو نشر معلومات بقصد الاتجار بالبشر أو تسهيل التعامل فيهم أو ترويج المخدرات أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك في غير الأحوال المصرح به	الحبس مدة لا تتجاوز (7) سنوات + غرامة (10 -30) ألف دينار أو أحدهم

2. يتضح من الجدول السابق لبعض أهم مواد قانون مكافحة الجرائم الالكترونية أنه غطى العديد من الثغرات التي كانت تتعرض لها النساء على وجه الخصوص مثل حوادث التحرش اللفظي من خلال محتوى الرسائل في العديد من البرامج الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التهديد بنشر بعض الصور الشخصية التي يحصل عليها البعض سواء من خلال تواصل مباشر مع الضحية أو بالحيلة عن طريق الدخول غير المشروع على الحسابات الشخصية والتهديد بالفضائح إذا لم ترضح الضحية في تقديم التنازلات سواء المادية أو الشخصية والأخلاقية للمعتدي. والجدير بالذكر أن المسؤولين في إدارة الجرائم الالكترونية مدربين على التعامل مع الضحايا في سرية تامة والتعامل قانونياً مع المتهمين بخصوصية تامة، وهو ما شجع النساء والفتيات على التقدم بشكواهن للإدارة عند التعرض لهذه الحالات. ولكن حالياً لا توجد إحصاءات رسمية تبين عدد ونوع وأحكام الحالات، والتي تعدل الإدارة المعنية حالياً على تجميعها.

14. أمثلة للإجراءات التي أعطتها دولة الكويت الأولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

- **تقديم أو تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها وتنفيذها**

1. دراسة مسودة مقترحات 3 مشاريع لقانون حماية الأسرة من العنف من قبل أعضاء مجلس الأمة، ساهم بإعدادها المجلس الأعلى لشئون الأسرة، وجمعيات النفع العام المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والمرأة، بالإضافة إلى مقترحات من أعضاء في البرلمان، كان أولها عام 2016. ويُجرى حالياً العمل على دمجها بمشروع موحد متكامل بمشاركة العديد من الجهات ذات الاختصاص تمهيداً لإقراره في نهاية دور الانعقاد الحالي أو بداية القادم لمجلس الأمة.
2. بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أنجزت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية الدراسة البحثية القانونية بعنوان: " فلسفة مراكز الاستماع ودور الإيواء آلية لحماية المرأة والفتاة من العنف القائم على النوع الاجتماعي "، إضافة إلى إعداد مسودة قانون خاصة بشأن استقبال هذه المراكز للنساء ضحايا العنف، أعدها فريق مكلف من قبل الجمعية من مجموعة باحثات قانونيات، المشروع الذي يُعد مكملاً لجهود الجمعية طوال مسيرتها في مجال تمكين المرأة، وباعتباره أحد توصيات "مشروع ورقتي" للتمكين القانوني للمرأة، والذي استهدف مساندة الجهود القائمة في دولة الكويت لتمكين المرأة قانونيا وذلك بتعريفها بكافة حقوقها المنصوص عليها في دستور وتشريعات دولة الكويت و وفقاً لتعهداتها الدولية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، حيث تبنى المشروع نهجاً شاملا يجمع ما بين تجميع وتبسيط المادة القانونية ومراجعتها وتنقيحها، ومن ثم توفيرها ووضعها في متناول يد المرأة بشكل خاص والمجتمع (والدراسين والمشرعين) بشكل عام، بالإضافة إلى رفع القدرات وتدريب المختصين والجهات ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبإشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في عام 2014.

- **إدخال أو تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة (مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء)**

1. التحقت أول دفعة من الشرطة النسائية للعام الدراسي 2008-2009 بعدد (27) عنصر من عناصر قوة الشرطة (16) ضابط ممن يحملن المؤهل الجامعي و (8) وكيل ضابط ممن يحملن مؤهلًا علمياً تخصصياً بعد الثانوية العامة سنتين وعدد (3) رقيب ممن يحملن شهادة الثانوية العامة في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية معهد الهيئة المساندة.
2. نتيجة لذلك تم تخريج دفعات متتالية من الشرطة بمختلف الرتب العسكرية، كان آخرها الدفعة العاشرة في عام 2018، وعددها (252) عنصر قوة شرطة نسائية، وزعت حسب احتياجات الوزارة على مختلف وظائف القطاعات الأمنية والخدمية والإدارية ومن أهمها وظائف التعليم والتدريب العمليات المنافذ (أمن المطار) التفتيش الأمني (مختلف المنشآت) المؤسسات الإصلاحية (أمن وسجن النساء) حماية الشخصيات النسائية الهامة الشرطة المجتمعية الشئون القانونية الأدلة الجنائية المباحث الجنائية، والكثير من الأعمال الإدارية والفنية والمكتبية.
3. دخول المرأة الكويتية السلك القضائي بعد أن أصبحت رسمياً "وكيلة نيابة"، وذلك بعد صدور قرار تعيين 62 وكيلاً ووكيلة للنيابة اجتازوا الدورة القانونية في معهد الكويت للدراسات القضائية بنجاح، كان من بينهم 22 وكيلة نيابة.
4. إنشاء معهد الشرطة النسائية ويختص بالآتي:
1. تعليم وتأهيل وإعداد الطالبات الحاصلات على مؤهل جامعي أو ما يعادله بما يؤهلهن للتعيين في وظيفة مشرفة أمن.
2. تعليم وتأهيل وإعداد الطالبات الحاصلات على مؤهل علمي الذي يستلزم دراسة مدتها سنتان على الأقل بعد الثانوية العامة أو ما يعدلها مما يؤهلهن للتعيين في وظيفة مساعد أمن أولى.
3. تعليم وتأهيل وإعداد الطالبات الحاصلات على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بما يؤهلهن للتعيين في وظيفة معاونة أمن.
4. عقد دورات تدريبية تخصصية لمشرفات ومساعدات ومعاونات الأمن اثناء الخدمة كلٍ في مجال عملها.
5. تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الأكاديمية للتأليف والبحث العلمي في المقررات ا لتي تتلقاها الطالبات بالمعهد.
6. القيام بكافة الواجبات والمهام الخاصة بشئون هيئة التدريس والتدريب.
7. اعداد التقارير الدورية الخاصة بعمل المعهد ورفعها إلى مساعد المدير العام للشئون الأكاديمية.
8. إعداد الموازنة الخاصة بعمل المعهد ورفعها إلى مساعد المدير العام لشئون الأكاديمية. ومتابعة تنفيذها.
9. اقتراح ما تراه مناسبا لتطوير العمل بالعهد ورفعه إلى مساعد المدير العام للشئون الأكاديمية.

5. إنجاز الدورة التأسيسية الأولى لحماية الطائرات للشرطة النسائية في أغسطس 2017، والتي شارك فيها 15 عنصراً من الشرطة النسائية واستمرت لمدة أسبوعين. إيذاناً بتوسيع نطاق مشاركة العناصر النسائية الشرطية في كافة الاختصاصات والمجالات.

- **تقديم أو تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل الملاجئ، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة، والإسكان)**

1. توفير العيادات النفسية في المراكز الصحية بالمناطق والتابعة لوزارة الصحة، كخطوة للتسهيل على المرأة المضطهدة التي تتعرض للعنف لتلجأ اليها وتستعين بالخدمات التي تقدمها بالمجان وفي سرية تامة حفاظاً على كرامتها وخصوصيتها وأمنها.

2. ساهم إصدار القانون رقم 12 لسنة 2015 والخاص بإنشاء محكمة الأسرة، والتي تختص بنظر الدعاوي المرفوعة من الأولاد أو الزوجة أو الوالدين أو الحاضنة بحسب الأحوال في المواد الآتية: (أ) النفقات والأجور وما في حكمها، (ب) الحضانة والرؤية والمسائل المتعلقة بهما ، (ج) المهر والجهاز والهدايا وما في حكمها ، (د) التطليق والخلع والإبراء والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية (هـ) استخراج جواز سفر المحضون وتجديده وتسليمه ، (و) استخراج شهادة ميلاد المحضون وبطاقته المدنية وتسليمهما ، (ز) تسجيل المحضون بالمدارس الحكومية أو بالمدارس الخاصة، ساهم بتسهيل لجوء النساء اللاتي تتعرضن لأنواع العنف المختلفة (كالعنف المادي بحجب المصروف والنفقة أو التحكم براتب الزوجة، أو نفسي كحرمانها من الأبناء برفع قضايا إسقاط حضانة فقط كعقاب وتهديد للأم، أو العنف الاجتماعي بتقويض سلطة المطلقة الحاضنة لاستخراج الأوراق الرسمية للأبناء ... وغيرها من أمثلة العنف)، سهل وجود محاكم الأسرة حق التقاضي المكفول للمرأة عن طريق فصل النظر في قضايا الأحوال الشخصية والأسرية عن المحاكم العامة لضمان التخصص والخصوصية وسهولة اللجوء لها وذلك لانتشارها في جميع محافظات الدولة.
3. مشروع مركز فنر للاستماع، ودار فنر للإيواء ... للناجيات وضحايا العنف الأسري (لمزيد من التفاصيل، ارجع للفقرة 13 صفحة 24).

15. ما الاستراتيجيات التي استخدمتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات؟

- **زيادة الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات**

1. على صعيد التوعية الأسرية، نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المجلس الأعلى لشئون الأسرة خلال عام 2018، حوالي 32 دورة تدريبية وورشة عمل تناولت موضوعات منها الخاص بحقوق الزوجين وسبل تمكين المرأة قانونياً لمعرفة حقوقها وواجباتها، بالإضافة للتعريف بالخدمات التي تقدمها الدولة للحالات الخاصة مثل نظام المساعدات الاجتماعية تحت مظلة شبكة الأمان الاجتماعي، وكذلك التعامل في مواقف العنف المختلفة.
2. تشجيع الحكومة ممثلة بكافة وزاراتها وهيئاتها في تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني من خلال إقامة أنشطة مشتركة بهدف زيادة الوعي لدى الأسر وأفراد المجتمع ككل تجاه قضايا العنف الأسري والعنف ضد النساء والفتيات، والتحديات الثقافية والاجتماعية التي قد تعرقل جهود التصدي لها للحد من آثارها على الضحايا وأسرهن.
3. تحاول منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية النسائية في دولة الكويت توعية الجماهير بقضايا العنف ضد النساء في الكويت، عبر عقد ندوات وإطلاق حملات إعلامية، ومحاولة التواصل مع نواب مجلس الأمة من أجل العمل على تشريع قانون لحماية المرأة من العنف. ومن الحملات المخصصة لتوعية المجتمع حول خطر العنف ضد المرأة، حملة "إيثار" والتي تهدف إلى حماية المرأة المعنفة جسدياً ونفسياً تحت مظلة القانون، ومنع الاعتداء عليها مجدداً من جانب أوليائها، بالإضافة إلى توفير ملاذ آمن لها في حال خروجها من البيت الذي عنّفت فيه.

- **الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع**

1. في فبراير 2019، عقد مركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ندوة بمشاركة أبرز الكتاب والصحفيين والإعلاميين في دولة الكويت، وذلك ضمن حملة إعلامية شاملة لكسب تأييد الإعلام والمؤثرين الاجتماعيين لتأييد وتناول قضية المساواة بين الجنسين، ودعم تعيين وترشح النساء لمواقع القرار في كافة المجالات.
2. دعم تمكين المرأة في المجال الإعلامي بإقامة الدورات والورش التدريبية بهدف تدريب الطلبة والطالبات على كيفية توظيف بعض المؤشرات التي أطلقتها اليونسكو للكشف عن حضور أو غياب المساواة بين الجنسين في المحتوى الإعلامي بجميع قنواته، وبالأخص في مجالات السياسة والاقتصاد. ساهم بتقديم الورش والدورات التدريبية مجموعة من الجهات الداعمة لتمكين المرأة مثل الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، وجمعية المحامين الكويتية، بالإضافة إلى المجلس الأعلى لشئون الأسرة ومركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لجامعة الكويت.

- **تغيير تمثيل النساء والفتيات في وسائل الإعلام**

1. إقامة الدورة الثانية لملتقى الصحفيات الخليجيات في دولة الكويت في نوفمبر 2018، تحت رعاية وزير الإعلام الكويتي، وبتنظيم جمعية الصحفيين الكويتية واتحاد الصحافة الخليجي. وتضمن الملتقى مجموعة من الجلسات الحوارية التي تناولت قضايا لامست متطلبات المرحلة واستجابت لاحتياجات الإعلام والإعلاميات النساء، حيث تم التركيز على قضايا الصور النمطية للنساء في الصحافة مثل ما يعرف بـ "تسليع النساء" كالاستغلال السيء لشكل المرأة والتركيز على الجمال المادي للتسويق والإعلان عن السلع المختلفة، وضرورة العمل على تغييرها نحو صور تعزز مساواتها بالرجل وأحقيتها بنيل ذات الحقوق الوظيفية والمالية والتمثيلية في مناصب صنع القرار الإعلامي. ونتج عن الملتقى تسليط الضوء على اللامساواة في نسبة ظهور المرأة بالإعلام (20%) مقارنة بظهور الرجل (80%). كما وأوصى المشاركون إلى تعزيز القرارات الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة في المناصب والمؤسسات الإعلامية خاصة وأن الصحفية الكويتية والخليجية أثبتت جدارتها في الميدان الإعلامي تاركة بصمات مميزة في عالم الصحافة.

16. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له والذي تيسره التكنولوجيا (التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟

- **تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية**

قانون مكافحة الجرائم الالكترونية (للمزيد من التفاصيل، ارجع للصفحة رقم 29 البند 1)

- **تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي تستهدف عامة الناس والشابات والشباب في الأماكن التعليمية**

1. إطلاق مبادرة "الوعي الوطني" في يناير 2019، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب كداعم مادي ومعنوي ولوجستي، لتعزيز الهوية الكويتية وغرس قيم الولاء لدى أبناء الجيل الصاعد من الشباب. وبرنامج المبادرة يعطي المشترك فرصة للتعبير عن آرائه، كما يهدف إلى خلق شخصية وطنية شابة، والاستماع الى آراء المتخصصين والنماذج الشبابية الناجحة. ويأمل منظمو المنتدى أن يكون برنامج "الوعي الوطني" دائم ومتواصل، بحيث يقام مرة واحدة سنوياً لمدة أسبوع، يعقبه مؤتمر شبابي يتيح لأكبر عدد من أبناء الجيل الجديد المشاركة والاستفادة. ويتلقى المشاركون الشباب من الجنسين شهادة الوعي الوطني شاملة لكل ما يحتاجه الشاب والفتاة لينطلقا في المجتمع بطريقة فعالة ايجابية، ويمارسان أدوارهما كمواطنين صالحين متساويين في الحقوق والواجبات الأساسية.
2. ومن محاور المبادرة الجديدة: الشرطة المجتمعية وشرطة البيئة وأهمية دورها في المجتمع الكويتي، والهوية الكويتية والحفاظ عليها في ظل مجتمع منفتح، أهمية التفكير الايجابي لدى الشباب، وتعزيز التطوع وإبراز دور الكويت الإنساني. كما وشملت محاور المنتدى كذلك على تشجيع العمل الحر والمشاريع الصغيرة للشباب من الجنسين، وإبراز الإعلام ومشاهير التواصل الاجتماعي، ومناقشة قانون الجرائم الالكترونية، ومخاطر المخدرات والوقاية منها. والجدير بالذكر أن هذه المبادرة هي إحدى مبادرات الشباب والتي تقدمت بها ونفذتها فتاة كويتية لا يتعدى عمرها العقد الثاني.

17. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام؟

- **توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها**

1. في إطار برنامج التعاون الوطني بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق مشروع " دعم دولة الكويت في تنفيذ هدف التنمية المستدامة الخامس حول تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين" بالشراكة مع مركز أبحاث ودراسات المرأة في كلية العلوم في جامعة الكويت، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، تم تنفيذ البرنامج الوطني لتدريب طلبة الجامعات والمعاهد على كيفية توظيف بعض المؤشرات التي أطلقتها منظمة اليونسكو للكشف عن حضور أو غياب المساواة بين الجنسين في المحتوى الإعلامي، بالأخص في مجالات السياسة والاقتصاد.
2. وفي ذات الإطار، عقد مركز أبحاث ودراسات المرأة برنامجاً يستهدف تغيير الصور النمطية المغلوطة للنساء في وسائل الإعلام وبرامجها المتنوعة، إلى صور أكثر واقعية تعكس صورة النساء المسؤولة. وتضمن البرنامج عقد سلسلة من الندوات وورش العمل في عام 2019، كان أحدها ندوة ضمت مجموعة من أبرز الكتاب والصحفيين والإعلاميين، وذلك ضمن حملة لكسب تأييد الإعلام والمؤثرين الاجتماعيين لقضية المساواة بين الجنسين، ودعم تعيين وترشح النساء لمواقع القرار. كما وأقيم على هامش الندوة ورشة تدريبية للعاملين في المجال الإعلامي للدفع بتبني قضايا تغيير الصور النمطية المغلوطة في الإعلام للمرأة بأخرى أكثر واقعية، وقائمة على مبدأ تمكين المرأة وتعزيز شراكتها مع الرجل لخلق إعلام بعيد عن صور التمييز على أساس النوع.

- **تعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام**

1. تعيين أول امرأة بمنصب وكيل وزارة الإعلام في عام 2019: أثبتت المرأة الكويتية دورها الريادي على كل المستويات، حيث شغلت العديد من الوظائف القيادية من وزيرة إلى وكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة خارج البلاد، إضافة إلى خوض تجاربها في القطاع الخاص، إذ تمكنت قيادات نسائية في هذا القطاع من حجز مواقع متقدمة إقليميا ودوليا.
2. كما وتشارك المرأة في جميع قطاعات وإدارات وزارة الإعلام، وعلى جميع المستويات الإدارية.

18. هل اتخذت دولة الكويت أي إجراء خلال السنوات الخمس الماضية تم تصميمه خصيصًا للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز؟

نعم

العاملات المنزليات المتعرضات للعنف

1. انطلاقا من إيمان الدولة الراسخ بحقوق العمالة كجزء أساسي من حقوق الانسان وحفظ كرامته والعمل على تطويره وتثقيفه للانخراط في سوق العمل كركيزة أساسية تقوم عليها العديد من المشاريع والأعمال ولما توليه الهيئة العامة للقوى العاملة من اهتمام بحقوق العمال عن طريق تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وإيماناً من المسؤولين في الدولة بضرورة تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمجال العمل والعمال والحفاظ على حقوقهم وحمايتهم، فقد تم إنشاء مركز إيواء للعمالة الوافدة في دولة الكويت والذي يتم من خلاله استقبال العمالة التي ترغب بدخول هذا المركز والاستفادة من خدماته التي يقدمها .
2. يقوم باستقبال العمالة التي تتقدم إليه بطلب التحاق للمركز رغبةً منها بتعديل وضعها القانوني أو الصّحّي أو المعيشي، وذلك عن طريق استقبال العامل وإلحاقه في المركز وعمل الإجراءات اللازمة له، ومن ثم عرض العامل على مختص نفسي وصحّي لتحديد مدى صلاحيته للعمل وذلك لحين تعديل وضع العامل، سواء كان بتحويل تصريح العمل لجهة أخرى يرغب بها العامل أو من خلال ترحيله في حال رغب بالسفر، وذلك بدفع تكاليف السفر للعامل.

3. يحتوي مركز الإيواء على العديد من الخدمات التي يقدّمها بالتعاون مع ممثّلين من جهات أخرى في الدولة مثل (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، ووزارة العدل) ومن هذه الخدمات :
4. الاستشارة القانونية: وهي خدمة تقدّم عن طريق اختصاصي قانوني يقوم بدراسة الحالة ويقدّم عنها تقريراً للعمل على تعديل وضعها القانوني، كما يقوم بتقديم المشورة القانونية اللازمة للعامل.
5. الاستشارة النفسية: وهذ الخدمة يستفيد منها العامل بفحصه عن طريق اختصاصي نفسي يقوم بتهيئة العامل والعمل على إعادة تأهيله بطريقة تمكّنه من القيام بالعمل والانخراط مرة أخرى في سوق العمل وتقديم التقرير الخاص به للمسؤولين.
6. بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية من إيواء وتغذية وأمن ومواد الإعاشة اليومية، وتقدم جميع هذه الخدمات بالمجان.
7. يستوعب المركز 500 نزيل، ومن أبرز إنجازاته أنه عالج مشكلة العمالة التي كانت تلجأ إلى السفارات، حيث تحرص الهيئة العامة للقوى العاملة على التواصل الدائم مع السفارات لمعالجة أي إشكالية، كما تم تشكيل لجنة من الجهات الحكومية المعنية في شأن العمالة تتولى متابعة أوضاع العاملات النزيلات، وتعالج مشاكلهن وفق رغباتهن أو بالسفر النهائي إلى بلادهن أو التحويل إلى عمل آخر.
8. تشير البيانات إلى أن 90% من العمالة المتواجدة في المركز من العمالة المنزلية النسائية وأن ما يقارب الـ 60% منهن جرى خداعهن في مواطنهن من قبل شركات العمالة قبل قدومهن إلى الكويت.

البعد الرابع: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

مجالات الاهتمام الحاسمة:

G. المرأة في السلطة وصنع القرار
H. الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة
I. الحقوق الإنسانية للمرأة
L. المرأة في مجال الإعلام
M. الطفلة الأنثى

19. الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار

- **إصلاح الدستور والقوانين واللوائح التي تعزز مشاركة المرأة في السياسة، لا سيما على مستوى صنع القرار**

1. المطالبة بحق النساء في تولي القضاء:

1. لم يكن حصول المرأة الكويتية على حقها السياسي في الترشيح والانتخاب من المطالب السهلة، بل كانت شبه مستحيلة عند الكثيرين، لكن بإيمان وضغط الجماعات والفعاليات النسائية الكويتية وبقرار سياسي حازم تحقق المطلب الصعب، وتمكنت المرأة الكويتية من تقلد مناصب عدة؛ كنائب في مجلس الأمة مشرعة للقوانين، وكوزيرة ضمن السلطة التنفيذية العليا بالدولة، وأيضا كوكيلة نيابة، إلا أن مطالبات المرأة الكويتية لتولي وظائف القضاء لاتزال قائمة وحتى تحقيق الهدف.
2. ومن **الأمثلة** على جهود الدعوة إلى تعديل اللوائح والقوانين من جهة، وتعديل الاتجاهات المجتمعية والثقافية المقاومة لإقرار حق النساء في تولي المناصب القضائية نذكر ما يلي:
3. أقامت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بتاريخ 2015/6/9 حلقة نقاشية بعنوان **"المرأة والقضاء"**، لدعم قضايا المرأة، شارك فيها عضوات مجلس الإدارة وعضوات الجمعية ومجموعة من المحاميات والحقوقيات من الكويت ومملكة البحرين.
4. في مارس 2016، عقدت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مؤتمراً بعنوان " المرأة والقضاء .. تجربة المرأة العربية في القضاء"، دعت فيه عدداً من رائدات العمل القضائي في الوطن العربي ليعرضن خبراتهن وتجاربهن، وذلك في مقر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في الكويت.
5. تنظيم وإقامة منتدى الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية السنوي الثاني بتاريخ 8 مارس 2017 تحت عنوان (حق المرأة الكويتية في تولي القضاء)، بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة وذلك بمسعى من الجمعية لتمكين المرأة الكويتية من الحصول على جميع حقوقها التي أقرها الدستور بما في ذلك حقها في الأعمال القضائية بكافة درجاتها. بمشاركة مجموعة كبيرة من الحقوقيين والحقوقيات وناشطات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ودعت إليه أصحاب القرار وجماعات الضغط المؤثرة في وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية في دولة الكويت.
6. واستكمالا لجهود وسعي الجمعية في المطالبة بتولي المرأة الكويتية سلك القضاء، زار وفد من عضوات مجلس إدارة الجمعية رئيس المجلس الأعلى للقضاء في إبريل 2017، حيث تقدم الوفد ببرقية مناشدة موقعة من 20 قاضية من مختلف أقطار الوطن العربي للإسراع في تولي شقيقتهن الكويتية سلك القضاء، كما تقدموا له بالتوصيات التي خرج بها كلاً من مؤتمر ومنتدى المرأة والقضاء سابقي الذكر.

- **القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات وغيرها من التدابير**

1. يقوم مركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لجامعة الكويت، وضمن مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شان تمكين المرأة" حالياً (إبريل 2019)، بإجراء دراسة تقييم للتحديات والفرص أمام السيدات الكويتيات في قطاع الأعمال والمشاريع. وستدعم نتائج الدراسة تصميم السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المدفوعة الأجر في دولة الكويت، بالإضافة إلى اقتراح سياسات وطنية

للحكومة تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد (غير النفطي)، والتي تشكل أحد أهم ركائز خطة دولة الكويت التنموية "كويت جديدة 2035" والتي تطمح لتحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري مالي عالمي إلى جانب تعزيز المكانة الدولية.

2. مشاركة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في جهود التمكين السياسي للمرأة من خلال تنظيمها لورشة عمل حول التمكين السياسي للمرأة التي تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس في كل عام، وتأتي الورشة في إطار الجهود التي تبذلها الجمعية لحفظ حقوق المرأة وتمكين دورها في الحياة السياسية المبنية على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص عبر إعطاءها فرصة عمل مساوية للرجل، كما تأتي إيماناً منها بأهمية تمكين المرأة سياسيًا لصناعة ميدان عمل فاعل ومنتج، معبّر عن توجه الدولة السامي لحماية حقوق الإنسان تحت مظلة الإنسانية التي حملها صاحب السمو أمير البلاد للدولة. وتم تنظيم الورشة بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ومبادرة رائدات السلام في الكويت، وشارك فيها 45 مشاركًا يمثلون جهات محلية مختلفة، وتم خلالها مناقشة الواقع السياسي للمرأة وما يصاحبه من تحديات بتواجد متخصصين في قضايا المرأة والذين قاموا بتقديم عروض وأوراق عمل ومناقشات وعرض تجارب حول مختلف المواضيع التي تسهم في تمكين المرأة سياسيًا في المجتمع الكويتي.

- **توفير فرص للإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة العامة وتأكيد الذات والحملات السياسية**

مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شان تمكين المرأة"

1. يهدف مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شان تمكين المرأة" والذي ينفذه مركز دراسات وأبحاث المرأة التابع لكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى إجراء تغييرات تحويلية طويلة الأجل من شأنها تمكين الكويت من تحقيق الأهداف الطموحة المحددة في جدول أعمال تمكين المرأة من أهداف التنمية المستدامة في الكويت. ويتضمن المشروع التركيز على جوانب عدة منها السياسية والاجتماعية والثقافية والتشريعية.
2. تضمن المشروع تنفيذ برنامج بناء القدرات والذي استفادت منه 60 امرأة كويتية، وركز على مجموعة من الورش التدريبية لتنمية المهارات القيادية وإدارة الحملات الانتخابية وصياغة الخطابات والتواصل مع الجماهير وعمل خطط الموازنة بين العمل والحياة الخاصة للنساء.
3. تنظيم مائدة مستديرة ضمت نخبة من أبرز المؤثرين الاجتماعيين والنشطاء الحقوقيين، تناولت كيفية تعزيز الأدوار القيادية للمرأة، بالأخص في المجالين السياسي والاقتصادي. وهدف النقاش إلى الكشف عن التحديات التي تحد من المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، والفرص المتاحة محلياً وإقليميا ودوليا وكيفية استثمارها في توظيف نقاط القوة في المجتمع الكويتي، ودراسة السبل لتحسين ترتيب الكويت على مؤشر الفجوة الجندرية، بهدف الوصول إلى تحقيق المناصفة بين الجنسين بحلول العام 2030.

20. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(ICT)**

- **اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات (على سبيل المثال، مراكز خدمة الواي فاي – الانترنت -المجانية ومراكز التكنولوجيا المجتمعية)**

1. مشاركة الرئيس التنفيذي لشركة "زين" للاتصالات، إحدى أكبر شركات الاتصالات في دولة الكويت والموفرة لخدمات الانترنت والوايف اي والاتصالات الخلوية، في البرنامج التدريبي الخاص بـ **"مبادئ تمكين المرأة"** المعروفة باسم WEPs. وتوقيع الشركة في إبريل 2019 على وثيقة المبادئ، مما يعني التزام الشركة بالسعي لتطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سواء بالتعيين أو الأجور أو التدريب أو الترقي بالمناصب.
2. عقد مركز أبحاث ودراسات المرأة التابع لجامعة الكويت، وضمن مبادرات مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في شان تمكين المرأة" والذي ينفذه المركز بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، **حلقة نقاشية** مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة تهدف إلى رفع قدراتهم في تعاملهم مع الإعلام في قضايا الجندر. وتناولت الحلقة النقاشية

وورش العمل التي أقيمت على هامشها، مهارات التعامل مع وسائل الإعلام، وتقييم تناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

- **إدخال لوائح لتعزيز المساواة في الأجور، والاحتفاظ بالمرأة وتقدمها الوظيفي في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

1. تعيين سيدة كويتية وكيلة لوزارة الإعلام في عام 2019، وتعد سابقة منذ تأسيس هذه الوزارة، وهو أعلى الهرم الإعلامي والذي يدير الجسم الإداري في الوزارة.
2. رئاسة مؤتمر "جوهر المرأة بين التمكين والإعلام" من قبل امرأة حقوقية هي رئيسة لجنة المرأة في جمعية المحامين الكويتية، والذي ركز في محاوره على الدعوة لتغيير الفكر المجتمعي وتحسين صورة المرأة بإظهار دورها الحقيقي والمسؤوليات التي تتحمل أعباءها، مما سينعكس إيجابياً على تمكينها من تولي مناصب قيادية في كافة المجالات المجتمعية.

- **تقديم الدعم للشبكات والمنظمات الإعلامية للمرأة**

1. كما تركز وزارة الإعلام في خطابها الإعلامي على المنتج الوطني والمشاريع الوطنية الشبابية دون مفاضلة على أساس النوع، وتبث برامج توعوية عن المنتج الوطني ومميزاته وتحث وتشجع على تفضيل المنتج المحلي على المستورد دعماً لمخرجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب من الجنسين، سواء من خلال برنامج "مشروعي" الذي يعرض على شاشة تلفزيون الكويت الرسمية لتعريف المشاهدين بتلك المشاريع، أو برنامج "شاي الضحى"، وبرنامجي صباح الخير ومساء الخير يا كويت، وكذلك الحال في إذاعة الكويت في برنامج "استراحة الظهيرة" وبرنامج "مبدعون"، وبرنامج "متميزون من بلدي".

21. هل تتعقب نسبة الميزانية الوطنية المستثمرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)؟

1. تخطط حكومة الكويت ميزانيتها الوطنية على قدم المساواة بين الذكور والإناث مع الامتثال التام لدستور الدولة. ويبين الجدول التالي النسبة التقريبية للميزانية المستثمرة في مجالات الصرف الأساسية في الدولة:

السنة	نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من قيمة الانفاق الإجمالي			
	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	الإجمالي
2012	%23.9	%12.2	%4.2	%40.3
2013	%8.23	%3.11	%1.4	%2.39
2014	%6.24	%3.12	%3.3	%2.40
2015	%4.24	%3.13	%2.3	%9.40
2016	%4.23	%6.14	%1.3	%41.10

2. وتعتبر خطة التنمية الوطنية الكويتية الإطار العام للتنمية الوطنية الشاملة، ويتم تخصيص ميزانيات الخطة بالتنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهي الجهة المسؤولة عن توجيه خطة التنمية الوطنية الكويتية. حيث يتم اعتماد ميزانية خطة التنمية الوطنية الكويتية من قبل مجلس الوزراء.
3. هذا وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2017 مبلغ وقدرة 29,040 دولار أمريكي (بحسب إحصاءات البنك الدولي). وتضم القطاعات الرئيسية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قطاع الصناعات البترولية والاستثمارات. ويتزايد مؤشر التنافسية العالمية الكويتي تدريجيًا على مر السنين حيث احتل المرتبة 137/52 لسنة 2017 -2018 (المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018).
4. فيما يتعلق بملكية الأراضي، تشير بيانات الهيئة العامة للغذاء والتغذية إلى أن 23% من أصحاب الأراضي الزراعية أو الشركاء الذين يتمتعون بحقوق في الأراضي الزراعية هم من النساء.

22. كدولة مانحة، هل تتابع دولتك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية (**ODA**) التي يتم استثمارها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)؟

1. إن المساعدات المشار إليها لا تحدد نسبة معينة لتمكين المرأة، غير أنها في مجملها تتيح الفرصة للمرأة للاستفادة من المشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، أو تلك المنح المقدمة من دولة الكويت، وتسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بوجه عام، خصوصاً المشاريع الزراعية والصحية والتعليمية. وكذلك مشاريع المياه والصرف الصحي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يشملها نشاط بنوك التنمية المحلية والصناديق الاجتماعية ويدعمها الصندوق الكويتي ويسهم في تمويلها.
2. وقد قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل مشروعات تخدم النساء والفتيات بشكل خاص في العديد منها، **ومن أمثلة تلك المساعدات**:

القروض المقدمة من الصندوق لعام 2016م

المقترض	اسم المشروع	قيمة القرض (د.ك)	القطاع	اهداف الامم المتحدة
سوازلاند	المستشفى الوطني التخصصي	4,500,000	الصحة	3,17
ليسوتو	تطوير مطار موشوشو الاول الدولي	4,500,000	النقل	8,11,17
الرأس الاخضر	مشروع مياه وصرف صحي لمدينا برايا	5,000,000	المياه والصرف الصحي	3,6,17
فيتنام	تجهيز معدات طبية لمستشفى شاو دوك الاقليمي العام في اقليم ان جيانغ	3,400,000	الصحة	3,17
قرغيرستان	انشاء وتجهيز مركز لجراحة الاعصاب في المستشفى الوطني	6,000,000	الصحة	3,17
مصر	محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء (قرض ثاني)	30,000,000	الطاقة	7,17
اوزباكستان	تجهيز مرافق طبية للمسالك البولية ولغسيل الكلى	7,000,000	الصحة	3,17
ليبيريا	طريق بانغا – سلاييه	5,000,000	النقل	8,11,17
سريلانك	كلية علوم الرعاية الصحية في جامعه شرق سيريلانكا	10,000,000	الصحة والتعليم	4,3,17
توغو	طريق سوكودي – باسار	5,000,000	النقل	8,11,17
غامبيا	الربط الكهربائي بين دول منظمة تطوير نهر غامبيا	7,000,000	الطاقة	7,17
ألبانيا	اعادة تأهيل طريق نهر فلورا	12,000,000	النقل	8,11,17
كوبا	انشاء 34 محطة كهرومائية صغيرة	8,800,000	الطاقة	7,17

بنغلادش	اتفاقية قرض ثاني لتمويل مشروع جسر بايرا (ليبوخالي)	15,000,000	النقل	8,11,17
سيراليون	طريق هيل سايد (المرحلة الثانية)	6,000,000	النقل	8,11,17
بوركينا فاسو	طريق واهيغويا – جيبو	7,000,000	النقل	8,11,17
مصر	انشاء خمس محطات لتحلية المياه في محافظة جنوب سيناء	29,000,000	المياه والصرف الصحي	3,6,17
تونس	اعادة تأهيل وتطوير منظومات لمياه الشرب	22,000,000	المياه والصرف الصحي	3,6,17
المالديف	مشروع توسعه وتحسين مطار ابراهيم ناصر الدولي	15.000.000	النقل	8,11,17
غانا	توسعه وتطوير مدارس ثانوية قائمة	7,000,000	التعليم	5,4,17
سانت فنسنت	الطرق الفرعية والزراعية	4,000,000	النقل والزراعه	2,8,11,17
اوغندا	كهربه ست مناطق ريفية	3,500,000	الطاقة	7,17
جيبوتي	طريق تاجورا – بلحو (طريق الشيخ صباح الاحمد الصباح) قرض ثالث	23,000,000	النقل	8,11,17
غامبيا	تطوير المدارس الاساسية والثانوية	5,000,000	التعليم	5,4,17
ساوتومي ويرنسيب	مستشفى دادري سدي مينيزيس	5,000,000	الصحة	3,17
توغو	برنامج عمليات الصندوق الوطني للتمويل الشامل	4,000,000	صناديق اجتماعية	1,8,17
مصر	انشاء محطة تحلية مياه البحر لمدينة شرق بورسعيد	35,000,000	مياه	3,6,17
لبنان	الصرف الصحي في منطقة الصرفند	18,000,000	الصرف الصحي	3,6,17
كوت ديفوار	محطة تحويل 33/90 ك. ف ادزوبيه	7,000,000	الطاقة	17,7
اجمالي قيمة القروض		**313,700,000**		

القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعام 2017م

المقترض	اسم المشروع	قيمة القرض (د.ك)	القطاع	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
غرينادا	الطرق الفرعية والزراعية (المرحلة الثالثة)	4.000.000	النقل	17.11.8
جورجيا	طريق باتومي – اخلتسيخة (مقطع خولو – غودردزي)	8.000.000	النقل	17.11.8
مصر	محطة تحلية مياه البحر لمدينة شرق بورسعيد (قرض ثان)	17.500.000	الطاقة	17.7
تنزانيا	طريق نياهوا - شايا	15.000.000	النقل	17.11.8
سيراليون	تحسين طريق توكي – لومي	5.000.000	النقل	17.11.8
كوت ديفوار	ثانوية للتدريب المهني والتقني في دالوا	5.000.000	التعليم	17.4.5
زيمبابوي	ري زوفي	6.000.000	الري والزراعة	17.2
لبنان	توفير المياه لأغراض الشرب والري في قضاء بشري	11.200.000	المياه	17.6.3
سيرلانكا	تنمية كالوغانغا (قرض إضافي)	5.000.000	المياه والصرف الصحي	17.6.3
موريتانيا	توسعة شبكات الجهد المتوسط في المناطق الجنوبية الشرقية	10.000.000	الطاقة	17.7
غينيا	إعادة تأهيل طريق كيغدو – كوندابادو	8.000.000	النقل	17.11.8
المالديف	حماية الساحل الشرقي لجزيرة فومولا	3.600.000	البنى التحتية	17.11.9
المغرب	الخط الحديدي الفائق السرعة طنجة – الدار البيضاء (القرض الثاني)	15.000.000	النقل	17.11.8
سوازيلاند	ري الحيازات الصغيرة في اوسوثو السفلى (المرحلة الثانية)	4.000.000	الري والزراعة	17.2
تنزانيا	إعادة تاهيل وتوسعة مستشفى منازي – ماموجا بزنجبار	4.000.000	الصحة	17.3
السنغال	إعادة تأهيل طريق غودري -كدريا	12.000.000	النقل	17.11.8
مالي	تزويد باماكو بالمياه المرحلة الثانية	9.500.000	المياه	17.6.3
تونس	بناء وتجهيز أربعة مستشفيات جهوية	24.000.000	الصحة	17.3
مصر	تطوير منظومة مياه الشرب في مدينة العريش	12.500.000	مياه الشرب	17.6.3
فيتنام	تطوير البنية التحتية الساحلية استجابة لتغير المناخ في مقاطعة تاي تووي اقليم تاي بن	2.800.000	بني تحتية	17.11.9
الصين	مستشفى وزهونغ الشعبي (المرحلة الثانية)	9.000.000	الصحة	17.3
إجمالي قيمة القروض		**192.100.000**		

القروض المقدمة من الصندوق لعام 2018:

المقترض	اسم المشروع	قيمة القرض (د.ك)	القطاع	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
جمهورية مصر العربية	إنشاء منظومة مياه بحر البقر	50.000.000	المياه والصرف الصحي	17.6.3
	طريق النفق – شرم الشيخ	60.000.000	النقل	17.11.8
	طريق عرضي 4	17.500.000	النقل	17.11.8
	إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر (قرض أضافي)	25.000.000	المياه	17.6.3
	إنشاء أربع محطات تحليه مياه بحر في محافظة جنوب سيناء	15.000.000	المياه	17.6.3
تونس	إعادة تأهيل وتجهيز أقسام طبية بالمستشفيات	5.000.000	صحة	17.3
	تهيئة المسالك الريفية	30.000.000	النفل	17.11.8
الارجنتين	تزويد لابلانا بالمياه	15.000.000	المياه	17.6.3
	منظومة مياه الشرب الرئيسية في ولاية قرطبة	15.000.000	المياه	17.6.3
اوزبكستان	البنية التحتية للمساكن الريفية	9.000.000	اسكان	17.00
لبنان	انشاء منظومتين للصرف الصحي في منطقة الشوف	15.000.000	الصرف الصحي	17.3

تشاد	ري في اقليمي بحيرة تشاد وبحر الغزال	7.000.000	الري والزراعة	17.2
بوروندي	طريق رومنغي – نيانزا لاك	4.411.000	النقل	17.11.8
طاجيكستان	طريق كولياب – كالايخومب (مقطع كولياب – شوراباد ومقطع شكيف - كالايخومب	7.500.000	النقل	17.11.8
جيبوتي	محطة توليد كهرباء بطاقة الحرارة الأرضية بسعة 15 ميغا وات	8.000.000	الطاقة	17.7
بنغلاديش	تطوير البنية التحتية الحضرية	15.000.000	بنى التحتية	17.11
باكستان	جولان جول الكهربائي	4.500.000	الطاقة	17.7
فيتنام	التنمية الريفية متعددة الأغراض للاقليات العرقية في التجمعات السكانية الفقيرة سن من (اقليم هازانغ)	4.000.000	الزراعة	17.2
كينيا	طريق مودوغاشي – واجير	7.000.000	النقل	17.11.8
موريشيوس	تشييد وتجهيز مستشفى فلاك التعليمي – المرحلة الأولى	7.000.000	صحة	17.3
غينيا	انشاء اربعة تقاطعات في كوناكري	8.000.000	النقل	17.11.8
العراق	انشاء وتجهيز مدارس	23.500.000	التعليم	17.4.5
مدغشقر	جسر نهر مانغوكي	3.000.000	النقل	17.11.8
كوت ديفوار	حماية وتطوير خليج كوكدي وخيرة ايبري	9.000.000	البيئة	17.11
مالاوي	توسعة منظومة مياه الشرب في منطقة مانغوشي	5.000.000	المياه	17.6.3
إجمالي قيمة القروض		192.100.000		

أمثلة لمشاريع تم تمويلها من الصندوق الكويتي حسب ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة:

مشاريع في مملكة البحرين	تاريخ الموافقة	قيمة المنحة بالدينار الكويتي	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	أهداف المشروع
إنشاء مدرستين ثانوية تجارية للبنات وإعدادية للبنين وتجهيز مختبر الصحة	2000/12/6	3.240 مليون دينار كويتي	3-صحة جيدة ورفاهية 4-التعليم الجيد 5-المساواة بين الجنسين 17-الشركات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى توفير الخدمات التربوية والتعليمية للمواطنين البحرينيين خاصة في المناطق التي لا تتوافر فيها المنشآت التعليمية كمنطقة الرفاع الشرقي. ويشتمل المشروع على المباني اللازمة للإدارة والفصول المدرسية، وصالة متعددة الأغراض ومبنى مصادر التعليم، وتجهيز المدرستين بالأثاث والتجهيزات العملية اللازمة، بالإضافة إلى ربطهما بالخدمات الأساسية لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء
مدرسة إعدادية للبنات بمدينة عيسى واستبدال مبنى الغزالي	2011/11/11	2.975 مليون دينار كويتي	4-التعليم الجيد 5-المساواة بين الجنسين 17-الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى توفير الخدمات التربوية والتعليمية للمواطنين البحرينيين في المناطق التي لا تتوافر فيها المنشآت التعليمية بدرجة كافية. يشتمل المشروع على المباني اللازمة للإدارة والفصول المدرسية، ومبنى متعدد الأغراض فضلا عن الأثاث والتجهيزات العلمية اللازمة، بالإضافة إلى أعمال ربط المدرسة بالخدمات الأساسية لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
إنشاء مدرستين ثانوية تجارية للبنين وابتدائية للبنات ومركز صحي في البحرين	2003/9/21	6.650 مليون دينار كويتي	3-صحة جيدة ورفاهية 4-التعليم الجيد 5-المساواة بين الجنسين 17-الشركات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى توفير الخدمات التربوية والتعليمية والصحية للمواطنين البحرينيين في المناطق التي لا تتوافر فيها المنشآت التعليمية والصحية بدرجة كافية. يتكون مشروع جابر الأحمد الصباح الصحي بالبديع من إنشاء وتأثيث وتجهيز المركز بمساحة تقدر بحوالي 4985 متر مربع، كما يشمل توريد وتركيب المعدات الطبية المتخصصة بالإضافة إلى المعدات الميكانيكية الكهربائية.
مشاريع في مملكة البحرين	**تاريخ الموافقة**	**قيمة المنحة بالدينار الكويتي**	**أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**	**أهداف المشروع**

إنشاء وتجهيز مدرسة ابتدائية للبنات بمدينة حمد	2007/2/4	4.090 مليون دينار كويتي	4-التعليم الجيد 5-المساواة بين الجنسين 17-الشركات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى توفير الخدمات التربوية والتعليمية للمواطنين البحرينيين في المناطق التي لا تتوافر فيها المنشآت التعليمية بدرجة كافية. يتكون المشروع المقترح من إنشاء وتجهيز مباني تعليمية وإدارية بمساحة تقدر بحولي 9.820 متر مربع، لاستيعاب نحو 900 طالبة وبعدد 30 فصلا دراسيا مجهزة بالأثاث والوسائل التعليمية اللازمة.
تمويل إنشاء وتجهيز مدرسة إعدادية للبنات بمدينة الحد في مملكة البحرين	2007/11/14	1.853 مليون دينار كويتي	3-صحة جيدة ورفاهية 5-الشركات من أجل تحقيق الأهداف 17-الشركات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى توفير الخدمات التربوية والتعليمية للمواطنين البحرينيين في المناطق التي لا تتوافر فيها المنشآت التعليمية بدرجة كافية. يتكون مشروع المدرسة الإعدادية للبنات في مدينة الحد ب: مبنى تعليمي مكون من ثلاثة طوابق بمساحة تقدر بحوالي 3801متر مربع، ومبنى إداري مكون من أربعة طوابق بمساحة تقدر بحوالي 1746 متر مربع، مع إنشاء جسر يربط ما بين المبنيين، وصالة متعددة الأغراض بمساحة تقدر بحوالي 814 متر مربع، كما يتضمن المشروع إنشاء مبنى لمحطة المحولات الكهربائية، وغرف للحراس. كما تتضمن الأعمال إنشاء طرق داخلية ومواقف سيارات وساحات زراعية ومظلات وأسوار خارجية والبوابات وساحات تجميلية.
مشاريع في مملكة البحرين	**تاريخ الموافقة**	**قيمة المنحة بالدينار الكويتي**	**أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**	**أهداف المشروع**
دراسة جدول لمشروع مباني قسمي الولادة والأطفال بمستشفى ريدج أكرا الكبرى	2005/6/4	170 ألف دينار	3-صحة جيدة ورفاهية 5-المساواة بين الجنسين 17-الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى دعم تنمية القطاع الصحي في جنوب السودان ، وتلبية الحاجة المتزايدة لتوفير خدمات الرعاية الصحية للنساء والأطفال ، وتحسين وتطوير جودتها ، وضمان توفر الرعاية الطبية في مدينة جوبا وضواحيها ، وسيوفر المشروع البنية التحتية اللازمة والمرافق الفنية ويلبي الحاجة للتجهيزات والمعدات الطبية التشخيصية والعلاجية الحديثة ، بحيث تقدم خدمة طبية أفضل لرعاية الأمومة والطفولة وتخفيض معدل وفيات المواليد ، وترتقي بالوضع الصحي للسكان ، الأمر الذي يؤثر ايجابيا على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد .
مشاريع في جمهورية غانا	**تاريخ الموافقة**	**قيمة المنحة بالدينار الكويتي**	**أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**	**أهداف المشروع**
مشروع مركز الطوارئ والعناية الفائقة بمستشفى كولي بو التعليمي – المرحلة الأولى (أ)	2010/11/1	40500 مليون دينار كويتي	3-صحة جيدة ورفاهية 5-المساواة بين الجنسين 17-الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	يهدف المشروع إلى المقترح إلى تحسين الوضع الصحي والاجتماعي ، وتلبية المتزايدة للرعاية الصحية ، عن طريق توفير وتوسعة الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية الحديثة وتكاملها ، وذلك من خلال تشييد مبنى ومرافق مركز الطوارئ والعناية الفائقة للحالات المرضية الصعبة والجروح الحادة ضمن مستشفى كورلي بو التعليمي في مدينة أكرا وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية ، بحيث يكون المركز الجديد مستقلا ومتكاملا في توفير الخدمات الطبية الحديثة عالية المستوى ومساندا بشكل فعال للخدمات الطبية بمجمع مستشفى كورلي بو التعليمي ، ويكون كذلك مرفقاً تدريبيا لتأهيل الكادر الطبي الجديد .

23. هل لدى دولتك استراتيجية أو خطة عمل وطنية سارية لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

نعم ...

1. تأكيد حضرة صاحب سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، بالتزام الكويت بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) لسنة 2030 وذلك أمام تجمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة في مدينة نيويورك. ولقد تضمنت خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2015-2020 مجموعة أهداف ومستهدفات لمساعدة الكويت في القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة.
2. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد تم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لمنطقة الدول العربية، بالتشارك لمدة عامين بهدف دعم مشروع مع شركاء محليين لتسريع تنفيذ الهدف الخامس (5) من أهداف التنمية المستدامة (**SDG5**). وسوف يقوم هذا المشروع

بتفعيل التغيرات التحولية طويلة المدى التي من شأنها تمكين دولة الكويت من تحقيق الأهداف الطموحة لأجندة تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في الكويت.

3. وقد استفاد المشروع من العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة خطة عمل البرنامج الوطني 2009-2012 حول تمكين المرأة ودعم تحقيق النتيجة رقم2 من خطة عمل البرنامج الوطني الحالية، والعمل الذي تقوم به حالياً هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في باقي الدول العربية.
4. وسوف يركز هذا المشروع على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (1) دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (2) دعم مشاركة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية تجاه الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة، (3) تزويد البيانات من أجل دعم خطة وطنية شاملة تفصيلية لمعالجة العنف ضد المرأة.
5. هذا وقد بدأ مشروع "دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في ابريل عام 2017 ويديره مركز أبحاث ودراسات المرأة في جامعة الكويت، برعاية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة. كما وتم حساب تكلفة خطة العمل الوطنية وتخصيص موارد كافية لإنجازها في الميزانية الحالية.

24. هل لدى دولة الكويت خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرف)، التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة؟

1. تجسيدا للأهمية التي توليها دولة الكويت للمرأة، فقد كانت من أوائل دول المنطقة التي انضمت بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1994 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي جاءت منسجمة مع مواد دستور الدولة في التمتع بكافة الحقوق التي تكفلها الاتفاقية.
2. واستجابة للالتزامات الدولية وعملاً بأحكام المادة 18 من الاتفاقية، فإن اللجنة المعنية بالتحضير وإعداد تقارير دولة الكويت أمام المنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي تضم كافة الجهات الحكومية تعمل على تنفيذ مثل تلك التوصيات.
3. ولقد دأبت دولة الكويت على تعزيز جهودها نحو بلوغ هدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تعديل واستحداث التشريعات والنظم والممارسات، ورسم السياسات ودعم المبادرات ذات الصلة بقضايا حقوق المرأة والكفيلة بمنع أو الحد من أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء.
4. قدمت دولة الكويت تقريرها الأول، والجامع للتقريرين الأول والثاني (CEDAW/C/KWT/1-2) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء في يناير 2004.
5. تقديم التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للكويت (CEDAW/C/KWT/3-4) في تشرين الأول/أكتوبر 2011.
6. تقديم التقرير الوطني الثاني لدولة الكويت في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2015.
7. تقديم التقرير الدوري الخامس للكويت (CEDAW/C/KWT/5) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.
8. تشكيل فريق عمل بشأن الإعداد والتحضير للتقرير الوطني للمرأة بقرار إداري رقم (1/س) لسنة 2019، والصادر من الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة في إبريل 2019.
9. مادة أولى: يشكل فريق الإعداد والتحضير للتقرير الوطني للمرأة:

- برئاسة السيدة/ د. ملك الرشيد-عضو المجلس الأعلى لشئون الأسرة، وعضوية كل من:
- السيدة/ هناء الهاجري – الأمين العام للمجلس الأعلى لشئون الأسرة
- المستشار/ طلال المطيري – مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان بالوكالة.
- السيدة/ د. لبنى القاضي – رئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت.
- السيدة/ لطيفة العبد الله – مراقب تقييم أهداف التنمية المستدامة بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- السيدة/ فضه المعيلي – مراقب الاستشراف المستقبلي وتحليل المخاطر بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- السيدة/ د. دانا الطراح – عضو الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.
- السيدة/ بتول نقي – باحث علوم سياسية بإدارة العلاقات الخارجية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وعضو الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة.

- السيدة/ دلال الزامل – باحث اجتماعي بإدارة العلاقات الخارجية بوزارة الشؤون الاجتماعية وعضو الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة.
- مادة ثانية: يختص الفريق بما يلي:
- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقرير المرأة (بيجين+25)
- إعداد التقرير والمقرر تقديمه في 1 مايو 2019
- تسليم التقرير لوزارة الخارجية لإرساله إلى الأمم المتحدة.

10. تقديم مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25 في مايو 2019.
11. العمل على إعداد تقرير المراجعة الطوعية الوطني الأول لدولة الكويت بشأن أهداف التنمية المستدامة، والذي سيجري تقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في شهر يوليو 2019.
12. ويشكل التزام دولة الكويت بمواعيد تقديم التقارير المطلوبة والرد على الملاحظات التي تردها بعد كل تقرير، جدولاً زمنياً لتنفيذ خطط العمل التطويرية الخاصة بجهود القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

25. هل توجد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الكويت؟

نعم

فقد صدر القانون رقم 2015/67 بشأن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

- إلا أن الديوان الوطني لحقوق الإنسان ليس له ولاية محددة للتركيز على المساواة بين الجنسين أو التمييز على أساس الجنس/النوع.

- هذا ويضم الديوان الوطني لحقوق الإنسان في عضويته 11 عضو، منهم 4 من النساء (بنسبة 36%)، أحدهن تم تعيينها نائباً للرئيس.

البعد الخامس: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

مجالات الاهتمام الحاسمة:
E. المرأة والنزاع المسلح
I. الحقوق الإنسانية للمرأة
K. الطفلة الأنثى

26. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

☐ **اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن**

1. تنفيذاً للمرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001، وقرار مجلس الوزراء رقم 109 لسنة 2001 الذي يتضمن إنشاء هيئة مساندة لوزارة الداخلية من النساء تتولى مساعدة أعضاء هيئة الشرطة في أداء الاعمال والمهام المنوطة بهم في حدود القانون، قررت وزارة الداخلية فتح المجال أمام الفتيات الكويتيات للالتحاق بالشرطة النسائية.
2. شهد العام الدراسي 2007/2006 دخول المرأة الكويتية للمرة الأولى في تاريخ الكويت، السلك العسكري، وتحديداً مجال الشرطة إلى جانب الرجل، فافتتاح معهد الهيئة المساندة للشرطة النسائية، يعد علامة فارقة في تاريخ قوة الشرطة في دولة الكويت، ويمثل نقلة نوعية في إعداد منتسبي وزارة الداخلية.
3. وغني عن القول، إن المرأة الكويتية ليست بعيدة عن وزارة الداخلية، فهي منذ أمد طويل تعمل في أجهزة وأقسام وإدارات مختلفة داخل الوزارة، مثل الأدلة الجنائية والشؤون القانونية والخدمات الادارية وأمن المطار والمؤسسات الاصلاحية والأثر والدفاع المدني والعلاقات العامة وغيرها، لكن هذه المرة سيكون الأمر مختلفا، فهي ستعمل إلى جانب أخيها الرجل في الميدان.
4. تلعب الشرطة النسائية دوراً أساسياً وبارزاً في أداء المهام الأمنية في المجتمع الكويتي. فدخولها الميدان بعد أن كان حكراً على الذكور ورغم عملها في الوظائف المكتبية التابعة لإدارات وزارة الداخلية، اقتضت الحاجة لكسر الحكر وتشجيع النساء على الانخراط بالعسكرية الشُرطية، لحاجة العديد من القضايا الأمنية بطبيعتها إلى العنصر النسائي. مثل حالات العنف المنزلي، وقضايا التحرش والاغتصاب الجنسي للنساء والأطفال، وحالات المداهمة والتحقيق في قضايا البغاء، بالإضافة إلى قضايا سوء استخدام الهاتف والانترنت في الإساءة للنساء والفتيات والأطفال والتي تتطلب تفهماً إنسانياً واجتماعياً ونفسياً إضافة إلى النواحي القانونية، والتي عادة ما تحتاج لوجود التمثيل النسائي إلى جانب الرجولي للتعامل معها على الوجه الأكمل، وبما ينعكس إيجابياً على نتائج تنفيذ الخطط الأمنية في البلاد.

☐ **زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن**

1. بعد انضمام دولة الكويت للأمم المتحدة في عام 1963، افتتح مكتب للأمم المتحدة في الكويت في عام 2009. وفي عام 2014، منحت الأمم المتحدة أمير الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لقب قائد العمل الإنساني، وأعلنت الكويت مركزاً للعمل الإنساني الدولي، بسبب مساهماتها الخيرية والتطوعية التي تعدت الحدود الوطنية والمحلية نحو الإقليمية والعالمية.
2. ومن أبرز هذه الجهود، استضافة الكويت لـ 3 مؤتمرات متتالية خلال الفترة بين 2013 و2015 لجمع الأموال للدعم الإنساني لسوريا بعد اندلاع الحرب فيها، وتمكنت الكويت من جمع 7.3 مليار دولار أمريكي منها 1.3 مليار دولار مساهمة خاصة من دولة الكويت.
3. علاوة على ذلك، ازدادت مساهمات الكويت في عدد من برامج الأمم المتحدة والمجالس والصناديق الخاصة بها (الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) بصفتها عضوًا نشطًا في عدد من المجالس واللجان التابعة للهيئات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من المجالس.

4. وتنطلق تلك الجهود من حقيقة إن أولويات الكويت في مجلس الأمن الدولي، كانت ولاتزال وستظل، ترتكز حول إرساء السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم ومنع الصراعات وتعزيز الحوار بين الدول ومكافحة جميع أشكال الإرهاب.

- **دعم التحليل الشامل والمراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين وآليات الإنذار المبكر والوقاية**

1. نظمت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الدورة التدريبية "قرار مجلس الأمن 1325 ودور النساء في تحقيق السلام"، والتي نفذتها بالتعاون مع مؤسسة الخليج وجمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية واستمرت لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر 2015، بمشاركة نخبة من القيادات النسوية في دولة الكويت والدول العربية. وهدفت الدورة إلى المساهمة في تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والعمليات المتعلقة بمنع النزاعات وحلها وبناء السلام وزيادة الوعي وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال النهج القائم على الحقوق.
2. وساهمت الدورة في رفد الخلفية المعرفية للمشاركات حول أهمية قرار مجلس الأمن رقم 1325 ودوره في إشراك المرأة في حفظ السلام وبناء القدرات والمهارات للمشاركين حول استراتيجيات ووسائل تفعيل القرار في المجتمع والتعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في عمليات بناء الأمن والسلام.
3. وشملت الدورة محاور مهمة حيث تم التطرق إلى واقع النساء في البلدان العربية ذات العلاقة بالنزاعات، وتقديم خلفية حول قرار مجلس الأمن 1325، وكذلك إعلان ويندهوك، وآليات إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل السلام، ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ بنود القرار 1325.
4. هذا وقد خرجت المشاركات في ختام الدورة التدريبية بالعديد من التوصيات، كان أبرزها: ضرورة الاستمرار في تنفيذ الأنشطة والفعاليات للتوعية بأهمية هذا القرار في المجتمع والعمل على بناء قدرات النساء في مجال السلام والأمن، وكذلك إطلاق تحالف مجتمعي يعمل على حث الحكومة على وضع خطة وطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن إشراك المرأة في تحقيق السلام، التأكيد على أهمية إدراج دور المرأة في صناعة السلام ضمن المناهج التربوية، والعمل على تنفيذ المزيد من حملات التوعية العامة لزيادة مشاركة المرأة في هذا المضمار، وحث منظمات المجتمع المدني على ضرورة اعتماد آليات عمل تساهم في التغيير الجذري وتجعل من المرأة قادرةً على تقلد المناصب والوصول إلى المواقع القيادية التي تتناسب وإمكاناتها وطاقاتها لتساهم في عملية البناء والتطور في المجتمع.

27. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، على مستويات صنع القرار في حالات الصراعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة أو التي تشهد أزمات؟

1. شهدت دولة الكويت منذ أن تولى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في عام 2006 تنامياً كبيراً في دعم المساعدات الإنسانية والجهود التطوعية الإنسانية وتوسيعها بشكل ملحوظ إلى مختلف أنحاء العالم، كما وتم تعزيز دور المرأة في تلك الجهود. ومن الأمثلة على تلك الأنشطة ما يقوم به متطوعي جمعية الهلال الأحمر الكويتية من الذكور والإناث في تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان التي تعرضت إلى كوارث طبيعية، أو تلك الواقعة في أماكن الصراعات.

- **تعزيز ودعم مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام**

1. تولت المرأة رئاسة "معهد المرأة للتنمية والسلام" الكويتي، وشارك المعهد في نوفمبر 2018، ممثلاً برئيسته في الملتقى الدولي للتنمية والتعايش بين الشعوب والذي أقيم في القاهرة، بتقديم ورقة عمل بعنوان "دور المرأة في نشر ثقافة السلام". وأكدت ورقة العمل على ضرورة التعاون مع المؤسسات المختلفة الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة لنشر ثقافة السلام. وأشارت إلى أهمية التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح وإحداث تغيير في المفاهيم والسلوكيات لدى الأبناء وأسرهم ومجتمعاتهم بالإضافة الى تقديم سلوكيات بديلة لرفع درجة السلام داخل المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني، والانطلاق منه نحو القضايا الإقليمية والدولية. كما أكدت على أن للتعليم دوراً محورياً في محاربة ومكافحة التعصب والعنف وتعزيز ثقافة السلام مشيرة الى أنها تقدمت بمشروع لوزارة التربية الكويتية بشأن استحداث منهاج ثقافة السلام لشتى المراحل الدراسية وذلك تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

- **تعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الاستجابة للأزمات على جميع المستويات، لا سيما على مستوى صنع القرار**

1. شمل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد برعايته وحضوره افتتاح المؤتمر العالمي الخاص بتفعيل دور المرأة في العمل الخيري تحت عنوان "دور المرأة في العمل الخيري" في ديسمبر 2014، تعبيراً عن إيمان سموه بمكانة المرأة وأهمية دورها في بناء المجتمعات ونهضتها، وحرصه الدائم على تعميق كل صور التكافل الإنساني والتراحم البشري من خلال مبادراته الإنسانية وإيلائه كل الرعاية والعناية للقطاع الخيري في البلاد، بما يمثله من قيمة إسلامية إنسانية أصيلة وقطاع رائد ضمن قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. وإيمانا من الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية – الجهة المنظمة للمؤتمر-بأهمية دور المرأة ومكانتها، تم إطلاق مبادرة إصدار وثيقة تكون بمثابة دستور يفعل وينظم ويشجع ويضبط طبيعة عمل المرأة في ميدان العمل الخيري.
3. واستهدف المؤتمر الذي ترأست لجنته التحضيرية العليا امرأة، الإسهام في رفع القدرات الخيرية والتطوعية للمرأة لتحقيق أعلى مستويات الفاعلية والكفاءة والإنتاجية في مواجهة متطلبات الأوضاع الانسانية في العالم.
4. وشهد المؤتمر كذلك تبني مبادرة "تفعيل دور المرأة في العمل الخيري"، والتي بدأت انطلاقا من عالمية الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية، كمؤسسة يغطي نشاطها أكثر من 136 دولة حول العالم واستشعاراً منها لأهمية هذا الدور، وما يمكن أن يعكسه على مجتمعاتنا من خير ورفعة ونماء. وبدأت خطة العمل بتنفيذ العديد من ورش العمل التنفيذية التي جمعت نخبة، من قيادات العمل الخيري النسائية من الكويت ومن مختلف أنحاء العالم، لنقل وتبادل خبراتهم وتجاربهم في مجال العمل الخيري، واستقراء الواقع الخاص بدور المرأة واستنباط كافة الصعوبات والتحديات والمعوقات التي تعترض تفعيل دورها وتحول دون ممارستها الفاعلة لهذا الدور، وبحث سبل معالجة تلك التحديات.
5. إطلاق مبادرة جمعية ملتقى الكويت الخيري لجائزة "وشاح الكويت للبصمة الانسانية" السنوية للمرة الأولى في ديسمبر 2018، وذلك في الذكرى الرابعة لتسمية دولة الكويت مركز العمل الانساني وتقليد صاحب السمو أمير البلاد من منظمة الأمم المتحدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه واطلاقه قائد للعمل الإنساني.
6. معايير الترشيح للجائزة: مراعاة الأنظمة والقوانين والنظم المتبعة والمعمول بها في البلاد المستفيدة من الخدمة، مراعاة الأنظمة والقوانين والنظم المتبعة والمعمول بها لدى الجهات المشرفة على المشاريع، إبراز اسم وعلم دولة الكويت، مراعاة الجوانب العلمية والإدارية الحديثة في تنفيذ المشاريع، تقديم تقرير حول الانجازات خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، ودرجة ارتباط المشروعات بأهداف التنمية المستدامة المعتمدة لدى الأمم المتحدة عند تنفيذ المشاريع خارج الكويت، ودرجة ارتباط المشروعات وتوافقها مع أهداف التنمية مع رؤية دولة الكويت 2030 عند تنفيذ المشروعات داخل دولة الكويت، ودرجة الإبداع والتميز في المشروعات المنفذة.
7. وقد حازت الجمعيات والفرق التطوعية الإنسانية النسائية على معظم الترشيحات لما لها من دور بارز في مجال الأنشطة الإنسانية. ومن الأمثلة على تلك الجمعيات والفرق:
8. "فريق عطاء المرأة الكويتية الإنساني"، بقيادة وعضوية نسائية كاملة مكونة من 9 نساء فاضلات: بدأت أنشطة الفريق منذ الستينات، حينما بدأ تعاونهم مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ومجلة أسرتي لإنشاء قرى في السودان ولبنان، ثم كان لهم جهود خيرية لأهالي الأسرى الكويتيين من أيام الغزو العراقي، وتوسع جهود الفريق الخارجية في عام 2008 لإغاثة الأهالي في جزيرة سقطرى المنعزلة في اليمن، وفي عام 2012 ومع اشتداد الأزمة السورية، قام الفريق بالتنسيق مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لإغاثة اللاجئين في الأردن ومع اشتداد مأساة السوريين على الحدود التركية كان للفريق مخيمين مع جمعية الرحمة العالمية. ومع اشتداد الوضع الإنساني جراء الحرب في اليمن، أقام الفريق العديد من المشاريع من خلال جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، منها إغاثة اليمنيين العالقين في الهند، وإقامة مخيم للنازحين وقوافل إغاثية في اليمن. وفي عام 2015، تم تسجيل الفريق بشكل رسمي لدى وزارة الشئون الاجتماعية في الكويت.

- **دمج منظور المساواة بين الجنسين في منع وحل النزاعات المسلحة أو غيرها**

1. مبادرة "رائدات السلام"، وهي مبادرة نسائية تطوعية انطلقت من الكويت من خلال مجموعة من الناشطات النساء، وتأتي تلبية لحاجة المجتمع إلى دعم إشراك المرأة في تحقيق السلام من خلال التوعية بأهمية قرار مجلس الأمن 1325، بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستشارات والدراسات والأبحاث وبناء القدرات الملبية لاحتياجات المرأة بما يعزز من دورها الفعال في خدمة المجتمع.

2. في مارس 2016، نظمت المبادرة الملتقى الأول، والخاص بقرار مجلس الأمن 1325، تحت عنوان "المرأة الكويتية...نموذجاً"، بمشاركة نخبة من المحاضرين والمسؤولين في مختلف جهات الدولة الحكومية وغير الحكومية. ويهدف الملتقى إلى إحداث التغيير الإيجابي والبناء في البنية المعرفية للمجتمع حول إشراك المرأة في صناعة السلام، وتوعية المجتمع بأهمية قرار مجلس الأمن 1325 ودوره في إشراك المرأة في حفظ السلام. كما تسهم بشكل كبير في الارتقاء بمهارات وقدرات المرأة، عن طريق تزويدها بالتقنيات والوسائل الحديثة، بما يتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة وتوفير جميع أنواع الدعم اللازم لها، من خلال المساهمة في خلق ثقافة مجتمعية مساندة لدور المرأة في بناء السلام.

28. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات

- **تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها**

1. إقرار قانون الصحة النفسية من قبل مجلس الأمة الكويتي في ديسمبر 2018، والذي يأتي ليكرس حقوق الأفراد فيما يتعلق بالصحة النفسية.
2. ومن أمثلة بنود القانون: "تحتفظ كل منشأة صحة نفسية بملف خاص لكل مريض نفسي يتضمن البيانات الخاصة به، ولا يجوز الاطلاع على هذا الملف إلا في الأحوال التي يجيزها القانون". والتي جاءت لتؤكد على وجوب حفظ خصوصية وسرية السجلات الطبية لمرضى الصحة النفسية، وحمايتها من اطلاع الغير ممكن يمكن أن يستغلها كأداة تهديد أو تشويه للسمعة أو استغلالها لانتقاص حق المريض في اتخاذ قراراته، كأن تُستغل للتشكيك في أهلية المريض أو عدم كفاءته الوالدية لرعاية الأبناء وغيرها.
3. وتنص مادة 10 على: "أنه لأي من الوالدين أو الوصي أو القيّم حسب مقتضى الحال تقديم طلب لفحص المريض النفسي ناقص الأهلية في إحدى منشآت الصحة النفسية، كما يجوز لأي منهم أن يطلب خروجه إلا إذا انطبقت على المريض شروط الدخول الإلزامي، وفي هذه الحال تتبع الإجراءات المقررة في هذا الشأن". وتأتي هذه المادة لتنظيم عمليات مسؤولية إيداع وخروج المرضى من المصحات النفسية، والتي سبق وأن سجلت جمعيات النفع العام المهتمة بقضايا حقوق المرأة حالات استغلالها من قبل الأزواج أو الأهالي للزج بالنساء والفتيات بالمستشفيات لفترات زمنية طويلة من باب العقاب أو الإبعاد عن الأطفال، أو حرية التصرف بالمال أو الممتلكات كالمنزل مثلاً دون رغبتهن، بسبب ثغرة قانونية سابقة استطاع المعتدين استغلالها وهي عدم جواز خروج المريض من المصح النفسي إلا في حالة طلب الشخص الذي أودعه، أو أحد أصوله (أقرباء الدرجة الأولى)، إخراجه وإن لم يكن لتواجده سبباً طبياً للبقاء.

- **زيادة فرص وصول النساء المتأثرات بالنزاعات أو اللاجئات أو المشردات إلى خدمات الوقاية من العنف والحماية منه**

1. حرصاً من دولة الكويت على تقديم أفضل سبل الحماية للعاملات المنزليات اللواتي وقعن ضحايا الإتجار بالأشخاص، أنشأت مركز إيواء العمالة الوافدة بطاقة استيعابية تبلغ 500 عاملة، وتقديم المساعدة الطبية والقانونية لهم.
2. ويقدم المركز جميع خدماته بالمجان، مما يساهم في زيادة فرص وصول النساء المشردات أو ممن تقطعت بهن السبل، إلى خدمات الحماية والوقاية من أوجه العنف التي يتعرضن لها، بدءً من توفير الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس ومأوى، مروراً بخدمات التشخيص والعلاج الطبي، والإرشاد النفسي والاجتماعي، وانتهاءً بتقديم الخدمات القانونية، حسب الحاجة. كما وتشمل الخدمات توفير تذاكر السفر للنساء إلى بلدانهن حسب خصوصية كل حالة.

- **اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال**

1. إن جهود دولة الكويت للقضاء على ظاهرة الإتجار بالأشخاص ليست وليدة اللحظة، بل ممتدة منذ صدور القانون رقم 16 لسنة 1960 من قانون الجزاء، حيث حظرت المادة 185 منه، أشكال الإتجار بالأشخاص كافة. وتبعتها جهود الكويت بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها المعني بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

2. تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، من قبل وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية. وتضم اللجنة في عضويتها العديد من الجهات المعنية بدولة الكويت، في إطار سعي الكويت لتعزيز مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص، وفق التزاماتها الدولية، وإنفاذاً للقانون الوطني رقم 91 لسنة 2013، على النحو الأمثل.

29. أمثلة للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها

☐ **تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب**

1. تلتزم دولة الكويت التزامًا تامًا بتزويد كل شخص ومنحه فرصة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التعليم؛ وتتضمن رؤية 2035 هذا الالتزام وهو مستوحى من إيمان الكويت واعتقادها الراسخ بأهمية التعليم الحاسمة كركيزة للتنمية البشرية وكحق إنساني أساسي. ووفقًا لذلك، توفر الدولة التعليم المجاني للجميع من رياض الأطفال حتى التعليم الجامعي، مع إلزام الجميع بالحصول على التعليم الابتدائي والمتوسط.
2. يمثل التعليم بندًا مهمًا في ميزانية الكويت السنوية، على سبيل المثال خصصت الحكومة ما يقرب من 16.2 بالمائة من الانفاق الحكومي الإجمالي في عام 2014 للتعليم.
3. أشارت أحد التقارير الوطنية إلى أن نسبة الأمية أقل من 2 بالمائة في عام 2015، كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة 80 و97 و94 و82 بالمائة في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والتعليم المتوسط والتعليم الثانوي على التوالي.
4. ووفقًا لإحصاءات التعليم لسنة 2017/2016 الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، تم قيد ما مجموعه 329,920 طالب كويتي وما مجموعه 52,897 طالب غير كويتي في جميع المستويات التعليمية، على ما مجموعه 622 مدرسة و196 روضة أطفال كما هو موضح بالشكل التالي:

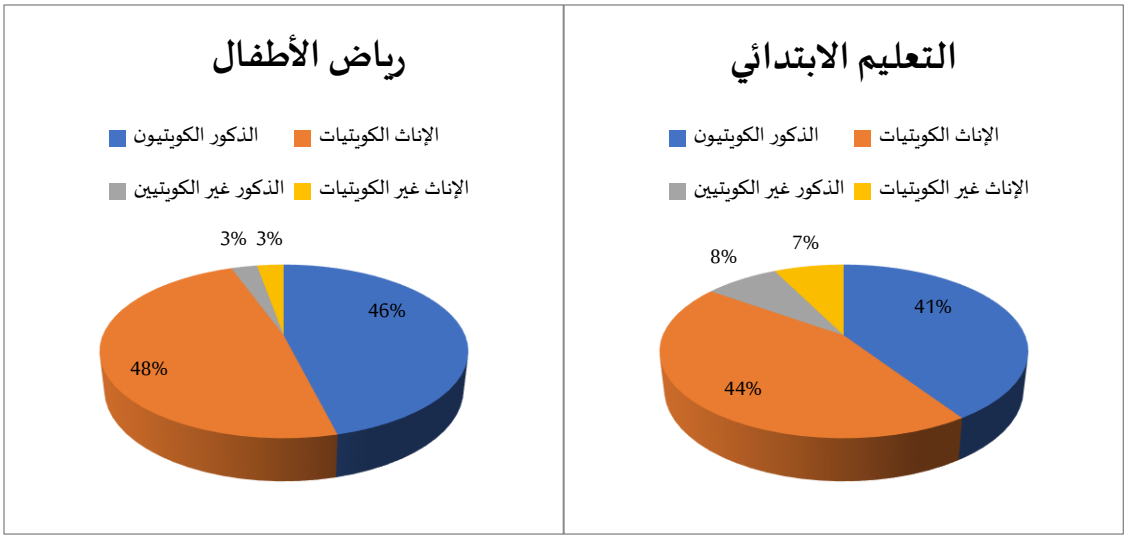

5. هذا وقد حققت الكويت إنجازاً مبكراً لأهداف وغايات سد الفجوة بين الجنسين في التعليم، كإحدى الغايات الإنمائية الألفية؛ حيث شهدت معدلات التحاق الإناث الكويتيات بمراحل التعليم المختلفة، وخاصة التعليم الجامعي والثانوي معدلات أعلى من معدلات الذكور، وقد ساهم ذلك في إنجاز دولة الكويت لغاية تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وذلك قبل حلول الموعد المقرر لإنجاز الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

- **معالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل، فقر الدم)**

1. وضعت الدولة العديد من الخطط والمشاريع كجزء من خطة التنمية الوطنية المستمرة التي تهدف إلى سد الفجوات في خدمات التغطية والجودة والخدمات الصحية في جميع جوانب النظام الصحي.
2. تم تحقيق الجزء الأكبر من هدف التنمية المستدامة الثالث (الحياة الصحية وتعزيز رفاهية الجميع)، بشكل تام في دولة الكويت. على سبيل المثال، وبالإشارة إلى الغاية 3.1، أظهرت الإحصاءات الوطنية في عام 2016 أن معدل وفيات الأمهات في دولة الكويت بلغ 3.4 لكل 100,000 حالة ولادة حية في عامي 2014-2015؛ أما فيما يتعلق بتواجد القابلات الماهرات، فهي نسبة عالمية، تصل إلى 100% في جميع أنحاء البلاد. وفيما يتعلق بالغاية 3.2، وصلت الكويت إلى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لمعدل 9.3 حالة وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية في عام 2016، ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 5 حالات وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية في 2030. أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة فقد بلغ 4.6 حالة وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية في عام 2016؛ وبذلك، تضع المؤشرات أعلاه دولة الكويت ضمن أفضل البلدان من حيث الأداء على مستوى العالم.
3. وبالإشارة إلى الغاية 3.7، تقدم الإحصاءات دليلًا على أن معدل المواليد بين المراهقات بين عامي 2012 و2016 يصل إلى معدل 0.02 و5.97، فيما بين المراهقات البالغات من العمر 10 و14 و15 سنة على التوالي. كما هو موضح في الجدول أدناه:

معدلات المواليد بين المراهقات ومجموعة الفئات العمرية من الشابات (لكل 1,000 أنثى)		
سنة	**الفئة العمرية 10-14**	**الفئة العمرية 15-19**
2014	0.05	7.23
2015	0.03	7.09
2016	0.02	5.97

- **تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة**

1. جاء قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل متوافقاً مع التزام الدولة بالأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية لحماية الطفل، متضمناً تشديد العقوبات على المسيئين للطفل، أو مستغليه، أو مانعيه من نيل حقوقه الدستورية.
2. وشهد القانون الجديد عقوبات مغلظة لمن يعتدي على صغار السن من الفتيات والأولاد، وصلت إلى السجن ثلاث سنوات وغرامة 50 ألف دينار لكل من يشرك الأطفال في أعمال إباحية أو تتعلق باستغلالهم جنسيا. وعدد القانون صور الاستغلال الجنسي للأطفال المعاقب عليها، وتتمثل في إصدار أو إنتاج أو إعداد أو عرض أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال، أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل. كما يعاقب بالعقوبة نفسها من يستخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو الرسوم المتحركة، وغيرها من الوسائل لعرض أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية، أو التشهير بهم، أو تحريضهم على الانحراف أو تسخيرهم في ارتكاب جريمة أو أعمال منافية للآداب.
3. كما أقر القانون عدداً من العقوبات المغلظة لحماية الطفل من الإساءة، حيث نص على معاقبة كل شخص يمنع الطفل من الحصول على حقوقه المنصوص عليها بالسجن سنة وغرامة ألفي دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة المقررة لأي جريمة إذا وقعت من بالغ على طفل، أو إذا ارتكبها أحد والديه، أو من له الولاية أو الوصاية أو المسؤول عن ملاحظته وتربيته، أو من له سلطة عليه.
4. ومن العقوبات التي أقرها القانون الذي جاء في 11 باباً، و124 مادة، تغريم كل من يشهر بالأطفال المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون، بغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار، وتصل إلى 50 ألفا، سواء كان هذا التشهير بنشر أو إذاعة معلومات أو بيانات أو رسوم وصور تتعلق بهوية هؤلاء الأطفال. وشدد على أن يحرم الأب أو المتولي رعاية الطفل من كافة المزايا العينية التي تمنحها الدولة إذا صدر ضده حكم نهائي بإدانته بجريمة من الجرائم الواقعة على الطفل.

5. وتضمن القانون في مواده بالتفصيل ما يتمتع به الطفل من حقوق بدءا من حق الحياة والنمو، وصولاً إلى حق تكوين آرائه الخاصة وفي الحصول على معلومات التي توصله إلى تكوين تلك الآراء. ولم يغفل المشرع في القانون عن كل الجوانب المتعلقة بتكوين طفل سليم قادر على أن يكون عنصراً وطنياً فعالاً في المجتمع.
6. كما أكد القانون على حق الطفل إلى الحماية من أي نوع من انواع التمييز بين الاطفال، بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر، أو الاعاقة، أو أي وضع آخر، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق.

مجالات الاهتمام الحاسمة:
ط. الحقوق الإنسانية للمرأة
ك. المرأة والبيئة
ل. الطفلة الأنثى

30. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالجنس في السياسات البيئية؟

☐ **دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها**

1. أنشأت الهيئة العامة للبيئة بناء على القرار 21 لعام 1995 والمعدل تحت رقم 16 لعام 1996، وفى عام 2014 صدر قانون حماية البيئة الجديد وحمل رقم 42 لعام 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لعام 2015 والذي ينص على ما يلي:
2. الهيئة العامة للبيئة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ولها ميزانية ملحقة تعنى بشئون البيئة ولها الولاية العامة على شئون البيئة في الدولة وتلحق بمجلس الوزراء ويشرف عليها المجلس الأعلى للبيئة.
3. ويترأس المجلس الأعلى للهيئة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، مدير عام الهيئة العامة للبيئة عضواً ومقرراً، بالإضافة إلى خمسة أعضاء، منهم 2 من النساء (بنسبة 28.6%).

4. وتختص الهيئة بالقيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد وعلى وجه الخصوص ما يلي:
1. وضع وتطبيق السياسة العامة للدولة في شأن حماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. مواجهة الكوارث البيئية وإنشاء وتطوير قاعدة بيانات بيئية شاملة للدولة.
3. الإعداد والإشراف على تنفيذ خطط عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بحماية البيئة في المدى القريب والبعيد بالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة.
4. الإشراف على الأنشطة والإجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة.
5. إعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذها.
6. المشاركة في دعم الأبحاث والدراسات البيئية وصيانة مواردها.
7. تحديد المشاكل البيئية واقتراح الحلول المناسبة لها.
8. دراسة الاتفاقيات الدولية المعنية بشئون البيئة.
9. تطوير وتنفيذ المسوحات البيئية الشاملة وبرامج المراقبة المستمرة للمعايير والمؤشرات البيئية.
10. وضع الإطار العام لبرامج التوعية البيئية.
11. متابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة.

5. كما ويتألف مجلس إدارة الهيئة من 18 عضواً، منهم 3 من النساء (بنسبة 16.6%). ومجلس إدارة صندوق حماية البيئة ويتألف من خمسة أعضاء من الرجال. أما الإدارة التنفيذية فتتكون من 29 عضو، منهم 12 من النساء (بنسبة 41.4%).
6. ومما سبق، يتضح سعي الدولة لإشراك المرأة في قيادة وحوكمة إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وإن كانت نسبة التمثيل النسائي أقل منها للرجال.

- **زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها**

1. تضمنت معظم نصوص الدستور المبادئ التي استقر عليها المجتمع الدولي وعبر عنها في المواثيق الدولية الصادرة في هذا المجال، وزيادة في الحرص والتأكيد تم إنشاء المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1973 من أجل كفالة واحترام وتطبيق الحقوق والحريات على الوجه الأكمل، حيث أولى الدستور الكويتي الحقوق والحريات أهمية قصوى، لذلك نص صراحة على تلك الحقوق في معظم مواده والتي منها: العدل والمساواة والحرية (المادة 7)، حق الفرد في التملك وحرمة الأموال العامة وحمايتها (المادتان 16 و17)، و صون الملكية الخاصة، وألا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي بينها القانون وبشرط تعويضه التعويض العادل (المادة 18). وتأتي تلك الحقوق مجتمعة على تأكيد حق المرأة في الوصول للأراضي وتملكها، وفي الحصول على المياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، على كف المساواة مع الرجل دون تمييز. ونتيجة لهذه الحقوق وفيما يتعلق بملكية الأراضي، تشير بيانات الهيئة العامة للغذاء والتغذية إلى أن 23% من أصحاب الأراضي الزراعية أو الشركاء الذين يتمتعون بحقوق في الأراضي الزراعية في الكويت هم من النساء.

- **تعزيز تعليم النساء والفتيات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات المتعلقة بالبيئة الطبيعية**

1. إن نظام الدراسة في التعليم العالي في دولة الكويت، لا يضع أي قيد أو شرط للالتحاق بكافة التخصصات حسب النوع، فلا يوجد تمييز ضد المرأة في هذا المجال (وعلى سبيل المثال، فقد ألغت المحكمة قراراً سابقاً لكلية الطب حدد عدد مقاعد الطالبات لصالح مقاعد الطلبة الذكور لأن في ذلك تمييز واضح).
2. يتضح مما سبق أن المساواة مكفولة في مجال التعليم والتدريب، ولا توجد أية قيود على تعليم المرأة أو تمييز خاص بالرجل، وهذا تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم، بل أننا نجد أن نسبة التحاق الإناث تفوق الرجال في التعليم العام والعالي، حيث تبلغ 52 % في التعليم العام و66 % في التعليم العالي.

جدول: الطلبة المقبولين في جامعة الكويت حسب الجنسية والنوع والكلية في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2018-2017

الكلية	كويتي			غير كويتي			إجمالي		
	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي
الحقوق	152	348	500	6	11	17	158	359	517
الآداب	437	394	831	74	93	167	511	487	998
العلوم	97	279	376	58	80	138	155	359	514
الطب	13	82	95	6	9	15	19	91	110
الهندسة والبترول	140	584	724	38	58	96	178	642	820
العلوم الطبية المساعدة	2	139	141	2	29	31	4	168	172
التربية	20	467	487	15	70	85	35	537	572
الشريعة والدراسات الإسلامية	147	438	585	32	36	68	179	474	653
العلوم الإدارية	171	302	473	24	25	49	195	327	522

الصيدلة	5	37	42	1	6	7	6	43	49
طب الأسنان	3	23	26	1	0	1	4	23	27
العلوم الاجتماعية	155	332	487	16	34	50	171	366	537
كلية العلوم الحياتية	9	112	121	3	29	32	12	141	153
كلية العمارة	3	61	64	1	8	9	4	69	73
كلية علوم وهندسة الحاسوب	5	32	37	11	11	22	16	43	59
كلية الصحة العامة	0	7	7	0	0	0	0	7	7
الإجمالي العام	1,359	3,637	4,996	288	499	787	1,647	4,136	5,783

3. من الجدول السابق، يمكن ملاحظة التفوق العددي الواضح للطالبات مقارنة بالطلبة الذكور في مجالات (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، مما يدل على ارتفاع إمكانية الالتحاق بها للنساء والفتيات دون قيد أو حاجز.

31. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته؟

- **تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى خدمات، مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات**

1. على الرغم أن دولة الكويت ما زالت ضمن المناطق الآمنة من الكوارث الطبيعية نسبياً، إلا أن الاطلاع على ما يحدث من كوارث طبيعية حول العالم يعتبر من الموضوعات المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار ضمن منظومة التأمين وضمن ترتيبات منظومة إعادة التأمين عالمياً. ولذلك، شهدت الساحة الإعلامية في الكويت، وتحديداً وسائل التواصل الاجتماعي، دعوات إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحصول على تأمين ضد الكوارث الطبيعية والمناخية، وذلك في أعقاب خسائر كارثة أمطار (نوفمبر 2018)، والتي شملت مناطق وضواحي سكنية بأكملها، وأغلقت معظم الطرق السريعة الرئيسة، ونجم عنها خسائر في الأرواح أيضا.
2. وكما أسلفنا، فإن النساء تتساوى مع الرجال في حق الاختيار والتقاضي، ويعتبر وصولها إلى فرص الحصول على الخدمات التأمينية والإغاثية والتعويضية أمراً محسوماً لا تعيقه القوانين أو ممارساته في المجتمع الكويتي.

- **تقديم أو تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته**

1. صدور قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014، والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015، والذي خصص المادة 118 لموضوع الكوارث البيئية والمناخية. وتنص المادة 118 منه على: "تعنى الهيئة بالتعاون مع الجهات المختصة بإعداد خطط الطوارئ، وخطط إدارة المخاطر الطبيعية، بما فيها العواصف الغبارية والرملية، وموجات الجفاف، والسيول الفجائية، والهزات الأرضية، وحالات نفوق الأسماك والأحياء البحرية وغيرها، إضافة إلى المخاطر البيئية التي قد تنتج عن الأنشطة البشرية. وفي كل الأحوال، تتولى الجهات المختصة إدارة هذه الخطط وتوفير متطلبات إنجاحها، وتعنى الهيئة بمتابعة أداءها ورفع التقارير اللازمة بشأنها للمجلس الأعلى". ويعتبر قانون حماية البيئة، شأنه شأن القوانين الأخرى في دولة الكويت، ملزماً للجميع دون تمييز على أساس النوع، سواء بالحقوق أو الواجبات. وعليه، فإن القانون يضمن تمتع النساء بجميع الخدمات التي تقدمها الدولة في حالات الكوارث، إضافة إلى الخدمات التي من شأنها الحد من مخاطر وتأثيرات تلك الكوارث عليها.

القسم الثالث: المؤسسات الوطنية والإجراءات

32. ما الآلية الوطنية الحالية لدولتك والتي تستخدمها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟

1. تتألف رؤية الكويت 2035 من **سبعة** ركائز تدعم بعضها البعض باعتبارها حجر الأساس للاستراتيجية بالكامل، وهي مستوحاة إلى حد كبير من أبعاد أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي تتمثل في الأشخاص والازدهار والكوكب والسلام والشراكة. فيما يلي الركائز التي تقوم عليها رؤية 2035:

2. ولقد تمت **المواءمة** بين الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالمساواة بين الجنسين، وبين ركائز وبرامج وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015– 2020/2019) والخطة السنوية 2018/2017 لدولة الكويت على النحو التالي:

الهدف (5) من أهداف التنمية المستدامة العالمية "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"

ركائز الخطة الإنمائية:

4. رأس مال بشري إبداعي

البرامج:

- برنامج رعاية وتمكين الشباب
- برنامج تعزيز التماسك الاجتماعي برنامج اصلاح اختلالات سوق العمل
- دعم مبادرات الشباب الكويتي (مبادراتنا)
- تنمية المهارات الحرفية والاقتصادية للمرأة الكويتية
- برنامج تمكين المرأة وإدماجها
- مبادرات القيادة النسائية
- برنامج إدماج المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي (61 امرأة تدربّن على المشاركة في المناصب السياسية)
- تمكين المرأة اقتصادياً (رنين الجرس في سوق الأوراق المالي-بورصة الكويت)

- جائزة الكويت المتميزة للمرأة (**KDWA**) برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد.

أهم السياسات:
- مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية، بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها.
- دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية، وكفالة استقرارها الأسري والنفسي.
- إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري.
- تمكين المرأة الكويتية، وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية، من خلال تعزيز دورها في مراكز صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

3. كما تم إنشاء المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، من أجل التأكد من مطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطط الإنمائية. كما تم أيضا ربط أولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر 2019/2020 – 2016/2017 في نسختيه 2017 و2018، بحيث تتوافق مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم صياغة برنامج عمل الحكومة تحت شعار " نحو تنمية مستدامة".

33. هل رئيس(ة) الجهاز الوطني عضو(ة) في العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثل مكاتب أو وكالات أو لجان التنسيق المشتركة بين الوزارات)؟

1. تعتبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الجهة المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع رؤية 2035 وخطة التنمية الوطنية الكويتية، وقد تم إنشاء المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل، وذلك للتأكيد على مطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطة الإنمائية.
2. وتجدر الإشارة هنا إلى أن **المجلس الأعلى لشئون الأسرة**، هو الجهة المسؤولة عن إعداد وتقديم التقرير الحالي للآليات الدولية خلفاً للجنة المرأة التابعة لمجلس الوزراء سابقاً. وتقوم أحد أعضاء المجلس الأعلى لشئون الأسرة برئاسة الفريق الخاص بإعداد "المراجعة الشاملة الوطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25 لعام 2019" (انظر الفقرة 9 صفحة 43 لمعلومات الفريق)، بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة الخارجية، لتسهيل إجراءات التنسيق بين اللجان العاملة.

34. هل هناك آليات رسمية قائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

نعم

a) أي من الجهات المعنية التالية تشارك رسميًا في آليات التنسيق الوطنية المنشأة للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

إعلان ومنهاج عمل بيجين		**خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030**	
☐ منظمات المجتمع المدني	√	☐ منظمات المجتمع المدني	√
☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة	√	☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة	√
☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث	√	☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث	√
☐ المنظمات الدينية		☐ المنظمات الدينية	
☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية	√	☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية	√
☐ القطاع الخاص	√	☐ القطاع الخاص	√
☐ منظومة الأمم المتحدة	√	☐ منظومة الأمم المتحدة	√
☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد...		☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد	√
		ديوان المحاسبة، البنك الدولي	

b) **هل لدي دولتك آليات لضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات؟**

1. نعم
2. تأتي مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة من خلال تمثيل جمعيات النفع العام والمجتمع المدني التي تُعنى بتمثيل تلك الفئات والتي يتكفل أعضاءها المشاركين في آليات التنسيق الوطنية بنقل وجهات نظر ومخاوف تلك الجماعات من خلال عضويتهم بمختلف اللجان والفرق ذات العلاقة. بالإضافة إلى الجهات والهيئات الحكومية المختصة بتقديم الخدمات الخاصة بهذه الفئات في ذات الآلية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على سبيل المثال لا الحصر.

c) **يُرجى وصف كيفية مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني.**

1. تأتي مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير من خلال تزويد فريق إعداد التقرير بالبيانات والإجابات على التساؤلات والبنود الخاصة بعمل كل منها والتي يوجهها رئيس الفريق لها عن طريق المخاطبات الرسمية.

35. هل يُدرج كل من المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

☐ نعم

1. يتم إدراج كل من المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء كأولوية رئيسة في الخطة/الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال عمل المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة الدولية وبين الخطط الاستراتيجية والخطط الإنمائية، وربطها بأولويات برنامج عمل الحكومة.
2. وتحقيقاً لتلك الغاية، قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لمنطقة الدول العربية التشارك لمدة عامين بهدف دعم مشروع مع شركاء محليين لتسريع تنفيذ الهدف الخامس (5) من أهداف التنمية المستدامة (SDG5). وسوف يقوم هذا المشروع بتفعيل التغيرات التحولية طويلة المدى التي من شأنها تمكين دولة الكويت من تحقيق الأهداف الطموحة لأجندة تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في الكويت. هذا وقد استفاد المشروع من العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة خطة عمل البرنامج الوطني 2009-2012 حول تمكين المرأة ودعم تحقيق النتيجة رقم2 من خطة عمل البرنامج الوطني الحالية (رأس مال بشري ابداعي)، والعمل الذي تقوم به حالياً هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في باقي الدول العربية. وسوف يركز هذا المشروع على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (1) دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (2) دعم مشاركة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية تجاه الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة، (3) تزويد البيانات من أجل دعم خطة وطنية شاملة تفصيلية لمعالجة العنف ضد المرأة.

36. المجالات الثلاثة الأولى التي حققت فيها دولة الكويت معظم التقدم خلال السنوات الخمس الماضية عندما يتعلق الأمر بـ إحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟

☐ **إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات لإحصاءات الجنسين (مثل، فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات)**

1. في هذا الاتجاه تم تعزيز قنوات الحوار بين منتجي ومستخدمي البيانات من خلال رفع مستوى العلاقات والشراكات و تطوير العلاقات والشراكات الإقليمية والدولية، حيث تم عقد وتوقيع عدد من البروتوكولات بين المراكز الإحصائية الوطنية (الوزارات) وبين الإدارة المركزية للإحصاء للسجلات الإدارية و انشاء فريق تواصل بين الجهات المصدرية للبيانات السجلية وما بين الإدارة المركزية للإحصاء، وتجدر الإشارة ما تقوم به الإدارة المركزية للإحصاء في الاعمال التحضيرية للتعداد التسجيلي المبني على السجلات الإدارية، حيث قام الفريق المعني بعد التنسيق مع الأعضاء من الجهات المصدرية للسجلات الإدارية بزيارات ميدانية لهذه الجهات للوقوف والاطلاع على قواعد البيانات وغيرها من الأمور المتعلقة بجودة البيانات ... الخ، بالإضافة الى الإحصاءات الجارية التي يتم أخذها من المصادر السجلية، فقد تم انشاء آلية تنسيق من خلال ضباط اتصال بين الجهتين لتلبية كافة الاحتياجات من البيانات الإحصائية، حيث يتم تجميع هذه البيانات على مستوى النوع (ذكر / انثى) وتنشر البيانات عن الخدمات مثل (التعليم والصحة وغيرها على أساس الجنسانية).
2. وفي سياق ذلك تم تطوير الكثير من المؤشرات الخاصة بالجنسين سوف نتطرق الى ذكر بعض من مؤشرات من حيث توافر البيانات من الجهات المصدرية والخاصة بالهدف الخامس.

☐ **إعادة معالجة البيانات الموجودة (على سبيل المثال، التعدادات والمسوحات) لإنتاج إحصاءات الجنسين أكثر تصنيفًا و/أو جديدة**

1. تعتبر التعدادات من اهم المصادر للبيانات الإحصائية حيث تجمع بيانات عن خصائص السكان والتي من أهمها البيانات الخاصة بالنوع، الذي يعتبر من اساسيات جمع البيانات بدولة الكويت منذ ان تم تنفيذ التعدادات بها خاصة من تعداد 1965 وهو يعتبر أساس البيانات التي تم تنفيذها حيث تم نشر جميع المخرجات خاصة السكانية منها عن الذكور والاناث بكافة الخصائص مثل (خصائص التعليم والحالة العملية والعمر والأنشطة الاقتصادية والمهن طبقا للتصنيفات الدولية) وقد صدر احدث إصدارات عن الدليل الموحد لدول مجلس التعاون للدول العربية مبنيا على ISIC 4 – وكذلك دليل المهن موحد لدول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية مهنيا، أيضا دليل التصنيف الدولي لمنظمة العمل الدولية ISCO – 08 وتم استخدامهم في مسوح القوى العاملة والذي يجري سنويا بدولة الكويت.
2. وكذلك تنفيذ مسح الشباب الوطني لأول مرة بالدولة والذي تم اخذ اراء الشباب من الجنسين عن اهم الموضوعات التي تهم الشباب وتخدم بناء مجتمع مبني على المشاركة للجنسين وذلك بالاشتراك مع وزارة الشباب المالكة لهذا المشروع وقد تم نشر النتائج الخاصة به بالاعتماد على النوع (الذكور / الاناث) ويتم استخدام التعاريف والتصانيف الدولية عند اجراء هذه المسوح.

☐ **المشاركة في بناء القدرات لتعزيز استخدام إحصاءات الجنسين (على سبيل المثال، الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي)**

1. تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بتعزيز القدرة على تحسين أداء العاملين بالإدارة، والمشاركة في بناء قدراته الإحصائية من خلال المشاركات في الكثير من الدورات التدريبية لتعزيز استخدام إحصاءات الجنسين ،وذلك بحضور الاجتماعات والدورات على المستوى الاقليمي والدولي بهذا الخصوص مثل (المركز الإحصائي الخليجي- الاسكوا وغيرها من الوكالات)وذلك من خلال إيفاد العنصر النسائي جنبا الى جنب لحضور الورش العمل والاجتماعات والدورات التدريبية سواء داخل دولة الكويت او خارجها لزيادة القدرة الإحصائية والفنية للعاملين بها، بل تشجيع العنصر النسائي للمشاركة بقوة في فرق العمل مثل فريق عمل مؤشرات التنمية المستدامة.
2. مشاركة العنصر النسائي في ورش العمل التي تمت بالإدارة المركزية على سبيل المثال إحصاءات الصحة والسياحة وإحصاءات العمل وإحصاءات الطاقة والبيئة وغيرها.

37. من بين ما يلي ما الأولويات الثلاث الأولى في دولتك لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة؟

☐ **إعادة معالجة البيانات الموجودة (على سبيل المثال، التعدادات والمسوحات) لإنتاج إحصاءات جنسانية أكثر تصنيفًا و/أو جديدة**

1. تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء العديد من المسوح الإحصائية ففي مسوحنا المتنوعة التى نقوم إجراءها مثل مسح التعداد او مسح القوى العاملة ومسح الدخل والانفاق الاسري، وكذلك ما هو مطلوب منا بالمسوح النوعية المتخصصة لأهداف التنمية المستدامة من الهدف الاول الى الهدف السابع عشر سوف تتضمن قضية المساواة بين الجنسين وايضا تمكين المرأة ،وايضا ما سوف نقوم به أو نجريه بتوفير قواعد بيانات متخصصة بموضوع المساوة والمرأة ونحن بصدد نشر نشرات تخصصية بموضوع المرأة والطفل والثقافة، وتقوم الإدارة المركزية للإحصاء بتحسين المسوح وخاصة الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات وفي هذا السياق جاري العمل على استخدام استمارة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لمسح القوى العاملة الموحد والذي تم تنفيذ احدث التوصيات الدولية لمنظمة العمل الدولية عند تصميم الاستمارة الموحدة هذه حيث تم تطبيق توصيات القرار رقم (1) للمؤتمر التاسع عشر لإحصاءات العمل اخذين في الاعتبار النوع و الإعاقة كأساس للمتغيرات التي تتطلبها سواء التوصيات والتصانيف الدولية او متطلبات اهداف التنمية المستدامة ، وجاري أيضا العمل على تنفيذ التوصيات الاسكوا على استمارة الدخل والانفاق الاسري للمسح الجديد المزمع اجراؤه أواخر هذا العام.

☐ **إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة (مثل استغلال الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)**

1. جاري العمل حاليا على تنفيذ المسوح السكانية (الاسرية) باعتبار جمع البيانات عن الجنسين من الأهمية الأساسية عند تصميم الاستمارات الخاصة بأهداف كل مسح مثل مسح القوى العاملة. وكذلك تحسين النظام المتكامل لإحصاءات سوق العمل، إحصاءات التعليم والسياحة والصحة.

☐ **زيادة استخدام و/أو تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات بيانات الجنسين**

1. على الرغم من ان جميع المسوح التي تمت بدولة الكويت كان عامل البيانات الجنسانية أساس عند تصميم استمارات المسوح حيث يعتبر المتغير الخاص بالنوع من الأساسيات، وفي هذا الصدد تم انشاء نظام معلومات سوق العمل الكويتي بالاشتراك مع البنك الدولي كجهة تنفيذية لتنفيذ هذا النظام الذي يعتبر حاليا من اهم مصادر بيانات العمالة حسب الجنسية (كويتي / غير كويتي) وحسب النوع (ذكر / انثى) وتصدر بيانات هذا النظام المتكامل علي أساس نشر البيانات كل ربع سنوي بها الخصائص الجنسانية من حيث الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي والقطاع العمل والمهن مستخدما احدث التصانيف الدولية والمعايير النشر الدولية، ويعتبر بحق نقلة نوعية لدولة الكويت للبيانات الإحصائية عن سوق العمل الكويتي ايضا تحسين بيانات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة والتي تعكف الإدارة على تحسين قواعد البيانات الخاصة بها.

38. هل حددت مجموعة وطنية من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟

☐ لا

إذا كانت الإجابة بلا، كم عدد مؤشرات التنمية المستدامة العالمية المتعلقة بالجنسين (القائمة واردة في الملحق 1) المتوفرة في دولة الكويت؟

المؤشر	وصف الحالة
5.1.1	متوفر "كلي" حصر التشريعات والقوانين التي تعزز المساواة وعدم التمييز بين الجنسين من خلال كتابة نصية لتلك التشريعات (وزارة العدل الكويتية)
5.2.1	متوفر بيان جزئي حول تعرض الفتيات والنساء للعنف البدني والجنسي والنفسي وفقاً للحالة العمرية (حدث وغير حدث) وليس وفقاً لسنوات العمر وإنما وفقاً للجنسية (مواطن وغير مواطن) للسنوات من 2013-2017.
5.3.1	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20-24 عاماً واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاماً.
5.4.1	البيان المتوفر جزئي لأنه يحتاج إلى مسح والمتوفر هو بيان سجلي حول نسبة المتزوجات تحت سن 15 عام ونسبة المتزوجات من 15-19 عام من سنة 2012 إلى 2016.
5.5.1	متوفر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية. متوفر نسبة النساء من أعضاء مجلس الأمة الكويتي ونسبتهن في الحكومة والمجلس البلدي (عضو واحد من 16 عضو)
5.5.2	نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوفر نسبة النساء في الحكومة فقط من عام 2012 إلى 2016.
5.أ.1	متوفر نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية بحسب الجنسية (من أصل مجموع السكان الزراعيين) بحسب النوع، (ب) وحصة النساء بين الملاك وأصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية بحسب نوع الحيازة لعام 2016.
5.2.1	نسبة البلدان التي لديها نظم وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يتم وضع الميزانية بحيث يستفيد منها الجنسين، لأنه وفقاً للدستور الكويتي لا يوجد فرق بين المواطنين حسب النوع.

البيانات من الجهات المصدرية والخاصة بالهدف الخامس:

الغاية 1.5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

1. ولما كانت دولة الكويت قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1994، وحيث أن الاتفاقيات التي تُصدق عليها دولة الكويت تصبح من تاريخ نفاذها جزءً لا يتجزأ من التشريعات الكويتية الوطنية، يُضم إلى المنظومة القانونية الداخلية لدولة الكويت، ومن ثم يكون على جميع هيئات ومؤسسات الحكومة والأفراد، الالتزام بأحكامها، ليس هذا فقط بل أن القضاء الكويتي يكون على عاتقه كفالة احترامها وحمايتها.
2. وتجدر الإشارة إلى أن منهجية دولة الكويت، في نبذ العنصرية والتمييز العنصري، والعدل إعمالاً للآية القرآنية الكريمة (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (الحجرات:13). خاصة وأن الشريعة الإسلامية تعد المصدر الرئيسي لقواعد ونصوص الدستور الكويتي، بحسب ما نصت عليه المادة رقم (2) من الدستور.
3. وجديراً بالذكر قيام وزارة العدل بإصدار القرار الوزاري رقم 463 لسنة 2016 بإنشاء لجنة تختص في تذليل كافة العقبات التي تواجه المرأة العاملة بالوزارة والجهات التابعة لها أو المرأة المترددة عليها، وتقديم مقترحاتها وتوصياتها وتقاريرها إلى الوزير بصفة فورية، علماً بأن جميع أعضاء اللجنة من داخل قطاع الوزارة ومن المجتمع المدني من فئة الإناث فقط.

4. نهضت مؤسسات دولة الكويت في دعم مشاركة المرأة في سلك القضاء، وعليه أصدر المجلس الأعلى للقضاء الكويتي قراره رقم 2013/14 بتاريخ 2013/5/20 بقبول عدد 22 امرأة متقدمة من أصل 62 مقبولاً. فيمر المتقدمون المقبولون بدورة تدريبية في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للعمل فيما بعد في النيابة العامة والقضاء الكويتي.
5. وتأكيداً على جهود دولة الكويت في النهوض بالمرأة لما أثبتته من جدارة في أداء المهام المناط إليها بها صدر إعلان وزارة العدل بتاريخ 22 أكتوبر 2017 عن حاجتها لشغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ (ذكور – إناث) تمهيدا للالتحاق بوظيفة (وكيل نيابة).

الغاية 2.5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

1. تشير بيانات دولة الكويت أن النساء والفتيات الاتي تعرضن للعنف خلال الفترة من 2013 وحتى 2016 ضئيل، وقد لوحظ وجود اتجاه عام لتناقص هذا العدد سواء من المواطنين أو غير المواطنين خلال هذه الفترة، وذلك كما يتضح من الدول التالي ووفقاً لبيانات وزارة العدل الكويتية:

المؤشر 1.2.5
نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من قبل عشير حالي أو سابق خلال الاثني عشر أشهراً السابقة مصنفة بحسب شكل العنف والعمر-لجميع السكان

الجنسية	الفئة العمرية	2013	2014	2015	2016	2017
مواطنة	حدث	14	30	23	16	18
	غير حدث	46	83	62	61	41
	اجمالي المواطنات	60	113	85	77	59
غير مواطنة	حدث	34	39	41	33	25
	غير حدث	129	130	121	111	89
	اجمالي غير المواطنات	163	169	162	144	114
الإجمالي العام		223	282	247	221	173

الغاية 3.5 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

1. ما هو متوفر في بيانات دولة الكويت بالنسبة للمؤشر 1.3.5 "نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 عاماً واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاماً " وفقا لبيانات وزارة العدل هو عدد المتزوجات في الفئة العمرية تحت 15 سنة او من 15 الى 19 سنة سنويا فقط، (عدد المتزوجات خلال العام) نظراً لكون هذا المؤشر يحتاج الى بيانات مسحية.
2. وفي هذا الصدد تشير بيانات الدولة الى تضاؤل نسبة المتزوجات تحت 15 سنة بشكل عام خلال الفترة 2012 الى 2016، وبشكل تدريجي الى أن وصلت لمستوى الصفر خلال نهاية الفترة سواء بالنسبة للمواطنين أو غير المواطنين، كما في الجدول التالي:

نسبة النساء المتزوجات تحت 15 عاماً الى اجمالي المتزوجات خلال الفترة من 2012-2016

العام	مواطنة	غير مواطنة	اجمالي السكان
2012	*0.4*	*0.55*	*0.42*
2013	*0*	*0.00*	*0*
2014	*0*	*0.02*	*0.01*
2015	*0*	*0*	*0*
2016	*0*	*0*	*0*

3. وعلى صعيد متصل، فقد سجلت نسبة المتزوجات من 15- 19 عاماً انخفاضا ملحوظاً من إجمالي المتزوجات سواء بالنسبة للمواطنين أو غير المواطنين خلال الفترة نفسها، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

نسبة النساء المتزوجات من 15 -19 عاماً الى اجمالي المتزوجات خلال الفترة من 2012-2016

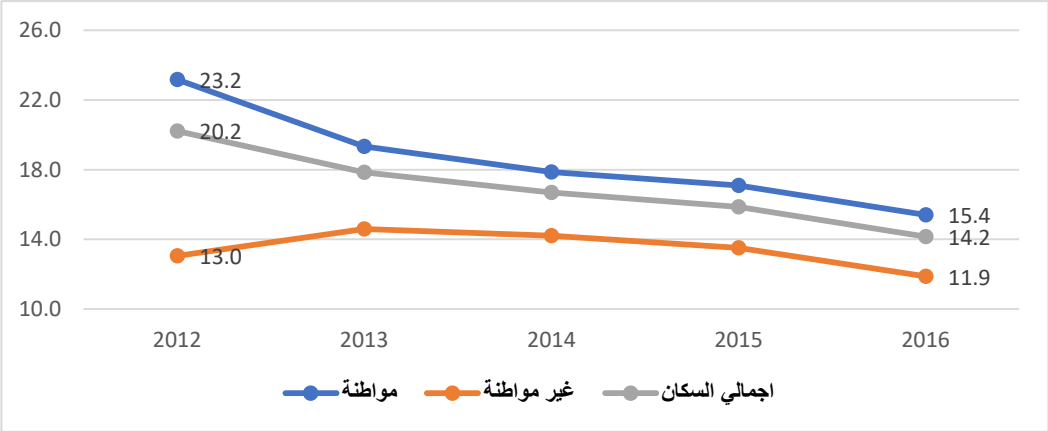

الغاية 5.5 كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

1. تشير البيانات الى أن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الكويتي ظلت ثابتة منذ عام 2013 وحتى تاريخه، حيث بلغت تلك النسبة 3.31% من اجمالي المقاعد ممثلة بعضو واحد فقط، كما تشير البيانات المتوفرة **أن أعداد النساء في** المناصب الإدارية بالدولة في **تزايد** حيث ارتفع من نحو 40 الى 55 خلال عامي 2012 و2016.

الغاية 5.أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

1. تشر بيانات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أن 23 % من الاناث يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية في مقابل 77% للذكور، كما بلغت نسبة الحيازة الفردية للنساء 88% مقارنة مع 12% للحيازة الجماعية.

الغاية 5.ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

تقوم دولة الكويت بوضع الميزانية بحيث يستفيد منها الذكور والاناث على حد السواء ووفقا لدستور الدولة.

39. هل بدأ جمع البيانات وتجميعها فيما يتعلق بكل من مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى؟

☐ نعم

وصف المؤشرات التي تم إعطاؤها الأولوية:

1. مسح الدخل والإنفاق الأسري:

يتضمن بيانات حول الدخل والإنفاق الأسري وفقاً للجنسية 1999-2000-2007-2013

2. مسح القوى العاملة:

وفقاً للنوع والعمر والجنسية والمستوى التعليمي والموقع الجغرافي 2008-2014-2015-2016-2017

3. التعداد العام للسكان:

السكان حسب النوع والجنسية والحالة الزواجية والمحافظات السكنية وفئات العمر والإعاقة والمستوى التعليمي 1965-1975-1985-1995-2005-2011

40. أي من التقسيمات التالية يتم تقديمه بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية في دولتك؟

التقسيمات	تقدم بشكل دوري	لا تقدم بشكل دوري
الموقع الجغرافي	√	
العمر	√	
الجنس	√	
الدخل	√	
التعليم	√	
وضع الهجرة		√
العرق/الانتماء العرقي		√
الحالة الاجتماعية	√	
الإعاقة	√	